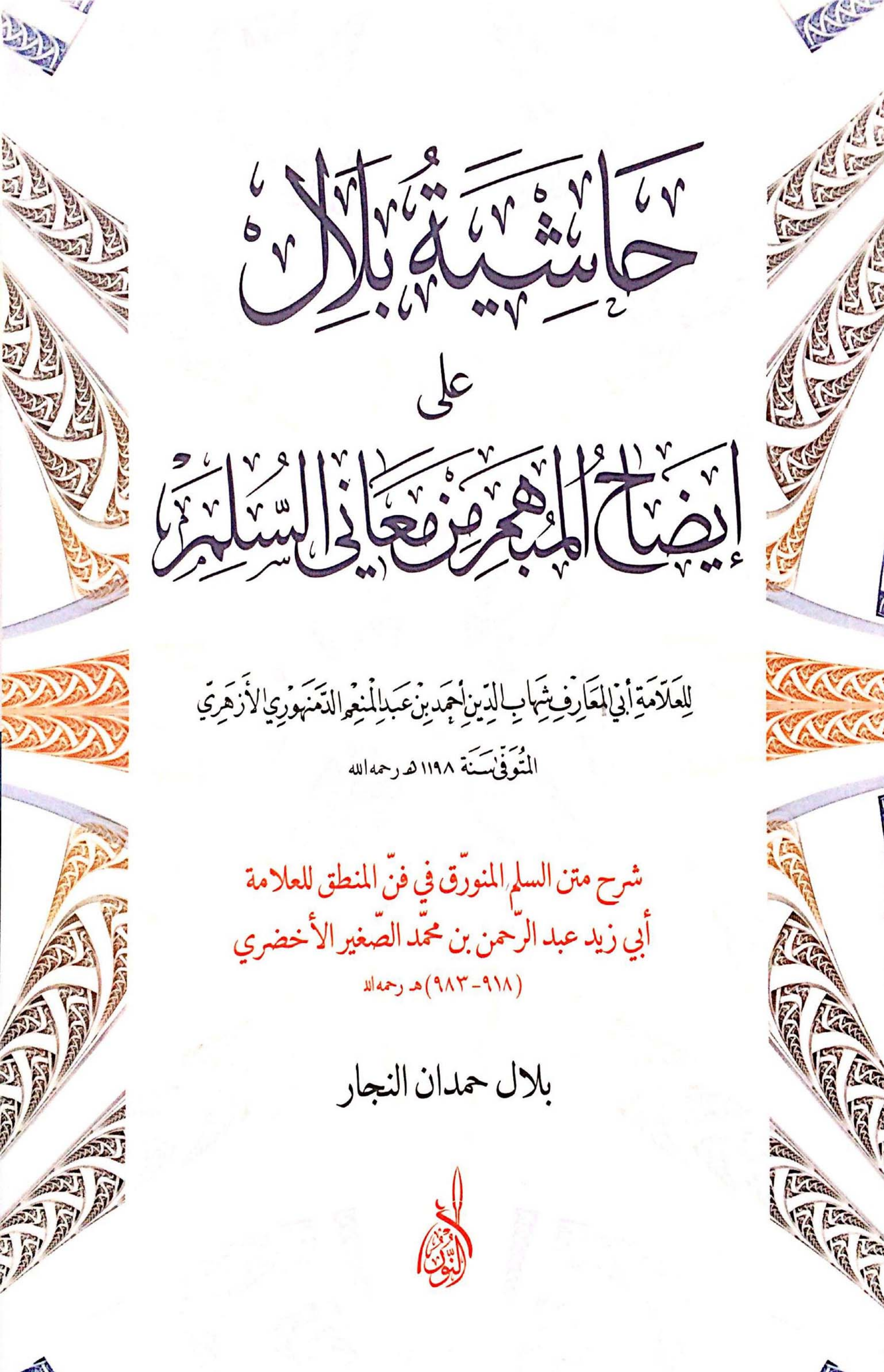


حاشية بلال

على

إيضاح المبهم من معاني السلم

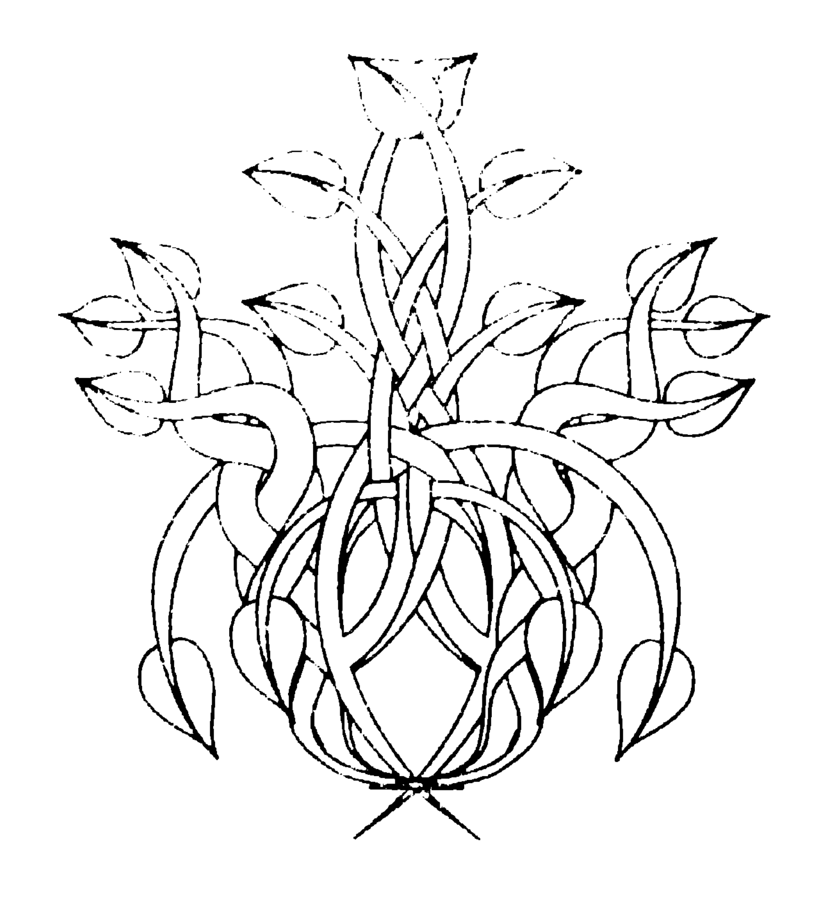
للعلامة أبي المعارف شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري الأزهري

المتوفى سنة ١١٩٨ هـ رحمه الله

شرح متن السلم المنورق في فن المنطق للعلامة
أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري
(٩١٨-٩٨٣) هـ رحمه الله

بلال حمدان النجار

النون



حَاشِيَةُ بِلَال

على

إيضَاحُ المُبْهَمِ مِنْ مَعَانِي السُّلَّمِ

٢٠١٦

حاشية بلال

على

إيضاح المبهم من معاني السلم

للعلامة أبي المعارف شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري الأزهري

المتوفى سنة ١١٩٨ هـ رحمه الله

شرح متن السلم المنورق في فنّ المنطق للعلامة
أبي زيد عبد الرّحمن بن محمّد الصّغير الأخضري
(٩١٨ - ٩٨٣) هـ رحمه الله

بلال حمدان النجار



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد، فقصتي مع الشيخ الأخضري طويلة، ولكني أرجئ ذكرها لمحل آخر، وقصتي مع هذا الكتاب أيضاً طويلة ترجع إلى عام ١٩٩٠ حين قلت للشيخ سعيد وفقه الله تعالى أريد أن أدرس المنطق فأعطاني هذا الشرح مع شرح الأخضري على السلّم، في ورقات مصورة تصويراً ليس واضحاً عن طبعة البابي الحلبي، وقال لي: احفظ السلم واقرأ هذا الشرح. فاستخرجت متن السلم وحفظته في أيام قليلة، وعكفت على تلك الورقات، أشجّر المنطق وأشققه، وأحلل العبارة، وكانت تلك هي البداية.

فجزى الله عني الشيخ سعيداً خيراً، ورحم الله العلامة الدمنهوري، ورحم الله الشيخ الأخضريّ وجزاهما عني خير الجزاء. لقد والله نفعني الله تعالى بالمتن والشرح، وكان السلم لي تماماً كما قال الشيخ الأخضري: «نافعاً للمبتدي به إلى المطولات يهتدي». وكانت معرفتي بقواعد المنطق ومصطلحاته معيناً لي على فهم علم الكلام والأصول وحتى علوم اللغة بل وكل علم نظرت فيه منذ ذلك الحين. ووجدت المنطق بحق كما قالت المشايخ مقدمة لجميع العلوم.

وشكراً لبعض أيادي هؤلاء الشيوخ، أعيد نشر هذا الكتاب اليوم وقد وُجِدَت الأخطاء الطباعية وغيرها في الطبعات الموجودة، فاعتنيت بضبط نصّي المتن والشرح في صورة حسنة، وتوضيح كلّ موضع ـ ولو كان موضعاً صغيراً ـ رأيت أن المبتدي قد يتوقف عنده، لأنّ المبتدي إذا قرأ لوحده فيمكن لأيّ موضع أن يستوقفه. وأنا أعرف كيف يشعر المبتدي حين يقرأ كلاماً مقتضباً في جزئية لا يفهمها، وكيف يتمنّى لو أنّ الذي كتب بسط الكلام فيها قليلاً. فلا يعتب علينا من يرانا قد أطلنا في الكلام.

فإن وجد أستاذ يقرئ الطالب فأنفع شيء له أن يقرأ الكتاب بدون تعليقات مني أو من غيري، ويركز نظره على تفهّم عبارات العلماء، فما أنفع كلامهم! وما أحلى تذوق عباراتهم! ولكن إن فقد الأستاذ فلعلّ الطالب ينتفع بهذه الحاشية وأمثالها إذا استغلق عليه موضع أو استصعب عبارة أو طرأ على ذهنه سؤال.

ولم أعتنِ بتخريج الأحاديث، وترجمة الأعلام، والتعريف بأسماء الكتب إلخ مما جرت عادة المحققين اليوم أن يعتنوا به، لقلّـة ذلك في الكتاب واشتهار وسهولة طرق البحث عنها اليوم في البرامج الإلكترونية ومحركات البحث على الإنترنت، ولأن تحقيقات الأستاذ عبد الجليل عطا البكري ـ دار النعمان للعلوم ـ دمشق ١٩٩٣، والأستاذ عبد السلام شنّار ـ دار الفرفور ـ دمشق ٢٠٠١، والأستاذ مصطفى أبو زيد ـ دار البصائر ـ القاهرة ٢٠٠٨ ـ وهي الطبعات الجديدة التي وقعت في يدي بعد البابي الحلبي ـ قد اعتنت بذلك.

والطريقة التي على الطالب أن يتبعها في القراءة هي أن يسير مع الشارح ولا يدّخر جهداً في فكّ عباراته وتفهّمها، فإن عَجَز فأسأل الله تعالى أن يجد في الحاشية ما يشفي غليله من لغة مبسوطة، أو رسم توضيحي، أو تشقيق أو جدول أو ضابط أو نحو ذلك مما يعينه على الفهم.

والمأمول أن يجعل الله تعالى هذا الشرح مع الحاشية كتاباً واحداً متكاملاً في غاية السهولة واللين بما يكفي ليقدم كلّ طالب ـ مهما كان مستواه العلمي متواضعاً ـ على تعلّم المنطق دون أن يتهيّبه. وأن يكون باعثاً له على التأمّل والبحث، شحّاذاً لهمته للاجتهاد في الطلب والتحصيل. وأسأل الله العظيم ربّ العرش العظيم أن ييسر لي هذا العمل، ويعينني عليه، وأن يتمّمه لي بخير، ويثيبني به بما هو أهله، وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، ويتمّم به النقص في التحقيقات السابقة، وينفع به المسلمين. وصلّ اللهمّ وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مُلهِمِ الصواب، والصلاةُ والسلام على سيّدنا محمد الناطق بالحكمة وفَصْل الخِطاب، وعلى آله وأصحابه الكرام، والتابعين ومَن تبعهم بإحسان على الدوام.

وبعدُ، فيقول أحمدُ الدمنهوريُّ بلَّغه الله الآمال، ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال: قد سألني بعض الطلبة المبتدئين، أن أشرح (سُلّم المنطق) شرحاً يكون في غاية اللِّين، وأن لا أزيد على حلِّ ألفاظه، ليظفر بفهم معناهُ مَن هو من حفّاظه، فأجبتُه لذلك مُستعيناً بالقادر المالك، مسمِّياً له (بإيضاح المبهَم من معاني السلّم)، طالباً من السميع البصير، أن ينفعَ به كما نفع بأصله[1]، إنه على ذلك قدير.

---

(١) أصله أي متن السلم.

قال رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الـحَمْدُ لله الَّـذي قَـدْ أَخْرَجا	نَتائِـجَ الفِكْـرِ لأَرْبـابِ الحِجَـا
وَحَـطَّ عَنْهُـمْ مِـنْ سَـماءِ العَقْـلِ	كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَـحابِ الـجَهْلِ
حَتى بَدَتْ لهُمْ شُـمُوسُ الـمَعْرِفهْ	رَأَوْا مُـخَدَّراتِهـــــــا مُنْـكَشِفَهْ

أقول:الحمد لغةً: الثناءُ بالكلام على المحمود بجميل صفاته[١] .

وعُرفاً: فعل ينبئ عن تعظيم المنعِم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره[٢] .

والشكرُ لغةً: هو الحمدُ اصطلاحاً، مع إبدال الحامد بالشاكر[٣] .

وعُرفاً: صَرْفُ العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خُلق لأجله[٤] وتحقيق الكلام في البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفاً، والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا: (كشف اللثام عن مخدّرات الأفهام).

---

(١) أي بسبب صفاته الجميلة وكمالاته العظيمة.

(٢) يعني أن الحمد يكون من الحامد للمنعم بسبب إنعامه سواء أنعم به عليه أو على غيره من الخلق، فنحمد الله تعالى على كلّ نعمة أنعم بها علينا وعلى غيرنا. إنه ولي الحمد.

(٣) أي أن الشكر في اللغة هو فعل يفعله الشاكر ليعظّم به مَن أنعم عليه أو على غيره.

(٤) أي أن الشكر في الاصطلاح هو أن يوجّه الإنسان النعم التي أنعم الله تعالى بها عليه إلى طاعته جلّ جلاله؛ لأن الإنسان خلق ليعبد الله تعالى، فشكره لتلك النعم هو أن يصرفها مؤتمراً بما أمره مولاه، ومنتهياً عمّا نهاه.

والله: علَمٌ على الذات الواجب الوجود[1].

وأخرج: بمعنى أظهر.

والنتائج: جمع نتيجة، وهي المقدمة اللازمة للمقدمتين، كالعالَم حادِث، اللازم لقولنا: العالَم متغيِّر، وكلُّ متغيّر حادث[2].

والفِكر: حركة النفس في المعقولات. وحركتها في المحسوسات: تخييل[3].

---

(١) أي أن لفظ الجلالة (الله) هو اسم للذات الذي لا يتصور العقل عدم وجوده. وهذا معنى الواجب العقليّ. ومعنى المستحيل العقليّ ما لا يتصور العقل وجوده. والممكن العقلي ما يصحّ في العقل وجوده وعدمه. هذه هي الأحكام العقلية الثلاثة، وهي أحكام ضرورية سهلة التعلّم، لكن لا بدّ من الالتفات إليها والتنبّه لها، لأن معرفتها في غاية الأهمية لما ينبني عليها من تطبيقات. فاحرص على تعلمها والتمييز بينها.

(٢) الأحسن أن يقول: القول اللازم للمقدمتين أو القضية اللازمة؛ لأن القضية لا تسمّى مقدّمة إلا إذا كانت جزء دليل. والشارح هنا يتسامح ولا يدقق لأن الكلام مع المبتدي. وسيأتي ذكر المقدمات والنتائج في باب القياس، فلا تهتمّ إذا فاتك شيء مما ذكره هنا. المهم أن تعرف أن قوله: (العالم متغير، وكلّ متغيّر حادث) هو عبارة عن مقدمتين تسميان معاً دليلاً، وتسميان قياساً، وتسميان ملزوماً. وقوله: (العالم حادث) يسمى مدلولاً، ونتيجة أو مقيساً، ولازماً. فإذا أدركت الدليل أدركت المدلول، وإذا أدركت القياس أدركت النتيجة، وإذا أدركت الملزوم أدركت اللازم. تأمّل.

(٣) الفكر: هو حركة النفس في المعقولات قصداً. والمعقولات هي المدركات الكليّة المجرّدة عن المشخصات. وسنعيد هذا الكلام عليك لاحقاً ونشرحه بتفصيل أكبر بعد أن تدرس الكليّ والجزئي بعد صفحات. فلا تعجل. وأما التخييل: فهو حركة النفس في المحسوسات. والمحسوسات هي كلّ ما ندركه بالحواس الخمس. فالمسموعات لنا وهي الأصوات، والمبصرات كالألوان، والمذوقات وهي الطعوم وقيل أصولها تسعة: المرارة، والحرافة، والملوحة، والعفوصة، والحموضة، والقبض، والحلاوة، والدسومة، والتفاهة، ويتركب منها طعوم لا حصر لها. والمشمومات وهي =

والأرباب: جمع ربّ، والمراد هنا الصاحب.

والحِجا: العقل، وهو مقصور[1].

ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائجَ أفكارهم. وفي ذكر النتائج براعة استهلال[2].

= روائح الأشياء، والملموسات وهي الملاسة والخشونة والحرارة والرطوبة والصلابة وغيرها.

وللإنسان ذاكرة تخزن صور هذه المحسوسات بالحواس الخمس، ونعني بالصور هنا ما هو أعمّ من الصور المرئية، فكل ما تأتينا به الحواس هو علم تصوري، ونسمي كل ما نحسه بأي حاسة من الحواس صورة حسيّة. فتجدك تحفظ لون الشيء وشكله وصوته وطعمه ورائحته وملمسه. ثمّ إن للنفس قوةً على التصرّف في هذه الصور المخزونة بالتحليل والتركيب والتحريك. فيمكنها مثلاً أن تركب رأس أسد على جسد إنسان وتلونه بلون الذهب وتجعله حارّ الملمس كالجمر وحلو المذاق كالعسل. ومثل هذا التصرف للنفس في المحسوسات هو المسمى بالتخييل أو التخيُّل الذي شرحه بقوله: (حركة النفس في المحسوسات). وهذا تصوير مبسّط لكيفية عمل هذه القوة النفسانية، وسيأتي الكلام على قوى النفس الأخرى وبالذات الفكر أو التفكّر أو التفكير في موضع آخر كما وعدناك إن شاء الله تعالى.

(١) المقصور هو كل اسم انتهى بألف مفردة مثل: العصا، والفتى، وحبلى، وسكرى. ولا فرق بين كون الألف على صورة الهلال كما في الفتى أو على صورة العصا كما في الحجا والعصا، فكلاهما مقصور لا كما يتوهم البعض من أن المنتهي بالهلالية مقصور وبالتي كالعصا ممدود، بل الاسم الممدود هو المنتهي بألف وهمزة.

(٢) براعة الاستهلال أن يذكر المؤلف أو المتحدث في بداية كتابه أو كلامه شيئاً له تعلق بمقصوده بحيث ينبّه القارئ أو السامع على مراده من كلامه. وهنا ذكر المصنف كلمة (نتائج) ومعروف أن البحث في أحوال النتائج من أهمّ مباحث القياس الذي هو مقصد قسم التصديقات في علم المنطق. فالقياس هو المقدمات التي تستلزم النتائج. فكان ذكره للنتائج هنا من براعة استهلاله وحسن مطلعه.

وفي البيت سؤالان:

الأول: لِمَ حمد بالجملة الاسمية، ولم يحمد بالفعليّة[1]؟

الثاني: لم قدّم الحمد على (لله) مع أن تقديم الاسم الكريم أهمّ؟

والجواب عن الأوّل: أنه حمد المولى لذاته، وذاته سبحانه ثابتة مستمرّة، فناسب الحمد بالجملة الدالّة على الثبات والدوام، وهي الجملة الاسمية[2].

وعن الثاني: بأن المقام مقام الحمد، وإن كان ذِكر الله أهمّ في نفسه، فقدّمت الأهميّة العارضة على الأهميّة الذاتيّة؛ مراعاة للبلاغة التي هي: مطابقة الكلام لمقتضى الحال[3].

قوله: (وحط) بمعنى أزال، و(مِنْ) في قوله **(من سماء العقل)** بمعنى عن،

---

(١) يعني لم قال: (الحمد لله) ولم يقل: (أحمد الله) أو (حَمَدتُ الله) مثلًا.

(٢) الجملة الاسمية دالّة على الثبات والدوام لأن الحكم فيها غير مقيد بزمان بخلاف الجملة الفعلية، فإنك إذا قلت: (حمدت الله) كان حمدك مقيداً بالزمن الماضي، وإذا قلت: (أحمد الله) كان حمدك مقيداً بالحال أو الاستقبال. ولما كان ذات المولى جلّ شأنه دائماً أزلاً وأبداً ثابتاً لا يطرأ عليه العدم، ولا يعرض له جلّ جلاله أدنى تغيّر، ناسب حمده هنا بالجملة الاسمية الدالة على هذا المعنى.

(٣) أي أن الأهمّ أولّا وبالذات هو ذكر الله تعالى؛ لأنه المقصود الأعظم؛ ولكن عرض لنا ذكر نعم الله تعالى من إخراج نتائج أفكار ذوي الألباب، وإزالة جهالاتهم وتعليمهم، فاقتضت هذه الحال العارضة حمده جلّ وعزّ على هذه النعم، فقدّم الحمد مراعاة لقواعد البلاغة، لأن البلاغة هي مطابقة المقال لما تقتضيه الحال. وليس جميع الكتاب على هذه الصورة، هي البداية فقط، فيبدو أن الشارح يريد أن يشحذ ذهن القارئ قبل أن يشرع في مباحث المنطق، فالصبر الصبر قليلاً، ولا تقل ما دخل هذا في المنطق وتعتزل القراءة.

وهي ومجرورها بدلٌ مما قبلَه [1]. أي: أزال عن عقلهم الذي هو كالسماء، بجامع كون كلّ منهما محلاً لطلوع الكواكب، فكواكب العقل معنويّة، وهي المعاني والأسرار، وكواكب السماء حسّيّة.

والأصلُ: من عقلٍ كالسماء، فحُذفت أداة التشبيه وأضيف المشبَّه به للمشبَّه بعد تقديمه عليه [2].

وهذا العمل جار في **قوله: (من سحاب الجهل)** إذ أصلُه: من جهلٍ كالسحاب، ففعل به ما تقدّم [3]، والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشيء، والسحاب: كون كلّ منهما حائلاً [4].

---

(١) قوله: (وهي ومجرورها بدل مما قبله) يعني من التي بمعنى عن، ومجرورها ـ وهو كلمة سماء ـ معاً بدل من قوله عنهم. كأنه قال وحطّ عنهم عن سماء عقلهم. وإذا لم تقدّر (من) بمعنى عن لا تكون هي ومجرورها بدلاً من (عنهم). ونبهني الفاضل الشيخ علي هاني إلى أنّ الأحسن أن تكون (من) على بابها للابتداء. فجزاه الله خيراً.

(٢) أي أن أصل العبارة قبل أن يعمل فيها هذه التغيرات التي ذكرها: (عقل كالسماء) فحذف أداة التشبيه فصارت: (عقل سماء) وهو تشبيه بليغ لأنه حذف منه أداة التشبيه ووجه التشبيه. ومن التشبيه البليغ أن يقدّم المشبه به على المشبّه ويضاف إليه. فيصبح: (سماء العقل). ولا بدّ في التشبيه من وجه هو معنى أو وصف مشترك يجمع بين المشبه والمشبه به. وهو هنا أن العقل محلّ لطلوع كواكب الأفكار، والسماء محلّ لطلوع الكواكب الحقيقية. وربما يقال إن هنالك وجوهَ تشبيه كثيرة بين العقل والسماء كالصفاء، والاتساع، والاحتجاب..إلخ. فأطلق لخيالك العنان.

(٣) أي أنه حذف أداة التشبيه وهي الكاف وأضاف المشبه به إلى المشبه ليصير تشبيهاً بليغاً.

(٤) أي أن الجهل مانعٌ يحول دون أن يدرك الإنسان المعارف والعلوم، فيبقى عقله غارقاً في الظلام، كما أن السحاب حائل يمنع النور من الانتشار في فضاء الأرض، فتبقى غارقة في الظلام. فما أجمله من تشبيه!

ومعنى البيت: وحط عن عقولهم التي هي كالسماء كلّ حجاب أي حائل من الجهل الذي هو كالسحاب.

وفي البيت سؤالان:

الأول: عطفُ (حط) على (أخرج) من أيّ قبيل؟

الثاني: أن الجهل أمر عدميّ، والسحابَ أمرٌ وجوديّ، ولا يصحّ تشبيه العدَميّ بالوُجوديّ؟

والجواب عن الأوّل: أنه من قبيل عطف السَبَب على المسبَّب[1]؛ لأن إزالةَ الحجاب سببٌ في إظهار النتائج.

وعن الثاني: بأن الجهل كما يُقال فيه: عدم العلم بالشيء، يُقال فيه: إدراكُ الشيء على خلاف ما هو به، فلم يكن عدَمياً، فصحّ التشبيه[2].

---

(١) يقال: سَبَبٌ ومُسَبَّب، وأسبابٌ ومُسَبَّبات وليس مُسَبِّبات كما هو شائع بين الناس؛ لأن السَّبَبَ والمسَبِّب بكسر الباء المشددة شيء واحد.

(٢) الجهل إما بسيط وهو عدم إدراك الشيء، ومثاله عدم معرفتك معنى كلمة بلغة أجنبية مثلاً. والجهل البسيط أمره هيّن، فيكفي أن تسأل عن معناها فتعرفها ويزول جهلك بها. وإما مركب وهو إدراك الشي على خلاف ما هو به في الواقع. ومثاله اعتقادك أن لكلمة أجنبية معنى معيّناً ليس من معانيها. وهذا الجهل المركب داء يزداد انتشاره عند نقصان أهل العلم عن الكفاية. وما أكثر الجهل المركب في زماننا وخاصة في الدين. فإن كثيراً من الناس لديهم تصوّرات ومفاهيم خاطئة، ويبنون عليها أحكاماً كثيرة، وهذه الأحكام ستكون باطلة وخاطئة في الغالب لانبنائها على الباطل والخطأ. وإزالة الجهل البسيط سهل؛ لأن الإنسان إذا تعلّم العلم من أهله انتفى جهله البسيط.
ولكن إزالة الجهل المركب صعب، وبخاصة إذا كبرت سنّ الجاهل جهلاً مركباً؛ لأنّ على معلّمه أن يقنعه أولاً بخطأه، ثمّ يعلّمه المعلومة الصحيحة. فلتعرف يا أخي من أين تأخذ معلوماتك في أول أخذك، ولتحرص على أن تتعلّم العلم الصحيح ابتداء.

قوله: (حتى بدت) أي ظهرت، غايةً للحط[1].

قوله: (شموس المعرفة) أي معرفة كالشموس، ففعل به ما تقدّم[2]. و**(المخدرات)** المستتِرات؛ لأن الخِدر معناه الستر[3].

و**(منكشفة)**: ظاهرة.

والمقصودُ من البيت: انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم لظهور شمس المعارف التي كانت مستترة لدقّتها.

وفي البيت سؤالان:

الأوّل: أن البيت الأول يغني عنه[4].

الثاني:كان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأوّل بجنبه، أو يذكره بجنب الأول لكون كلّ منهما مسبباً عن إزالة الحجب[5]؟

والجواب عن الأوّل: أن النتائج في البيت الأوّل أعمّ من أن تكون بعيدة

---

(١) أي أنه تعالى حطَّ عنهم الحجب فظهرت لهم المعارف نتيجة وأثراً لذلك الحط.

(٢) أي كما فعل بسماء العقل وسحاب الجهل من حذف الأداة وإضافة المشبه به إلى المشبه.

(٣) شبّه المعارف الدقيقة البعيدة المنال بالنساء المستترات في خدورهن فلا يطلع عليهنّ إلا أهلهنّ.

(٤) أي أنّ البيت الأول يغني عن هذا البيت الثالث؛ لأن البيت الأول ذكر إخراج نتائج الأفكار وهي المعارف، وهذا البيت يتكلّم عن إظهار المعارف للعقول، فلسائل أن يسأل ما الداعي لهذا البيت الثالث إذا كان الأول قد تضمّن معناه؟

(٥) يقول بما أنّ ما في البيت الأوّل من إخراج النتائج وما في البيت الثالث من انكشاف الأفكار الدقيقة مسبَّبان عن إزالة الحجب المذكورة في البيت الثاني، أي أنها السبب في حصولها، فكان من الأولى أن يضع البيتين في أرجوزته هذه إلى جانب بعضهما البعض إما الثالث بعد الأول مباشرة، أو بجعل البيت الأول بعد الثالث مباشرة.

مستورة بسبب دقتها أوْ لا، وما في البيت الثاني[1] خاص بالمستورة البعيدة، فلم يغن البيت الأوّل عنه[2].

وعن الثاني: بأنه قدّم البيت الأوّل حرصاً على براعة الاستهلال، فلم يتأتَّ جعله بجنب البيت الثالث، واضطر إلى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله، فلم يتأت جعله بجنب الأوّل[3].

ثم قال:

نَحْمَــدُهُ جَــلَّ عَــلى الإِنْــعامِ	بِنِعْمَةِ الإِيــمــانِ وَالإِسْــلامِ
مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَـدْ أَرْسَـلا[4]	وَخَيْرِ مَنْ حَــازَ المَقامَاتِ العُلى
مُحَـمَّـدٍ سَيِّــدِ كُــلِّ مُــقْتَـفَى	الــعَــرَبِيِّ الهَـاشِمِيِّ المُصْطَفى
صَــلَّى عَـلَـيْـهِ اللهُ ما دامَ الحِجا	يَخُوضُ مِنْ بَــحْــرِ المَعاني لُجَجَا
وآلِـهِ وَصَـحْبِه ذَوِي الهُـدَى	مَـنْ شُــبِّـهُوا بَأَنْجُمٍ في الاهْتِدا

(١) هكذا في الأصل: (الثاني)، والصحيح (الثالث) إذا أراد البيت بحسب ترتيبه في الرجز إلا إذا قصد بالثاني الآخَر فيصدق بالثالث.

(٢) يقول: البيت الثالث يتحدث عن معارف خاصّة وهي الدقيقة البعيدة المنال، وأمّا البيت الأوّل فهو يتكلّم عن النتائج بشكل عام، ولا يخصّ المستورة الدقيقة التي أراد المصنّف ذكرها لما في إظهارها من نعمة عظيمة، فظهر الفرق بين البيتين، ولم يغنِ الأول عن الثالث وإن كان يعمُّه.

(٣) يقول: كان المصنّف يريد أن يفعل ذلك، ولكنه حرص على أن يستهلّ أرجوزته ببراعة؛ كيلا تفوته هذه النكتة البلاغية، فقدّم البيت الأول لاحتوائه على (نتائج) ليكون في المطلع، فظهر الرجز على هذه الصورة.

(٤) يمكن أن تقرأ (أُرسلا) بالبناء للمفعول، ونعني به النبي ﷺ، أو نقرأها (أَرسلا) بالبناء للفاعل، والمرسل هو الله عزّ وجل.

أقول: حمد المولى سبحانه وتعالى حمداً مطلقاً أوّلاً، وحمده حمدا مقيّداً ثانياً، ليحصل لهالثوابان: المندوبُ على الحمد الأول، والواجب على الحمد الثاني، وليكون شاكراً ربَّه على إلهامه للحمد الأوّل؛ لأن إلهامه إيّاه نعمةٌ تحتاج إلى الشكر عليها[1].

وقوله: (جَلَّ) بمعنى عظم.

و(الإنعام): هو إعطاء النعمة.

و(الإيمان): تصديق القلب بما جاء به النبيّ ﷺ من الأحكام.

و(الإسلام): هو الأفعال الظاهرة كالصلاة والصوم، لكنّهما متلازمان شرعاً.

ومعنى البيت: نثني عليه سبحانه وتعالى لأجل إنعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما إنقاذ المهجة من النار.

وفي البيت سؤالان:

الأوّل: لم حمد أولاً بالجملة الاسميّة وهنا بالجملة الفعليّة؟

الثاني: لم حمد على الإنعام الذي هو الوصف، ولم يحمد على النعمة؟

(١) الحمد الواجب هو الحمد في مقابلة النعمة باللسان أو الجنان أو الأركان، فهو حمد مقيّد بتلك النعمة، كأن تقول الحمد لله على الصحّة والعافية، فهنا قيّدتَ حمدك بذلك. والحمد المندوب هو الحمد المطلق من كلّ قيد كقولك الحمد لله. ولمعرفة معنى كون الحمد واجباً ارجع إلى حاشية العطار على بداية شرح الجلال المحلّي. رحمهما الله تعالى.

والجواب عن الأوّل: أن الحمد هاهنا متعلَّقُه النّعم[1]، وهي متجدّدة، فناسب أن يحمده بما يدلّ على التجدُّد، وهي الجملة الفعليّة.

وعن الثاني: بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها، بخلاف الحمد على الوصف.

وقوله: (مَن خصَّنا) مَنْ اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمده[2]. وخصّنا أي: معاشر المسلمين. ومَنْ بمعنى رسول[3].

و**(حاز)** بمعنى جمع.

و**(المقامات)**: المراتب[4].

و**(العلى)**: الرفيعة.

و**(محمد)** ﷺ بدل من خير.

و**(السيّد)**: متولي أمر السَواد، أي الجيوش الكثيرة، وهو ﷺ متولي أمر العالم بأسره.

---

(١) هنالك متعلِّقٌ ومتعلَّق وهنا الحمد متعلِّقٌ بالنعمة وهي متعلَّقُ الحمد كما تقول: حرف الجر متعلّق بالفعل الفلاني، فذلك الفعل هو متعلّق حرف الجر، وكما تدرس في التوحيد فتقول: صفة القدرة متعلِّقة بجميع الممكنات، فالممكنات هي متعلَّقُ القدرة. فافهم استعمال ذلك.

(٢) يعني (الهاء) في (نحمده) العائد على الله جلّ جلاله.

(٣) أي في قوله: (بخير مَنْ قد أرسلا) أي بخير رسول أرسلا.

(٤) وذكر المقامات دون الأحوال؛ لأنّ الأولى بالكسب والثانية بالوهب. والكلام ههنا فيما يمكن أن يكتسب لأنه مقدور العبد. فكأنه يقول لك: اقتدِ أيها الطالب به ﷺ، فقد كان مجتهداً مثابراً، وكان عمله ديمة حتى اكتسب أعلى المقامات عليه الصلاة والسلام.

و(**المقتفى**): المتَّبَع بفتح الباء، وإذا كان سيد المتبوعين، فهو سيد التابعين من باب أولى.

و(**العربيّ**): نسبةً للعرب.و(**الهاشميّ**): نسبة لبني هاشم. و(**المصطفى**): المختار.

و(**الصلاة**) في اللغة: العطف، فإن أضيف إلى الله: سُمّي رحمة، أو إلى الملائكة: سُمّي استغفاراً، أو إلى غيرهما سُمّي دعاء.

و(**الحِجا**): تَقَدَّم أنه العقل.

و(**اللجج**): جمع لجّة، وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير، والمراد بها المعاني الصعبة.

و(**آل**) النبيّ في مقام الدعاء كلّ مؤمن تقيّ.

و(**صحبه**): اسم جمعٍ لصاحب بمعنى صحابي، وهو مَنْ اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به.

و(**ذوي**): جمع ذو بمعنى صاحب، أي أصحاب الهدى.

وقوله: (**من شُبهوا. . . إلخ**) أي في قوله ﷺ: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)، فحذف الفاعل هنا للتعظيم[1].

---

(١) الفاعل هنا هو من شبّههم بالنجوم في هذا الحديث وهو رسول الله ﷺ. ومعلوم أن هذا حديث ضعيف. ولكن قد نقل الأستاذ مصطفى أبو زيد جزاه الله خيراً في تحقيقه لهذا الكتاب طبعة دار البصائر ص٣٣ تخريج الحديث للحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، وفي آخره ذكر حديثاً ثبت فيه تشبيهه ﷺ أصحابه بالنجوم. والحديث هو حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه مسلم بلفظ: «النجوم أمنة أهل السماء، فإذا ذهبت النجوم أتى أهلَ السماء ما يوعدون، وأصحابي أمنَةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون». فليرجع إلى كلام ابن حجر وتعليقه على الحديث ففيه الإفادة.

وفي هذه الأبيات الأربعة[1] أربعة أسئلة:

الأوّل: ما مدلول الضمير في (خصنا)؟

الثاني: أن قوله: (بخير من أرسلا) يفيد معنى قوله (سيد كل مقتفى)، فما وجه عدم الاقتصار عليه؟

الثالث: أنه قيّد الصلاة بدوام خوض العقل لُجَجاً من بحر المعاني، مع أن الأولى التعميم؟

الرابع:لم قدّم الآل على الصّحب، مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ، وهو أبو بكر؟

فالجواب عن الأوّل: أن مدلول الضمير يصحُّ أن يكون أمّة الإجابة، كما قدَّرتُه، ويصحّ أن يكون أمّة الدّعوة، فيدخل الكفار، بدليل ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، إذ ما من عذاب إلا وعند الله أشدُّ منه، فعدم تعذيب الكفار بالأشد إكراماً له ﷺ.

وعن الثاني: بأن في الوصف بالسيادة إشعاراً بعموم رسالته ﷺ، وأن الأنبياء والمرسلين من أمّته ﷺ، فهو متولّي أمور الجميع.

وعن الثالث: بأن القيد في الصلاة ليس مراداً، بل المراد التعميم في جميع الأوقات.

وعن الرابع: بأن الصلاة ثبتت على الآل نصّاً في قوله ﷺ: «قولوا اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد» الحديث. وعلى الصحب بالقياس على الآل، فاقتضى ذلك التقديم[2].

---

(١) أي الأربعة الأخيرة لأن ما شرحه آنفاً خمسة أبيات.

(٢) أي لأنّ دليل النصّ مقدّم على دليل القياس فقدّم المنصوص على المقيس.

ثم قال:

وبعدُ فالمنطقُ للجَنانِ ... نسبتُهُ كالنحوِ للِّسانِ

فيعصمُ الأفكارَ عن غيِّ الخطا ... وعن دقيقِ الفهمِ يكشفُ الغطا

فهاكَ من أصولِهِ قواعدا ... تجمعُ من فنونِهِ فوائدا

أقول: لفظة (بعد) تكون ظرف زمان، كما في قولك: (جاء زيد بعد عمرو)، وظرف مكان كما في قولك: (دار زيد بعد دار عمرو)، ويصح استعمالها هنا في المعنيين باعتبار أن زمن النطق بها بعدها بعد زمن النطق بما قبلها، أو باعتبار أن مكانه في الرّقْم[1] بعده، وهي هنا دالّة على الانتقال من كلام إلى آخر، فلا يؤتى بها في أوّل الكلام.

و(المنطق): مصدر ميمي[2].

يطلق بالاشتراك[3] على النطق بمعنى اللفظ، وعلى الإدراك، والمراد به هنا الفنّ المؤلّف فيه هذا الكتاب، سُمّي بهذا الاسم لأنه يقوّي الإدراك[4]، ويعصمه عن الخطأ، فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فكره، كما أنَّ مَن راعى

(١) أي في الكتابة.

(٢) هو مصدر قياسّي، يُبْدأ أبداً بميم زائدة، ويساوي المصدر الأصلي في المعنى، والدلالةِ على الحدث.يصاغ من الثلاثي على وزن مفْعل، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول.

(٣) ستعرف معنى الاشتراك عمّا قليل، وأنّ المشترك يطلق إطلاقاً حقيقياً كلّ واحد من معانيه.

(٤) وقوة الإدراك تتبعها قوة في النطق اللفظي بلا ريب، وهو مجرّب معروف.

قواعد النحو لا يتطرّق إليه الخطأ في المقال[1].

وإلى هذا المعنى أشار بقوله: (فالمنطق للجنان * نِسبته كالنحو للسان * فيعصم الأفكار): أي يحفظها عن غيّ الخطأ.

و(**الجَنان**): يطلق على القلب، والمراد به هنا القوى الفِكريّة، وإضافة غيّ إلى الخطأ من إضافة العامّ إلى الخاصّ؛ إذ الغَيّ: الضلال، والخطأ نوعٌ منه.

قولُه: (**وعن دَقيق الفهم**) من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فالمصدر بمعنى اسم مفعول، أي: المفهوم الدقيق[2].

و(**الغِطا**) بكسر الغين.

والمعنى: أنّ من تمكّن من هذا الفنّ صار النظريّ من المعاني المستورة ضرورياً

---

(١) لا شكّ أن من يتعلّم قواعد المنطق ويمارسها يكتسب ملكة يمكنه أن يلاحظها معها إذا أخطأ أنه أخطأ، سواء في تعريفه للأشياء أو في استدلاله، وكذلك يمكنه ملاحظة أخطاء الآخرين إذا عرّفوا الأشياء أو استدلوا محتجين لأقوال معيّنة؛ لأنه يتعلّم القواعد والشروط الخاصّة بالتعريف والاستدلال كما أنّ من تعلّم قواعد النحو يمكنه أن يلاحظ ما يقول هو ويتجنب الخطأ في كلامه من جهة أداء المعاني التي يريدها بالحركات المناسبة وغير ذلك. وبما أنّ النحويّ عنده ملكة يندر معها أن يسبق لسانه إلى الخطأ كذلك المنطقي له ملكة يندر معها أن يسبق فكره إلى الغلط، بل إذا راعى كلّ منهما القواعد استحال عليهما عادة أن يقعا في الغلط. وأمّا إذا غفلا عن القواعد فربما يقعا في الخطأ دون أن يدريا.

وكما أنّ من لا يعرف النحو قد يخطئ ولا يعرف أنه أخطأ، وإذا أخطأ الناس عنده لا يدري أنهم أخطأوا، فكذلك من لا يعرف المنطق قد يخطئ ولا يعرف أنه أخطأ وقد يسمع الخطأ ويجوز عليه ولا يدري أن ما سمعه خطأ.

(٢) نبهني أخي الفاضل الشيخ علي هاني أن جعل الإضافة بمعنى (من) في هذا الموضع أجمل أي الدقيق من الفهم، كما في سواء السبيل. فجزاه الله خيراً.

مكشوفاً واضحاً له، وهذا أمر مشاهَد لا يحتاج لبيان[1].

و(**هاك**): اسم فعل بمعنى خذ. و(**قواعدا**): معموله. و(**مِن أصولِه**): حال من قواعد، و(مِنْ) تبعيضيّة.

أي: خذ قواعد هي بعض أصوله، أي قواعدِه، إذ القاعدة والأصل بمعنى واحد، وهو: أمر كليّ ينطبق على جميع جزئياته، كقول النحاة: الفاعل مرفوع، وقول المناطقة: الموجبة الكليّة عكسها موجبة جزئية[2].

و(**الفنون**): الفروع.

و(**الفوائد**): جمع فائدة وهي في الأصل: ما استفيد من علم أو مال.

والمعنى: أن هذه القواعد تجمع فروعاً، والفروع تشتمل على فوائد.

ثمّ قال:

سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ يُرْقَى[3] بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

وَأَنْ يَكونَ نافِعاً لِلْمُبْتَدي بِهِ إِلى المُطَوَّلاتِ يَهْتَدي

---

(١) سيأتي الكلام في مفهوم الضروري والنظريّ وغيرهما عمّا قليل.

(٢) القاعدة هنا قولهم: (كلّ فاعل مرفوع) فهذه العبارة تصدق بكلّ اسم وقع فاعلًا. فكلمة زيدٌ في قولك: (جاء زيد) وقعت فاعلاً فهي جزئي من جزئيّات موضوع هذه القاعدة الكليّة، فحكمه الرفع بموجب هذه القاعدة. وسيأتي بيان هذا الكلام أكثر في باب القضايا، وكذلك بيان معنى انكاس الموجبة الكليّة موجبة جزئيّة في فصل العكس المستوي، فلا تهتمّ إذا لم تدرك المقصود من هذين المثالين.

(٣) يمكن أن تقرأ (يَرقى) أي يرقى الطالب بالسلم سماءَ علم المنطق.

أقول: الضمير المتصل بـ(سَمَّيته) يعود على المؤلَّف[1] المفهوم من السياق، وسَمَّى يتعدّى لمفعولين: للأول بنفسه، وللثاني بنفسه أو بالباء، كما هنا[2]

و(**السُّلَّم**): ما له درج يتوصّل به من سُفل إلى علوّ، واستعماله في المعاني مجاز.

و(**المنورق**): ـ بتقديم النون ـ المزيّن.

(**يُرقى**): يُصعد.

و(**عِلم المنطق**): المراد به المسائل، وشبّه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد.

والمعنى: أن هذه المسائل التي نظمتها وسمّيتها بالسلّم سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة.

ثمّ طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصاً من الرياء، **فقال**: (**واللهَ أرجو...إلخ**) أي أؤمل. و(**الوجه**): الذات. و(**القالص**): الناقص.

ثمّ طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدي، وأن يتوصّل به إلى الكتب المطوّلات. **فقال**: (**وأنيكون...إلخ**). و(**المبتدي**): من ليس له قدرة على تصوير مسائل الفنّ الذي يقرأ فيه، فإن قَدَرَ على ذلك فمتوسّط، وإن قَدَرَ على إقامة دليلها فمُنتَهٍ[3].

---

(١) أي كتاب متن السلّم

(٢) تقول: سمّيت المولود محمّداً. فهنا تعدى للمفول الأول والثاني بنفسه. وتقول: سميّتُ المولود بمحمد. وهنا تعدى للأول بنفسه وللثاني بالباء.

(٣) المبتدي في أيّ فنّ أي علم هو من لا يقدر على تصوير مسائل ذلك الفنّ، فمثلًا في علم المنطق هنالك مبحث يسمى العكس كما ستعرف، وهنالك قضية تسمى الموجبة الكلية، فلو عرضت للمبتدي في المنطق مسألة تقول: ما هو عكس الموجبة الكلية؟ فإنه لا يتصور ما هو العكس ولا ما هي الموجبة الكليّة ولا كيف يعكسها. =

وقد أجاب المولى سبحانه المؤلِّف بعين ما طلب، فكلُّ من قرأ كتابه بنيَّة واعتناء يفتح الله عليه في هذا العِلم، وقد شاهدنا ذلك، وقد أخبرنا شيخُنا عن أشياخه أن المؤلِّف كان من أكابر الصوفيّة، وكان مجابَ الدّعوة رحمه الله تعالى، ونفعنا ببركته، وأعاد علينا من صالح دعواته.



= ولكن المتوسط هو من يعرف ما هو العكس، ويستطيع أن يعرّفه لك، ويعرف ما هي القضية الموجبة الكلية، ويستطيع أن يعكسها لك موجبة جزئية، ولكنه لا يعرف لماذا كان عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية، ولا يعرف كيف يبرهن على ذلك. ولا يمكنه نقد هذا القول وبيان ما يرد على هذا القول من أسئلة ولا الجواب عنها. أما المنتهي فإنه يمكنه ذلك، ثمّ تجد أنه تنجم له في مسائل الخلاف نظرات وآراء، ويمكنه الأخذ والرد فيها والدفاع عن رأيه ومدافعة قول خصمه. وهكذا يصير العلم له ملكة.

ثم قال:

فصل في جواز الاشتغال به

وَالخُلْفُ في جَـوازِ الاشْـتِـغالِ	بِـهِ عَـلى ثَـلاثَـةٍ أَقْـوالِ
فَابْنُ الصَّلاحِ وَالنَّـواوي حَـرَّما	وَقالَ قَوْمٌ يَنْبَغـي أَنْ يُـعْـلَما
وَالقَوْلَةُ المَشْـهُـورَةُ الصَّحِيحةْ	جَـوَازُهُ لِـكـامِـلِ القَرِيحَةْ
مُـمَـارِسِ السُّـنَّةِ وَالكِتـابِ	لِيَـهْـتَـدي بِـهِ إِلى الصَّوابِ

أقول: ذَكر في هذا الفصل حكمَ الاشتغال بعلم المنطق؛ لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارع في علم أن يقف عليها[1] ليكون بصيرة فيما يشرع فيه. وقد استوفى مبادئ هذا الفنّ شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قدُّورة في شرحه لهذا الكتاب.

فمنها: الاسم، وقد تقدّم أن هذا العلم يسمّى المنطق، ويسمّى معيار العلوم، وعلم الميزان.

---

(١) المبادئ العشرة هي: حد العلم أي تعريفه، وموضوعه الذي يبحث عنه في ذلك العلم، وثمرته، وفضله، ونسبته إلى العلوم الأخرى، وواضعه أي أول من بلغنا أنه ألّف فيه، واسم العلم، واستمداده أي مصادره، وحكم الاشتغال به شرعاً، ومسائله. وقد نظم بعضهم هذه المبادئ.

فقال:

إن مبـادي كـلّ فـنٍ عشرة	الحـدُّ والمـوضوعُ ثمَّ الثمرة
وفـضلُـهُ ونسبةٌ والواضعْ	الاسـمُ الاستمدادُ حكمُ الشارعْ
مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتفى	ومَنْ دَرى الجمـيعَ حازَ الشَّرَفا

ومنها: التعريف، وتقدّم تعريف هذا العِلم في الشرح.

ومنها: النِّسبة، وتقدّمت في قول المتن (**نِسبته**) إلخ.

ومنها: الحُكمُ، وذكرها المصنّف في هذا الفصل. وبقيّة المبادئ في الشرح المذكور.

واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

الأوّل: المنع منه، وبذلك قال النووي وابنُ الصلاح.

والثاني: الجواز، وبذلك قال جماعة، منهم الغزالي. قائلاً: (من لم يعرفه لا ثقة بعِلمه)، أي: لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه. لعدم القواعد التي تضبطه.

الثالث: وهو المشهور الصحيح: التفصيل، فإنْ كان المشتغل ذكيَّ القريحة، قويّ الفِطنة، ممارساً للكتاب والسنّة، جاز الاشتغال به، وإلاّ فلا[1].

واعلم أنّ هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذي في طوالع البيضاويّ، وأما الخالص منها كمختصر السّنوسيّ، والشمسيّة، وهذا التأليف، فلا خلاف في جواز الاشتغال به، بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرضَ كفاية، لتوقُّفِ معرفة دفع الشُّبَه عليه، ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية. والله أعلم.

(١) بحث الشيخ سعيد في كتابه (الميسّر) شرح سلّم المنطق، وفي كتابه تدعيم المنطق هذه الأقوال بالتفصيل فليرجع إليها من أراد الاستزادة.

فصل أنواع العلم الحادث

إِدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ ... وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْديقٍ وُسِمْ
وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ ... لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
وَالنَّظَرِيْ ما احْتاجَ لِلتَّأَمُّلِ ... وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّروريُّ الجَلي
وَما بِهِ إِلى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعى بِقَوْلٍ شارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلا ... بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلا

أقول: لفظ **(أنواع)** مخرج للعِلم القديم، فإنه لا تنوُّع فيه، فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيدٌ وإيضاح للمبتدي[1].

و**(العِلم)**: معرفة المعلوم. ثم إنه ينقسم إلى تصوُّر وإلى تَصديق، وكلٌّ منهما إلى ضروريّ وإلى نظريّ.

---

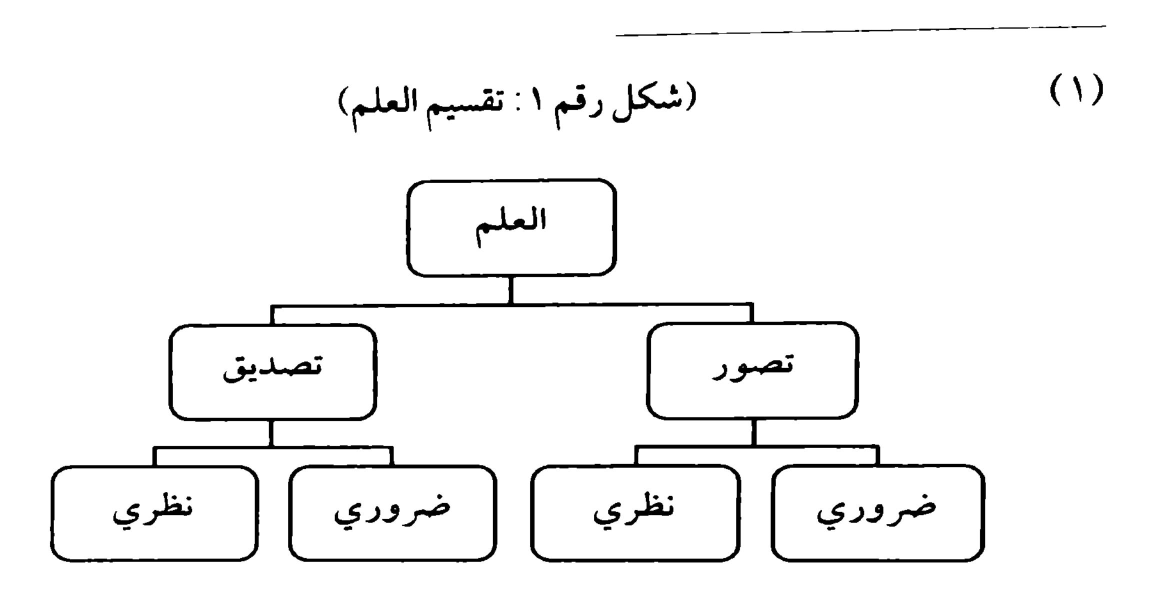
(١) العلم القديم هو علم الله سبحانه وتعالى، ولا تنوّع فيه بل هو علم واحد يتعلّق بجميع المعلومات، كما أنّ قدرته واحدة تتعلّق بجميع المقدورات، وكذا بقيّة الصفات العليّة على مقتضى الوحدانيّة، كما هو مبيّن في علم التوحيد. فلو قال المصنّف: (أنواع العلم)، لعرفنا أنه يتكلّم عن العلم الحادث الذي هو علم المخلوقين. ولكنّه قيذد العلم بالحادث للتأكيد والتوضيح للمبتدئين كما قال الشارح، وكلّ شيء سوف يدرس في المنطق فهو متعلّق بالعلم الحادث.

فالأقسامُ أربعة[١]:

فإن كان إدراك معنى مفرد فهو تصوُّرٌ كإدراك معنى زَيد[٢]، وإنْ كان إدراك وقوع نِسبة فهو تصديق، كإدراك وقوع القيام في قولنا: زيد قائم، وهذا معنى قوله: (إدراك مفرد) البيت[٣].

---

(١) (شكل رقم ١: تقسيم العلم)



(٢) المقصود بمعنى زيد هو الذات المسمّاة بزيد.

(٣) التصور هو إدراك معنى المفرد، وسيأتي بيان المفرد وتعريفه بعد قليل، ولنتعرف عليه هنا بالمثال. فقولك: زيد وعمرو وبكر وعبد الله (علم على شخص)، وقمر وشمس وكوكب، وإنسان وحيوان ونبات وجماد... إلخ كلّ واحد من هذه الكلمات لفظ مفرد. بخلاف قولك: زيد قائم، وجلس عمرو، وبكر يدرس، وأحمد في البيت، والسماء زرقاء، والأرض تحتنا، وفي الدنيا عِبَرٌ، وصلاة الظهر فريضة.. إلخ فكلّ هذه مركبات تامّة يعني أنها تفيد معنى تاماً أي يحسن السكوت عليه ولا ينتظر منك السامع كلاماً بعد قولها. وانظر الآن إلى قولنا: أصول الفقه، ومفتاح الباب، والحيوان الناطق، والشجرة الكبيرة، وإن جاء زيد...إلخ فهذه أمثلة لمركبات ناقصة غير تامة من مبتدأ مضاف ومضاف إليه دون خبر، أو من مبتدأ وصفة بلا خبر، أو من جملة الشرط دون جوابه، فيبقى السامع منتظراً منك أن تخبر عن هذه المبتدآت بشيء يفهم منه مرادك، وتجيب عن الشرط بجواب يحسن السكوت عليه.

فزيد قائم اشتمل على تصوُّرات أربعة: تصوُّر الموضوع وهو: زيد، وتصوُّر

(شكل رقم٢: تقسيم اللفظ)

اللفظ
مفرد | مركب
تام | غير تام

لاحظ أن معنى المفرد أمر واحد فإذا أدركته أدركت أمراً واحداً غير مركب. وإدراك ذلك المعنى يسمى تصوراً. وكذلك حال المركبات الناقصة ففيها مفردات إدراكها يسمى تصوراً. وما يجمع هاتين الطائفتين من الأمثلة أنهما ليس فيهما نسبة تصلح لأن تكون متعلَّق حكم.

والمركب التام فيه أيضاً مفردات يسمى إدراكها تصوراً، ولكنه يحتوي نسبة صالحة لأن تكون متعلَّق الحكم، تسمى النسبة الحكمية. هذه النسبة في أمثلة المركب التام المذكورة هي: قيام زيد، وجلوس عمرو، ودراسة بكر، وظرفية البيت لأحمد، وزرقة السماء، وتحتية الأرض لنا، وظرفية الدنيا للعبر، وفرضية صلاة الظهر. فإذا أردت أن تعرف هذه النسبة في المركب الإسناديّ فأضف المسند إلى المسند إليه أي الخبر إلى المبتدأ أو مصدر الفعل إلى الفاعل ونحو ذلك.

والعلم التصديقي هو إدراك وقوع هذه النسبة أو عدم وقوعها، أي كونها واقعة متحققة أو غير واقعة ولا متحققة. فإذا قلت مثلاً: السماء زرقاء، فإنك تدرك أن زرقة السماء أمرٌ واقع متحقق. فهذا الإدراك هو تصديقك لهذه النسبة، وهو العلم الذي نسمّيه التصديق، وإذا قلت: السماء حمراء فإنك تدرك أن هذه النسبة ليست واقعة، وهذا الإدراك يسمى عند المناطقة علماً تصديقياً وإن كان لغة تكذيباً لهذه النسبة. وقس على هذا بقية النسب المذكورة في الأمثلة. إذا توضّح لك ما مضى فاعلم أنّ أسباب العلم للإنسان أي الطرق التي يتوصّل بها إلى المعرفة ثلاثة: الحواس السليمة، والعقل، والخبر. فاعلم أنّ كلّ علم يتوصّل إليه بالحسّ وحده هو عبارة عن علم تصوريّ. وأما إذا توصّل للعلم بواسطة عقله أو من خبر سمعه أو قرأه =

المحمول وهو: قائم، وتصور النسبة بينهما وهو: تعلّق المحمول بالموضوع[(١)]، وتصوّر وقوعها[(٢)] فالتصوُّر الرابع يسمّى تصديقاً، والثلاثة قبلَه شروطٌ له، **وهذا مذهب الحُكَماء**.

ومذهب الإمام أن التصديق هو التصوُّرات الأربعة؛ فيكون التصديق بسيطاً على مذهب الحكماء، ومركباً على مذهب الإمام[(٣)].

= فإما أن يكون متعلّقاً بمفرد أو بمركب، فإن كان متعلّقاً بمفرد فهو علم تصوّري، وأما إن كان متعلقاً بمركبٍ فإما أن يكون مركّباً غير تامّ وهذا المركب يتركب من مفردات، فإدراك هذه المفردات علم تصوريّ، وإدراك هذا المركب ككل أيضاً علم تصوّري، وإن كان مركباً تامّاً فإنه يتركب من مفردات يسمّى إدراكها تصوّراً، ومن نسبة يسمى إدراك وقوعها أو لا وقوعها تصديقاً.

(١) تعلّق المحمول بالموضوع هو عين النسبة التي كنا نتكلّم عنها، ويمكنك أن تعبرّ عنه بإضافة الخبر إلى المبتدأ أو مصدر الفعل إلى فاعله ونحو ذلك، أو بأعمّ إضافة المسند إلى المسند إليه. والموضوع هو دائماً المسند إليه، والمحمول هو دائماً المسند سواء كان المسند متقدماً في الجملة أو متأخراً فالعبرة في المنطق بالمعنى فلا فرق بين زيد قام وقام زيد، فزيد هو الموضوع والقيام في الماضي هو المحمول.

(٢) تصوّر وقوع النسبة هو ما عبرّنا عنه بإدراك كون النسبة واقعة أو غير واقعة.

(٣) الحكماء هم الفلاسفة، ومذهبهم أنك إذا قلت: زيدٌ قائم مثلًا، ففي هذه العبارة ثلاثة تصورات: تصوّر الموضوع وهو زيد، وتصوّر المحمول وهو قائم، وتصوّر النسبة وهي قيام زيد خاصة لا مطلق القيام. فهذه ثلاثة علوم تصوريّة. ثمّ عندهم نوع آخر من العلم غير نوع التصوّر يسمّى التصديق هو الحكم بأنّ النسبة واقعة أو غير واقعة. وهو عندهم علم بسيط يحصل للإنسان بعد إدراكه الموضوع والمحمول والنسبة، فحصول التصورات الثلاثة عندهم شرط لحصول التصديق.

وأمّا الإمام فخر الدين الرازيّ رحمه الله تعالى فقال: هنالك أربعة تصورات لا ثلاثة: تصوّر الموضوع، وتصوّر المحمول، وتصور النسبة، وتصوّر وقوع النسبة أو لا وقوعها. =

والمصنف ماش على مذهب الحكَماء بتقدير مضاف في كلامه بين درك ونسبة وهو: وقوع[1].

ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصوُّر والتصديق وتتعلمهما أو تُعلِّمهما فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك، فقدِّم التصور على التصديق؛ لأنه مقدّم عليه طبعاً؛ فيقدَّم

= فكلّ هذه عنده إدراكات من نوع واحد من العلم وهو التصوّر بمعناه الخاص الذي بيّناه سابقاً. وأمّا حقيقة التصديق عنده فهي الأمر المركب من هذه التصورات الأربعة معاً. فليست هذه الأجزاء شروطاً عند الإمام بل هي أجزاء وشطور يتركب منها التصديق وتلتئم منها حقيقته. كما أنّ الكرسيّ يتركب من مقعد وأرجل وظهر وهكذا، فتكون هذه أجزاءً مكوّنة لماهية الكرسي لا شروطاً. وكما أن الصلاة تتألف من القيام والقراءة والركوع والسجود... إلخ فهذه أجزاء ماهية الصلاة وليست شروطاً للصلاة مثل الطهارة واستقبال القبلة إلخ. ومعلوم أنه سواء فقد شرط الشيء أو ركنه أي شطره وجزأه فإنه لا يتحقق له وجود، ولكن الفرق بين الشرط والركن أن الأول خارج عن ماهية الشيء والثاني داخل فيها؛ ولذلك قالوا:

والركن في ماهية قد ولجا	والشرط عن ماهية قد خرجا
كلاهما إذا ما انعدما	انعدمت ماهية معهما

ومذهب الحكماء في هذه المسألة هو مذهب جمهور المناطقة سواء من الفلاسفة ومن غيرهم. وتجد في المطوّلات مناقشات مفصّلة تتعلّق بهذه المسألة.

(١) احتاج لأن يقدر محذوفاً هو كلمة وقوع؛ لأنّ إدراك النسبة الحكميّة تصوّر لا تصديق، وأمّا إدراك وقوعها أو لاوقوعها فهو تصديق. ولكن ذكر المناطقة أنّ النسبة الحكمية تطلق بالاشتراك على أمرين: على مجرّد تعلّق المحمول بالموضوع، وعلى وقوع ذلك التعلّق أوْ لاوقوعه. فباعتبار المعنى الأول يحتاج إلى تقدير كلمة وقوع أو تحقق أو ما شابه ذلك، وأما باعتبار المعنى الثاني فلا حاجة إلى تقدير شيء. راجع شرح الرسالة الشمسية للقطب الرازي.

وضعاً، **وهذا معنى قوله:(وقدِّم الأول..)** البيت[1]. ثم بينَّ أنَّ النظريَّ من كل من التصوُّر والتصديق: ما احتاج للتأمل، والضروري: عكسه، وهو ما لا يحتاج إلى ذلك، فالأقسام أربعةٌ كما تقدّم[2].

مثال التصوُّر الضروري: إدراك معنى لفظ (الواحد نصف الاثنين)[3].

---

(١) الأصل أن يوافق الوضع الطبع. ومخالفة الوضع الطبع في قوّة الخطأ عند المحصّلين. وهنا يوصي المصنف طالب العلم إذا أراد أن يكتب التصور والتصديق ويتعلّمهما أو يعلّمهما أن يقدّم بحث التصوّرات على التصديقات لأنّه مقدّم عليه طبعاً. ومعنى التقدّم الطبيعيّ أن يكون المتأخر محتاجاً للمتقدّم ومتوقفاً عليه دون أن يكون المتقدّم علّة فيه. أي مؤثراً في وجوده. كتقدّم الواحد على الاثنين، والجزء على الكلّ، والشرط على المشروط. وإذا تأملت عرفت أنّ وجود التصوّر متقدّم على وجود التصديق في الطبيعة، والتصديق محتاج في وجوده إلى التصوّر، ولكن ليس التصور علّة في وجود التصديق. وإلا لوجد التصديق كلّما وجد التصوّر وليس كذلك. فكثيراً ما يوجد التصوّر ولا يوجد التصديق.

(٢) النظريّ هو الذي يحتاج لأن يتوقّف العقل فيه ليتأمّله ويحلّله إلى ما هو أبسط منه لكي يفهمه ويدركه سواء كان النظريّ تصوّريّاً أو تصديقيّاً. والضروريّ ما لا يحتاج إلى ذلك بل إذا عُرِضَ على العقل أو لاحظه العقل أدركه بلا تأمّل وتفكّر سواء كان تصوّرياً أو تصديقياً. والتأمّل قد يكون للحظة، وقد يستمّر زمناً طويلاً جداً. وقد يفضي إلى إدراك ذلك النظريّ وقد لا يؤدّي إلى إدراك المنظور فيه فيبقى النظريّ عصيّاً على الفهم. وقد ينقلب النظري ضرورياً بعد النظر فيه وإدراكه وإلفه. والضرورة والنظر أمران نسبيان، فيعرف الأمر إن كان ضروريّاً أو نظريّاً بالنسبة للناظر، بخلاف البداهة فإنها أمر مطلق يشترك فيه الجميع. إذ تتساوى جميع العقول فيما تبده به. فالبديهي أخص مطلقاً من الضروري، أي أنّ كلّ بديهي فهو ضروريّ، وليس كلّ ضروريّ بديهي.

(٣) هذا مثال على التصور الضروريّ فالمعتبر هنا هو كلّ ما يعد إدراكه تصوّراً أي: (الواحد) وهو الموضوع، و(النصف) و(الاثنين) وهما جزءا المحمول، =

ومثال التصوُّر النظري: إدراك معنى (الواحد نصف سدس الاثني عشر)[1].

ومثال التصديق الضروري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: (الواحد نصفا لاثنين).

ومثال التصديق النظريّ: إدراك وقوع النسبة في قولنا: (الواحد نصف سدس الإثني عشر).

وبها تقرر عُلم انحصار العلوم في التصوُّرات والتصديقات[2] ولكل منهما مبادئ ومقاصد؛ فمبادئ التصوُّرات: الكليّات الخمس، ومقاصدُها: القولُ الشارح. ومبادئ التصديقات: القضايا وأحكامُها، ومقاصدها: القياسُ بأقسامه. فانحصر فنُّ المنطق في هذه الأبواب الأربعة[3].

= و(نصف الاثنين) وهو المحمول ولاحظ أنه مركب إضافيّ، والنسبة وهي (نصفيّة الواحد للاثنين) فهذه ثلاثة تصوّرات كلها ضروريّة. وأما إدراك كون هذه النسبة واقعة أي ثابتة في الواقع أو ليست بواقعة فلا تلتفت لها في هذا المثال؛ لأن إدراك ذلك تصديق والمثال هنا على التصور.

(١) في هذا المثال ثمة الواحد، والنصف، والسدس، والاثنا عشر، ونصف السدس، وسدس الاثني عشر، ونصف سدس الاثني عشر. وإدراك كلّ واحد من هذه الأمور تصوّر لأنها إما مفردات أو مركبات غير تامّة. ولكن صار لا يخفى عليك أن أكثر هذه التصوّرات ضروريٌّ، ولعلّ النظريّ الوحيد منها هو تصور المركب الإضافيّ (نصف سدس الاثني عشر) فبتأمّل قليل ندرك أنه العدد واحد، فانظر من نفسك إذا احتاج إدراكك لذلك أدنى تأمل فهو نظريّ.

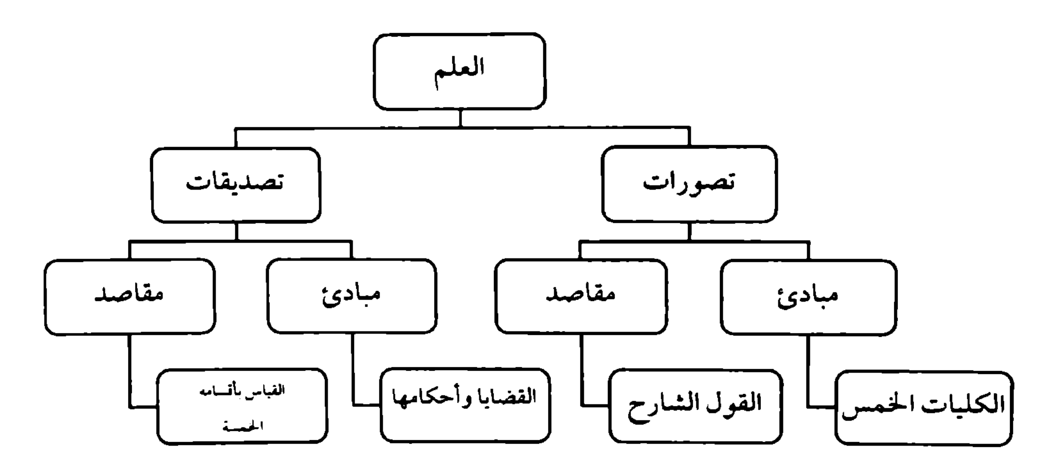
(٢) وجه انحصار العلوم في التصوّرات والتصديقات هو أن المعلوم أي ما يمكن أن كلّ ما نعلمه إما أن يكون إدراك نسبة حكميّة أوْ لا، فإن كان الأول فتصديق وإلا فتصوّر.

(٣) هدف المنطقيّ أن يُحكِم الطرق الموصلة إلى العلم، ليستفيد منه كلّ طالب علم مهما كان ذلك العلم الذي يطلبه، ولذلك كان المنطق مقدّمة نافعة لجميع العلوم، وبما أن العلم ينقسم إلى تصوّر وتصديق، فنظر المنطقي في مبادئ ومقاصد كل =

وأما بحث الدلالات ومباحث الألفاظ إنما ذُكر في كتب المنطق؛ لتوقُّف بحث الكليّات الخمس عليه[1].

= من التصورات والتصديقات، ولذلك تجد كتب المنطق مقسومة إلى قسمين: قسم التصوّرات وقسم التصديقات، وكلّ قسم يضمّ بابين: المبادئ والمقاصد. فهذه أبواب المنطق الأربعة الرئيسة كما هو موضح في الشكل.

(شكل رقم٣: بيان أبواب المنطق الرئيسة)



(١) وجه توقّف بحث الكليّات الخمس على مباحث الألفاظ أنه في هذا المبحث يقسم اللفظ إلى مركب ومفرد، والمفرد إلى جزئيّ وكلّي، والكليّ إلى الكليّات الخمس. وأما بحث الدلالات فإنه يحتاج إليه أولاً في تعريف الماهيّات حيث لا غنى للشخص الذي يعرّف عن فهم المعنيّ بالدلالة المطابقية والضمنية واللزوميّة والفرق بينها. فإنه يريد النفاذ للمعنى الوضعيّ، فإن كان المعنى الوضعيّ مركباً فسيدل اللفظ على كلّ جزء من أجزائه دلالة ضمنيّة، وهذا إن كان تعريفه حداً، وأما إن كان تعريفه رسماً فلا بدّ أن يستعمل اللوازم في التعريف. كما ستعرف لاحقاً. وكذلك لا بدّ من فهم معنى الدلالة اللزوميّة في باب العكس وباب القياس كما ستقف عليه إن شاء الله؛ لأن كلاً منهما متوقف على الاستلزام.

ومن نظر إلى أقسام القياس الخمسة عدَّ الأبواب ثمانية[١]، ومن عدَّ معها مبحث الألفاظ مستقلاً كانت الأبواب عندَه تسعة.

ثم إنّ المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بـ: القول الشارح[٢]، كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان المتوصَّل به إلى معنى مفرد، وهو معنى الإنسان؛ **وهذا معنى قوله: (وما به إلى تصوُّر) البيت.** واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق: حُجَّةً، أي قياساًكالعالَم متغيِّر، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ، المتوصل به إلى النتيجة وهي: العالَم حادث،**وهذا معنيقوله: (وما لتصديقٍ..) البيت.**

---

(١) الأبواب الثمانية هي: باب الكليات الخمس، وباب القول الشارح، وباب القضايا وأحكامها، وأبواب القياس الخمسة وهي: البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والسفسطة. وتسمّى الصناعات الخمس.

(٢) قوله: (القول الشارح) ويسمّى أيضاً التعريف، والمعرِّف.

فصل أنواع الدلالة الوضعية

دلالــةُ اللّفْظِ عَـلى ماوافَقَهْ يَـدْعُـونَهـا دلالَــةَ المُطـابَـقَـةْ
وَجُـزْئِـهِ تَضَمُّناً وَمـا لَـزِمْ فَهْوَ الْـتِـزامٌ إنْ بعَقْلٍ الْتُزِمْ

أقول: مراده بـ(**الدلالة الوضعيّـة**)اللفظية، بدليل **قوله في البيت**:(**دلالة اللفظ**)، ومرادُه فيالبيت:(دلالة اللفظ) الوضعية، بدليل **قوله في الترجمة**: (**الوضعية**)، فقد حذَفَ من كل من الترجمة والبيت ما أثبتَ نظيرَه في الآخَر، وهو نوع من الجناس يسمّى احتباكاً[1].

و(**الدلالة**):فهم أمر من أمر، كفهمنا الجِرم المعهود من لفظ السماء، فلفظ السماء يسمّى: دالاً، والجرم المعهود: مدلولاً.

---

(١) الاحتباك من ألطف أنواع البديع وأبدعها؛ وقد يسمّى حذف المقابل: وهو أن يكون للكلام شقين يحذف من الأوّل ما أُثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأوّل. كقوله تعالى: (ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم) أي فلا يعذبهم. وكقوله تعالى: (فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) أي مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وكافرة لا تقاتل في سبيله. من كليّات أبي البقاء الكفوي مادّة حَبَك، بتصرّف يسير.
وهو كثير جداً في القرآن الكريم فلاحظه حين تقرأ القرآن. ومن ألطف مواضعه قوله تعالى: (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً) أي رزقاً غيرَ حسن سكراً، ورزقاً حسناً غير سكَر. وهو من الإشارات اللطيفة التي سبقت تحريم الخمر. والله أعلم.

والدلالة بحسب الدال ستة أقسام؛ لأن الدالَّ إما أن يكون لفظاً كالمثال المتقدم[1].

أو غير لفظ كالدخان الدال على النار.

وكلٌّ منهما: إما أن يكون دالاً بالوضع، أو بالطبع، أو بالعقل[2].

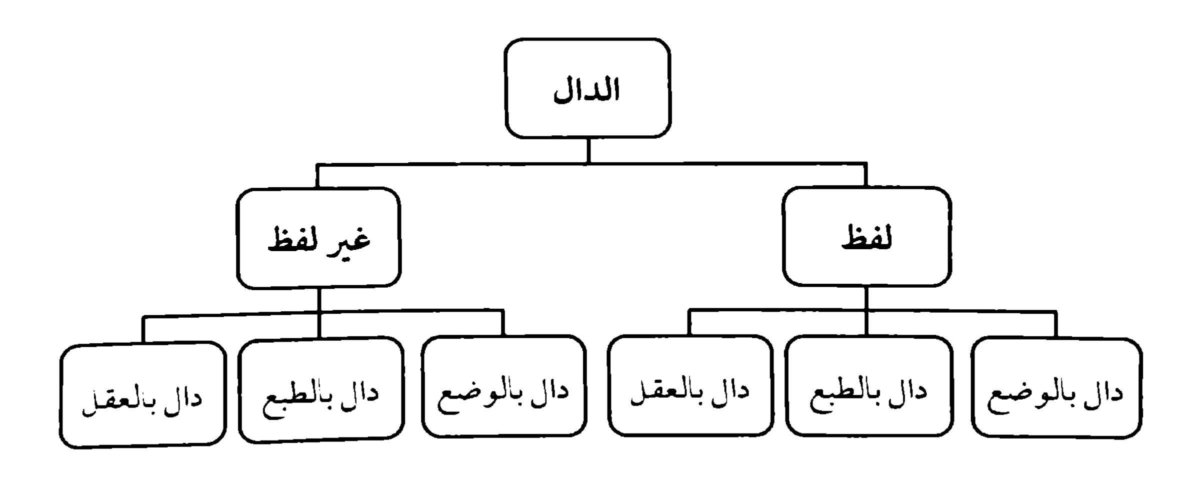
مثال دلالة غير اللفظ الوضعية: دلالة الإشارة[3] على معنى نعم أو لا، ودلالة النقوش[4] على الألفاظ.

ومثال الطبيعية[5]: دلالة الحمرة على الخجَل، والصفرة على الوجَل[6].

---

(١) أي كلفظ السماء.

(٢) **(شكل رقم٤: تقسيم الدال)**



(٣) أي حركة الرأس المخصوصة وتختلف هذه الحركة باختلاف العرف لأنها وضعيّة.

(٤) أي الكتابة بحروف اللغات.

(٥) أي غير اللفظيّة.

(٦) أي اصفرار لون المرء عند الخوف.

ومثال العقلية[1]: **دلالة العالم على مُوجِدِه، وهو الباري جل وعلا**[2]، والدخانِ على النار.

ومثال دلالة اللفظ الوضعية: الأسد على الحيوان المفترس، والإنسان على الحيوان الناطق[3].

ومثال الطبيعية: دلالة الأنين على المرض، و(أُح) على ألم بالصدر[4].

---

(١) أي غير اللفظيّة.

(٢) لأنّ كلّ ما في العالمَ أفعالٌ محُكمة، وكلّ ما كان كذلك فلا بدّ له من فاعل عليم قدير. وهو الله سبحانه.

(٣) الوضع: جعل اللفظ بإزاء معنى معينّ بحيث إذا أطلق اللفظ فهم منه ذلك المعنى. وهنا لفظ الأسد وضعه واضع اللغة بإزاء الحيوان المفترس، ليدلّ عليه. والإنسان وضع للدلالة على الحيوان أي: النامي الحسّاس المتحرّك بالإرادة، الناطق أي: العاقل. وبما أن الدال هنا لفظ فالدلالة لفظية، وقد دلّ على المعنى المعين بسبب أنه قد وضع على ذلك المعنى، فالدلالة وضعيّة.

(٤) الدلالة الطبيعيّة هي أن يدلّ الأمر على معنى معينّ بسبب طبيعة معيّنة أي قانون في أصل الخلقة بلا واسطة من عقل أو وضع واضع من المخلوقات. كأن يصدر الإنسان صوت (أُح) إذا سعل من ألم في صدره كذا قال الشارح.
وإذا أنّ المريض بسبب مرضه، فإذا سمعنا الأنين علمنا أنّ مُصدر هذا اللفظ مريضٌ، وكذا إذا سمعنا (أح) من شخص علمنا أنّ في صدره ألماً. فهاتان دلالتان لفظيّتان طبيعيّتان. وقد مرّت بك دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل، وأنهما دلالتان طبيعيّتان؛ وذلك لأنّ الإنسان في أصل خلقته إذا خاف انقبضت أوعيته الدمويّة المنتشرة في بشرته فقلّ تدفّق الدم فيها فتغيّر لونه للصفرة، وأما إذا خجل فيتدفّق الدم إلى وجهه وبشرته بسبب الارتباك الحاصل له، في عمليّة يتدخّل فيها الجهاز العصبيّ وعضلات الجسم.
المهمّ أنّنا إذا رأينا شخصاً احمرّ وجهه بهذه الصورة كان ذلك دليلاً على خجله، ولما كان الدالّ وهو الاحمرار المخصوص ليس بلفظي ولا وضعي ولا عقليّ بل بسبب =

ومثال العقلية: دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته[1]. والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ. **والمختار** من هذه الأقسام الدلالة اللفظية الوضعية[2].

فقولنا: **(اللفظية)** مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة، **وقولُنا**: **(الوضعية)** مخرجٌ للفظيّة الطبيعية والعقلية.

ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام: مطابقيّة، وتضمُّنيّة، والتزاميّة.

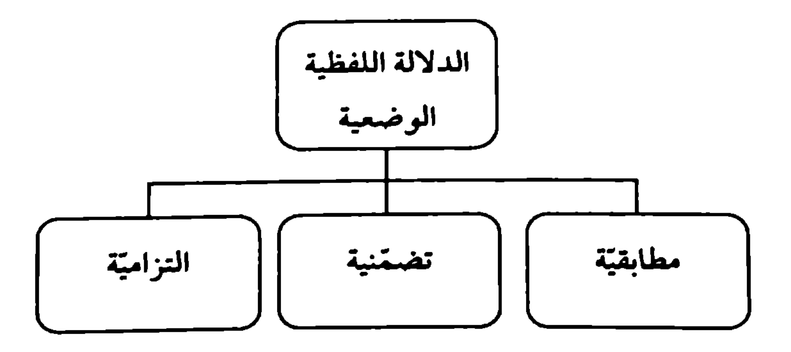
= كونه أمراً طبيعياً أي يحصل بمقتضى القانون الذي أودعه الله تعالى فينا في أصل خلقتنا، سمّيت هذه دلالة طبيعيّة غير لفظيّة.

ويمكنك أن تفكّر في دلالات كثيرة كهذه مثل احمرار الحديد وتوهّجه الدال على سخونته، ففكّر في دلالات مثلها في الواقع من حولك.

(١) وأوضح من هذا المثال أن المسعفين في الكوارث كالزلازل يجولون بين الجثث والأنقاض بحثاً عن ناجين، فإذا سمعوا صوتاً هرعوا إليه، لأنّ صوت المصوّت دليل على أنه حي. ولاحظ أنّ فهمك الحياة من مجرّد الصوت ليس بالوضع ولا بالطبع بل بالعقل، لأنه لو كان ميْتاً لما صاح ولا نادى.

(٢) والمختار أي في دراستنا للمنطق؛ لأن التفاهم بالألفاظ عن طريق الكلام أو الكتابة أسهل بكثير من غيره من الطرق، ولأنّ معاني الألفاظ موثقة في معاجم اللغات، ولأن قواعد اللغات في المفردات والتراكيب ودلالاتها كل ذلك منضبط متواطأ عليه ويمكن الرجوع إليه عند الاختلاف.

(شكل رقم٥: دلالة اللفظ الوضعيّة)



فالأولى: دلالة اللفظ على تمام ما وُضع له، كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق[1].

والثانية: دلالتُه[2] على جزء المعنى في ضمنه، كدلالته على الحيوان، أو الناطق في ضمن: الحيوان الناطق[3].

---

(١) أي على جميع المعنى الذي وُضِعَ اللفظُ بإزائه. فإذا سمعنا كلمة الإنسان وفهمنا منها -في سياقها اللفظيّ الحيوان الناطق أعني تمام هذا المعنى، سمّينا هذه الدلالة دلالةً مطابقيّة. وهنا ننبه على أمرين: الأول ضابط عام لا يختص بالدلالة المطابقيّة، وهو أنّ المعنى الذي يفهم من اللفظ ليس المرجع فيه المعنى الذي قصده قائله، فلسنا مطّلعين على القصود، نعم الأصل أن يوافق المعنى المفهوم من الكلام قصدَ المتكلّم، لأنّ الأصل أن يؤدّي المتكلّم المعنى الذي يريده بالمفردات والتراكيب الصحيحة. ولكن على فرض أنه لا يجيد ذلك فالمرجعيّة في فهم المعنى من الألفاظ هي لابن اللغة العارف بمعاني ألفاظها وتراكيبها. فهذا السامع إذا سمع لفظ أسد مثلاً في سياق معيّن وفهم منها الحيوان المفترس كانت هذه الدلالة مطابقية، وإذا سمع نفس الكلمة في سياق آخر ففهم منها رجلاً شجاعاً لم تكن الدلالة مطابقيّة لأن هذا المعنى ليس هو الذي وضع للفظ الأسد في أصل اللغة. ولا عبرة بقصد القائل سواء وافق قصده المعنى المفهوم أوْ لم يوافقه.

الأمر الثاني هو أن ضابط الدلالة المطابقية هو فهم تمام المعنى الذي وُضِعَ اللفظُ بإزائه.

(٢) أي اللفظ.

(٣) يعني أن دلالة التضمّن هي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع ذلك اللفظ بإزائه. وكما قلنا في الدلالة المطابقيّة، إذا فهم السامع العارف بلغة المتكلّم من اللفظ جزء المعنى الذي وضع ذلك اللفظ بإزائه حكم على الدلالة أنها تضمُّنيّة. كما إذا سمع كلمة إنسان في سياق معيّن ففهم منها الحيوان فقط، أو الناطق فقط. كأن يعنّف المعلّم طالباً فيقول له أنت لا تعقل، فيسمعه من مرّ به فيقول له: كيف تقول إنه لا يعقل إنه إنسان. فهنا يفهم السامع من الإنسان جزء معناه المطابقي وهو الناطق أي العاقل. وقس على هذا.

والثالثة: دلالته[1] على أمر خارج عن المعنى[2] لازمٍ له[3]، كدلالته[4] على قَبول العِلم وصنعة الكتابة على ما فيه[5].

وسُمّيت الأولى دلالة المطابقة؛ لمطابقة الفهم للوضع اللغَوي[6]؛ لأن الواضع وضَعَ اللفظ ليدلّ على المعنى بتمامه، وقد فهمناه منه بتمامه.

والثانية دلالة تضمّن؛ لأن الجزء في ضِمن الكلّ[7]. والثالثة دلالة التزام؛ لأن المفهوم خارجٌ عن المعنى لازم له[8].

وقوله:(**إن بعقل التزم**) أشار به إلى أن اللازم لا بدّ أن يكون لازماً في الذهن، سواء لازَمَ مع ذلك في الخارج، كلزوم الزوجيّة للأربعة، أم لا، كلزوم البصَر للعَمى[9].

---

(١) أي اللفظ.

(٢) أي المعنى الوضعيّ المطابقيّ الذي وضع اللفظ بإزائه.

(٣) أي لا ينفكّ عنه.

(٤) أي كدلالة لفظ الإنسان.

(٥) قوله: (على ما فيه) عبارة يستعملها العلماء للإشارة إلى أن الكلام المذكور غير مرضّي، أو فيه خدشة أو مسامحة وعدم تدقيق. والأمر كذلك بالفعل بالنسبة فيما يتعلّق بهذا المثال؛ لأنك إذا سمعت لفظ الإنسان فإنه قد لا يخطر ببالك قابليته للعلم أو صنعة الكتابة. واللازم المعتبر عند المحققين من المناطقة هو الذي لا ينفك عقلاً عن الملزوم وهو المعنى الوضعيّ للفظ. وسيأتي مزيد بيان للزوم المعتبر في هذه الدلالة بعد قليل.

(٦) من قولهم طابق النعلُ النعلَ.

(٧) أي لأنّ جزء المعنى الذي فهم من اللفظ هو في ضمن المعنى الوضعيّ ككلّ.

(٨) أي لأن المعنى المفهوم من اللفظ ليس تمام المعنى الوضعيّ ولا جزأه بل هو خارج عن هذا المعنى، ولكنه لازم له. أي هنالك ارتباط وعلاقة قويّة بين المعنى الوضعيّ المطابقيّ والمعنى الذي فهم من اللفظ.

(٩) اعلم أن المعنى اللازم لمعنى آخر إما أن يكون لازماً له في الخارج فقط أي =

وأما إذا كان لازماً في الخارج فقط كسواد الغُراب فلا يسمّى فهمُه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة،[1] وإنْ سمي بذلك عند الأصوليين. فالباء في قوله: **(بعقل التزم)** بمعنى في،

والمراد بالعقل: الذهن أي القوَّة المدرِكة[2].

= في خارج الذهن، أو في الخارج والذهن معاً، أو في الذهن فقط. واللازم المعتبر عند المحققين من المناطقة -كما قلنا- هو المعنى اللازم ذهناً لمعنى آخر سواء كان لازماً في الخارج أيضاً أوْ لا. مثال اللازم في الذهن فقط البصر للعمى. أي لزوم البصر للعمى. فالعمى هو عدم البصر عمّا من شأنه أن يُبصر. فإذا حضر في الذهن معنى العمى لازَمَه في الذهن معنى البصر لزوماً لا ينفكُّ عنه، لأنك لا يمكنك أن تتصوّر العمى إلا إذا تصوّرت البصر، لأنه عدمه. وكذا الحال في كلّ ملكة وعدم، فكلّ ملكة لازمة ذهناً لعدم تلك الملكة. كلزوم السمع للصّمم، والكلام للبَكَم، والعلم للجهل..إلخ. فمثل هذا اللزوم معتبر في المنطق لكون اللازم والملزوم لا انفكاك بينهما في الذهن، مع أنهما متعاندان في الواقع أعني خارج الذهن، فلا يجتمع البصر والعمى في محلّ واحد، وكذلك كل عدم وملكة.

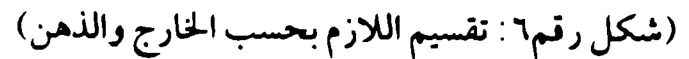
ومثال اللازم في الذهن والخارج معاً لزوم الزوجيّة للأربعة. فاعلم أنّ الزوجيّة هي قبول القسمة على اثنين دون باقٍ، والعدد أربعة سواء كان في الذهن أو ممثلاً في الخارج بأربعة أشياء فإنه دائماً يقبل أن ينقسم على اثنين دون باقٍ والناتج هو اثنين. فتلاحظ أن الزوجيّة لا تنفكّ عن الأربعة البتّة سواء في الذهن وخارج الذهن.

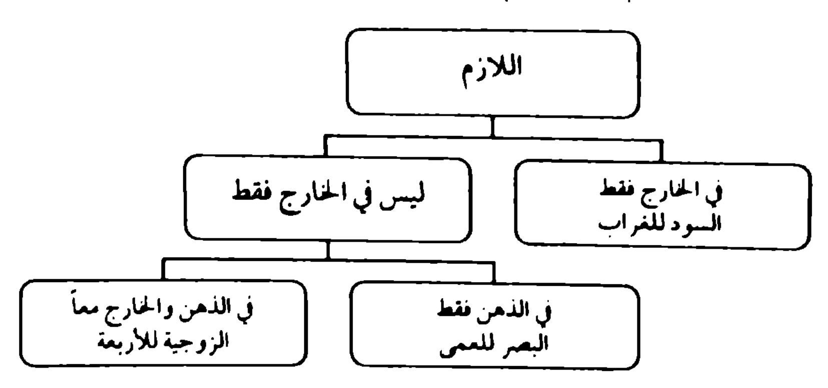
(١) لأنّ اللازم الخارجي ينفكّ في العقل عن ملزومه فلا يحكم العقل بضرورة الملازمة بينهما، وهو شرط اللزوم الذهنيّ. فتجد أنه يمكنك أن تتصوّر في ذهنك غراباً أبيض أو أحمر مثلاً، ومجرّد تمكّنك من ذلك فهذا يعني أن الملازمة منفكّة في الذهن، وإذا انفكّت الملازمة في الذهن بين أمرين، فلا يكونان لازماً وملزوماً في عرف المنطقيين.

(٢) اللزوم الخارجيّ معتبر عند الأصوليّين؛ لأنّ الأصولّي يضع القواعد الكليّة للفقه، والفقه يتعامل مع الأحكام العمليّة الواقعيّة، والخارج ظرف لها، فاللزوم =

ثم إن كلاً من دلالة التضمّن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة، وهي لا تستلزمهما، كما إذا كان المعنى بسيطاً ولا لازم له[1]. ودلالة التضمّن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى مركّباً وله لازم ذهني، وتنفرد دلالة التضمّن فيما إذا كان المعنى مركّباً ولا لازم له ذهنياً.

الخارجيّ والعرفيّ عنده معتبران بلا ريب، ألا ترى أن الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار ملازمة خارجية، وهي معتبرة عند الأصولي والفقيه يبنيان عليها الأحكام، ولكنها غير معتبرة عند المنطقي؛ لأنه يُتصوّر في الذهن طلوع الشمس بدون وجود النهار، كما يتصوّر وجود النهار بدون طلوع الشمس. فتدبّر.


(شكل رقم٦: تقسيم اللازم بحسب الخارج والذهن)



(١) يعني أنّه إذا وجدت دلالة التضمّن أو دلالة الالتزام وجب أن توجد دلالة المطابقة؛ لأنّ المعنى اللازم هو لازم للمعنى المطابقي، فلا بدّ من وجود معنى مطابقيّ أولاً لكي يوجد معنى لزوميّ. وكذلك الحال بالنسبة للدلالة التضمنيّة؛ لأنّ دلالة التضمّن هي دلالة اللفظ على جزء المعنى المطابقيّ. فلا بدّ من وجود دلالة مطابقة أولاً لكي توجد دلالة التضمّن. ودلالة المطابقة لا تستلزمها، أي لا تستلزم دلالة التضمّن والالتزام. أي أنّه إذا وجدت دلالة المطابقة لا يجب أن توجد دلالة التضمّن، وذلك إذا كان المعنى المطابقيّ بسيطاً لا تركيب فيه. وكذلك لا يجب أن توجد دلالة الالتزام إذا وجدت دلالة المطابقة وذلك إذا كان المعنى المطابقيّ ليس له لازم. إذاً يمكن أن تنفرد دلالة المطابقة إذا وجد معنى بسيط لا لازم ذهنياً له.

وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطاً كالنُّقطة، وله لازم ذهنيّ، والله أعلم[1].

---

(١) اللازم الذهنيّ للنقطة هي كونها طرفَ الخطّ. والخط طرف السطح، والسطح طرف الجسم. وحقيقة النقطة عند المحققين من المتكلّمين جوهرٌ فرد أي جزءٌ لا يتجزّأ. وهو ذات بسيطة لا تركيب فيها، ولا تنقسم لا واقعاً ولا وهماً. وهي لبنة بناء الأجسام إذ منه تتركب جميع الأجسام على اختلافها.

قال:

فصل في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الألْفاظِ حَيثُ يُوجَدُ ... إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

فَأَوَّلٌ ما دَلَّ جُزْؤُهُ عَلى ... جُزْءِ مَعْناهُ بِعَكْسِ ما تلا

وَهْوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْرَدا ... كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدا

فَمُفْهِمُ اشْتِراكٍ الكُلِّيُّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

أقول: اللفظ إمّا أن يكون مهملاً كدَيز، أو مُستعمَلاً كزيد، ولا عبرة بالمهمَل[1]، ولذلك أهمله المصنِّف. ثم المستعمل إمّا أن يكون مفرَداً، وإمّا أن يكون مركّباً.

فالأول: ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه كزيد[2].

---

(١) المهمل لم يوضع أصلًا، فلا عبرة به بخلاف قليل الاستعمال ووحشّي الألفاظ فإنها من المستعمل.

(٢) زيد كلمة واحدة أجزاؤها حروف مبنى لا معنى لها. فلها أجزاء ولكنَّ أجزاءها لا معنى لها، فينطبق عليها تعريف المفرد وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه. ومثل همزة الاستفهام من المفردات، فهي حرف معنى لكن لا جزء لها أصلاً، فينطبق عليها تعريف المفرد ايضاً. ومن المفرد ما له جزء له معنى ولكن ذلك المعنى غير مقصود مثل: عبد الله إذا أخذ علماً على شخص فإن له جزئين ولكلّ منهما معنى ولكنّ هذين الجزئين لا يلتفت إلى معناهما بعد وضع اللفظ علماً على شخص معيّن فيصبح معنى كلّ منهما غير مقصود، ولا يعود جزء اللفظ دالاً على جزء المعنى. وفي الكتب المطوّلة تفصيل أكثر فارجع إليه إذا أحببت.

والثاني: ما دلّ جزؤه على جزء معناه كـ(زيدٌ قائم)[1] والكلام على المركّب بِقِسْمَيْهِ أعني: ما هو في قوّة المفرد،وما كان محضاً يأتي في المعرِّفات، والقضايا، والأقيسة[2].

والمقصودُ هنا، المفردُ، وهو قسمان:

جزئيّ: إنْ منَعَ تصوُّر معناه من وُقوع الشركة فيه، كزيد.

وكليّ: إن لم يمنع تصوُّر معناه من وقوع الشركة فيه، كالأسد[3].

---

(١) هذا مثال على اللفظ المركب فإذا أخذت أحد أجزائه كزيد أو قائم فستجده دالّاً على جزء معنى اللفظ ككل.

(٢) المركّب الذي في قوّة المفرد مثل قولك: زيد (أبوه عالمٌ)؛ فاللفظ المركب (أبوه عالم) في قوّة لفظ مفرد؛ لأنه قام مقام محمول القضيّة وهو في معنى المفرد. قوله: (وما كان محضاً) أي كقولك: زيد قائم. قوله: (يأتي في المعرّفات) كلّ تعريف عبارة عن لفظ مركب تركيباً تقييدياً مثل قولك: حيوان ناطقٌ، فهو في قوّة المفرد؛ لأنّ إدراكه يسمى تصوّراً، ولعدم احتوائه على نسبة حكميّة كما هي حال المفرد. قوله: (والقضايا) كلّ قضيّة هي مركّب محض إذ فيه نسبة حكميّة كما ستعرف في باب القضايا. قوله: (والأقيسة) كلّ قياس فهو يتركّب من قضيّتين على الأقلّ وقد عرفت أنّ القضيّة مركّب محض.

(٣) مرَّ بِكَ للتوّ تقسيم اللفظ إلى مركب ومفرد، وكلّ منهما في الواقع ينقسم إلى كليّ وجزئيّ. ولكنّ اعتناءنا هنا باللّفظ المفرد؛ لأنه ـ كما قال الشارح ـ سيأتي دراسة المركّب بقسميه في المعرّفات والقضايا والأقيسة.

فالمفرد ينقسم إلى جزئيّ وكليّ. فالجزئيّ ما يمتنع في العقل صدقه على كثيرين؛ لأنّه إذا تصوّر العقل معناه امتنع أن ينطبق على أكثر من فرد واحد؛ لأنّ معنى الجزئيّ موجود في الخارج متشخّصٌ متعيّن فلا يمكن أن يكون مشتركاً بين أكثر من شخص.

ألا ترى أنّ هذا الكتاب لا يصدق إلا على الكتاب الذي تشير إليه، =

وهو ستّة أقسام: كليّ لم يوجد من أفراده فرد، وكلّيّ وُجد منها فرد، وكُليٌّ وجد منها أفراد.وكلّ واحد من هذه الثلاثة قسمان:

الأوّل: وهو الذي لم يوجد من أفراده فرد إمّا مع استحالة الوجود، كاجتماع الضدَّين[1]. أو مع جواز الوجود، كبحرٍ من زئبق[2].

والثاني: وهو الذي وجد من أفراده فرد، إما مع استحالة التعدُّد، كالمعبود بحقّ، أو مع جواز التعدُّد، كشمس.

= وزيد معناه ذات شخص معيّن لا يوجد غيره. وأمّا الكلّيّ فلا يمتنع في العقل صدقه على كثيرين، كقولك أسد فإنه صادق بكلّ أسد، وقولك إنسان فإنه يصدق على زيد، وعمرو، وبكر وكلّ إنسان؛ لأنه ليس معنى موجوداً في الـخارج متشخّصاً في ذات مابحيث يمتنع في العقل صدقه على كثيرين، أي أن يكون مشتركاً بين كثيرين. بل هو مفهوم مجرّد ليس له وجود مستقلّ عن أفراده في الخارج.

والموجود في الواقع هو أفراده ومصاديقه وليس هو. فلا يوجد في الواقع إنسان مجرّد بل ثمّة زيد وعمرو وبكر...إلخ من الأفراد إذا نظر العقل فيها جرّد منها مفهوماً كلياً سمّاه الإنسان بملاحظة المعاني المشتركة بين تلك الذوات.

(١) الضدّان هما الأمران اللذان لا يجتمعان في محلّ واحد ويمكن ارتفاعهما معاً عن ذلك المحلّ، كاللون الأبيض والأسود فلا يمكن اجتماعهما في محلّ بأن يكون الشيء أبيض وأسود معاً، ولكن يمكن ارتفاعهما بأن يكون الشيء أحمر مثلاً أو أخضر إلخ. فاجتماع الضدّين مفهوم كلّي صادق بكلّ ضدّين مجتمعين، ونحن نعلم أنّه لا يمكن اجتماع الأضداد، ولذلك ضربه مثالاً على المفهوم الكليّ الذي لا يوجد من أفراده فرد على استحالة الوجود.

(٢) بحر الزئبق أمر ممكن الوجود في نفسه، ولكن الله تعالى لم يرد إيجاده، ولا تعجب فلقد أسال الله تعالى لداوود عليه السلام عين القِطر، وخلق أعجب من ذلك أنهاراً من لبن لم يتغيّر طعمه، وأنهاراً من خمر لذة للشاربين، وأنهاراً من عسل مصفّى.

والثالث:وهو ما وُجد منه أفرادٌ، إمّا مع التناهي، كالإنسان، أو مع عدم التناهي، كنَعيم أهل الجنّة، أو كمالِ الله تعالى[1].

---

(١) قوله: (مع عدم التناهي منعيم الجنّة) اعلم أنّ المالانهاية تطلق على معنيين:

الأوّل: ما لا نهاية له بالفعل والمالانهاية بهذا المعنى ليست عدداً ولا كمّاً ولا يمكن أبداً أن تكون شيئاً ماديّاً أو حادثاً.

والثاني: كمٌّ ما يتصور فيه الزيادة لا إلى نهاية أي لا إلى حدّ معيّن. وهذا المعنى الثاني لا يقال عنه إنه لا نهاية له بالفعل.

ونعيم أهل الجنة من هذا القبيل؛ لأنّك لو جئت في أي لحظة وعددت النعيم لوجدته محدوداً ومعدوداً مهما كان كبيراً، ولكنّنا نعلم أنّه سوف يزداد ويتجدد ولن يقف في زيادته عند حد أبداً.

خذ مثلاً شجرة مثمرة في الجنة، كلّما قطفت ثمرتها نبت مكانها ثمرة أخر، وهذا الأمر لا يتوقف عند حد، ولكنك لو أحصيت عدد التفاحات في أي وقت لوجدتها معدودة ووجدت كميّتها محدودة ومنتهية.

فمثل هذه لا يقال عنها إنها لانهاية حقيقيّة أي بالمعنى الأول، ولكنها لانهاية بالمعنى الثاني الذي وضحناه. فإن كان المقصود من مثال الشارح هذا المعنى فلا إشكال، ولكن إن كان يريد المالانهاية بالمعنى الأول فتمثيله بنعيم أهل الجنة غير صحيح البتّة.

أمّا المثال الثاني وهو كمال الله جلّ جلاله فهو من المالانهاية بالمعنى الأوّل. فإنه سبحانه متصف بما لانهاية له من صفات الكمال المطلق بالفعل.

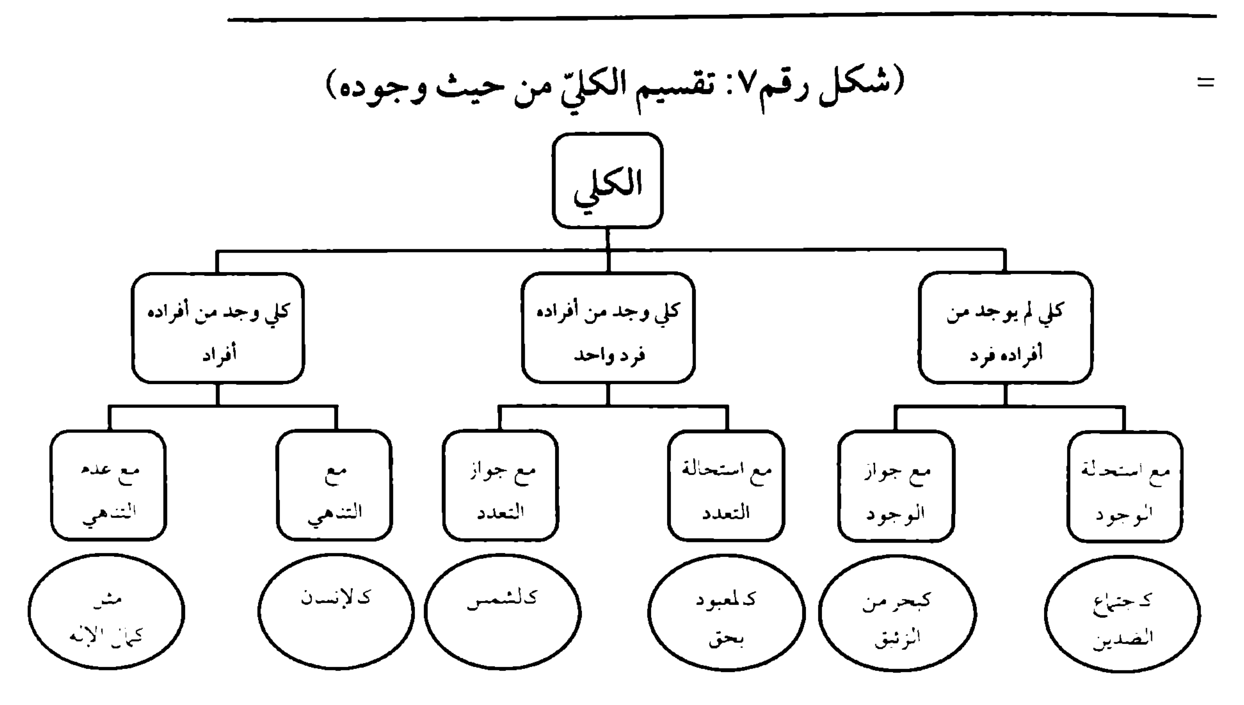
أيّ أن كمالاته المتحققة لانهاية لها ولا عدّ ولا حدّ. ومثل هذه اللانهاية يتصوّرها العقل في القديم، ولكنه يمنعها في الحوادث. فتدبّر.

=

فائـدة: اللفظ يوصف بالإفراد والتركيب حقيقةً، ووصف المعنى بهما مَجاز، والمعنى يوصف بالكليّة والجزئيّة حقيقةً، ووصف اللفظ بهما مَجاز[1].

=

(شكل رقم٧: تقسيم الكليّ من حيث وجوده)



(١) لا شكّ أن الإفراد والتركيب وصفان للّفظ على الحقيقة؛ لأنّ اللفظ قد يكون من جزء واحد أو أكثر، وقد قلنا إن المفرد هو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، والمركّب ما يدلّ. فاللفظ إذاً يفرد ويركّب على الحقيقة.

وأمّا المعاني فلا تركيبَ حقيقياً فيها؛ لأنّها ليست مادية محسوسة يمكن أن تتركّب وتنفرد. ولكنّ العقل يمكنه أن يجمع بين المعاني ويلاحظها معاً ويسمّى المجموع باسم جديد، ونسمي ذلك تركيباً مجازاً، أو يحلّل ما ركّبه بإعادته إلى أصوله البسيطة ويلاحظ كلّ معنى منها على حدة ويسمّي ذلك إفراداً مجازاً.

والكليّة والجزئيّة بالعكس، أي أنّهما صفتان للمعنى على الحقيقة، فالمعنى في الذهن هو الذي يصدق على كثيرين أو لا يصدق إلا على واحد، وأما اللفظ فلا معنى لصدقه على واحد أو كثير إلا بملاحظة معناه، فيسمى اللفظ كلياً وجزئياً مجازاً تبعاً لمعناه. فافهم ذلك.

فإن قلتَ: كان الأولى للمصنِّف أن يقدِّم المفرَد على المركّب؛ لأنّه جزؤه، والجزءُ مقدَّم على الكلّ طبعاً؟

فالجوابُ: أن معنى المركّب ثبوتيّ، ومعنى المفرد عدَميّ،والإثباتُ أشرف من النّفي، فقدّمه عليه لذلك، وبهذا يُجاب عن تقديمه الجزئيّ على الكلّيّ[1].

وقوله (جُزُءِ معناه):بتحريك الزاي بالضمّ، كما قرأ به شُعبة من رواية عاصم.

(١) قوله: (معنى المركّب ثبوتّي، ومعنى المفرد عدَميّ) المركب هو ما يدلّ جزؤه على جزء معناه، فتلاحظ أننا استعملنا عبارة مثبتة لا نفي فيها عند شرحنا لمعناه، وأما المفرد فهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه فمعناه كما ترى عدميّ؛ لأننا استعملنا في شرحه وبيان معنا حرف النفي لا، فالمركب يدل والمفرد لا يدلّ، هذا ببساطة ما قصده بالمعنى الثبوتي والعدمي.

ولا شكّ أنّ الإثبات أشرف من النفي والمعنى الوجوديّ أشرف من المعنى العدميّ فأحرى به أن يقدّم.

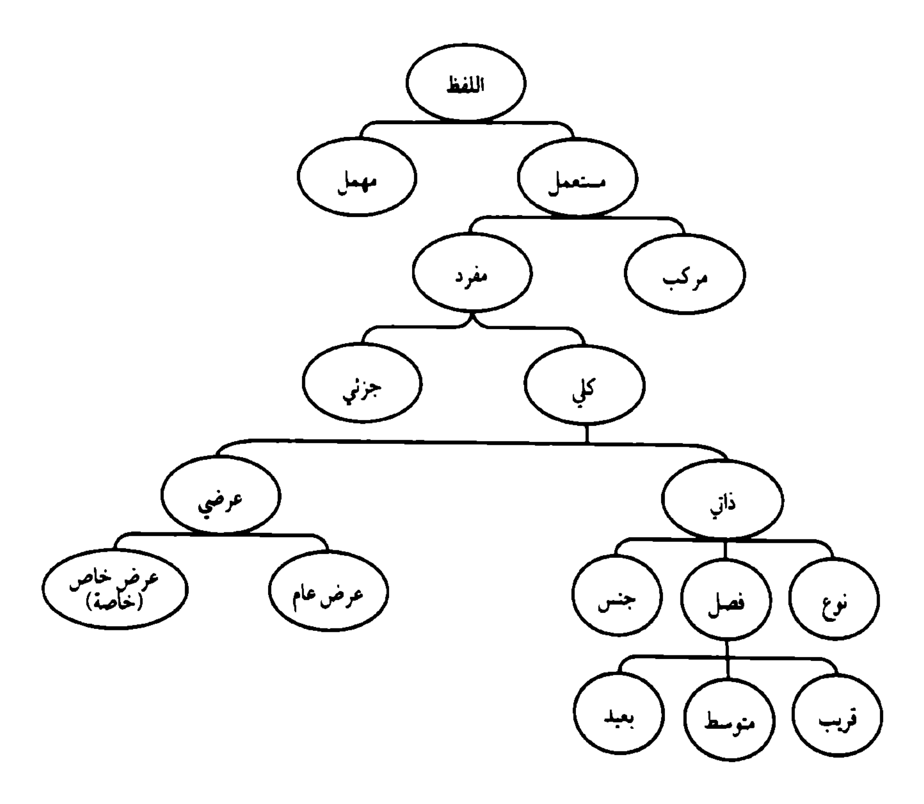
قوله: (وبهذا يُجاب عن تقديمه الجزئيّ على الكلّيّ) الجزئي هو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، والكليّ ما لا يمنع نفس تصوره من ذلك. فتلاحظ أن معنى الجزئيّ ثبوتيّ ومعنى الكليّ سلبي عدميّ، والإثبات مقدّم على النفي؛ لأنه أشرف منه فلذلك قدّمه. هذا ما يريده هنا.

ثمّ قال:

وَأَوّلاً لِلـذّاتِ إِنْ فـيـهـا انْـدَرَجْ	فانْسُبْهُ أَوْ لِـلـعـارِضِ إِذا خَـرَجْ
وَالكُـلّيّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقـاصْ	جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ
وَأَوّلٌ ثَـلاثَـةٌ بِـلا شَـطَـطْ	جِـنْـسٌ قَريبٌ اوْ بَعيدٌ اوْ وَسَطْ[1]

أقول: مرادُه بالأوّل الكُلّيّ في قوله (كلّي او جزئيٌّ)، يعني:

(١) (شكل رقم٨: تقسيم اللفظ لاستخراج الكليّات الخمس)



يقول المصنّف: إذا كان الكلّي داخلاً في ذات الشيء أي جزءاً من حقيقته فانسُبه للذات أي سمّه كلياً ذاتياً، وإن كان خارجاً عنها بأن يكون الكلّيّ غريباً عن الشيء وليس جزءاً من جوهره وحقيقته فانسبه للعرض أي سمِّه كليّاً عرضياً.

واعلم أنّ ماهيّة الشيء هي ما به الشيء هو هو، أي ما لا يكون الشيء نفسَه إلا به، مثلاً ما لا تكون الصلاة صلاة إلا به هو ماهيّة الصلاة، وما لا يكون الإنسان إنساناً إلا به هو ماهية الإنسان، وما لا تكون الطاولة طاولة إلا به هو ماهيّة الطاولة وهلمّ جرّاً.=

أن الكليّ إن كان داخلاً في الذات بأن يكون جزءاً من المعنى المدلول للفظ،

= وعليه يمكننا أن نضع ههنا ضابطاً للتمييز بين الذاتيّ والعرضي، هذا الضابط هو أن الكليّ الذاتيّ هو ما لا قيام للماهيّة بدونه، والعرضي ما تستغني الماهيّة في قيامها عنه. فالسطح مثلاً بالنسبة للطاولة ذاتيّ من ذاتياتها؛ أنه إذا انتفى سطح الطاولة انعدمت ماهيّة الطاولة، ولون الطاولة مثلاً أو رجل من أرجلها أو كونها خشباً أو رخاماً أو حديداً فجميع ذلك أوصاف عرضيّة يمكننا تصوّر الطاولة بدونها. والإنسان مثلاً لا يكون إنساناً إلا إذا كان حيواناً فالحيوانية وصف ذاتيّ له، والحيوان هو الجسم النامي الحساس المتحرّك بالإرادة فالجسمانيّة مثلاً وصف ذاتيّ للحيوان لا قيام للحيوان بدونه، وهنا عليك أن تتنبّه إلى أنّ ذاتيَّ ذاتيِّ الشيءِ ذاتيٌّ لذلك الشيء، وعليه فالجسمانيّة وصف ذاتيّ للإنسان؛ لأنّها وصف ذاتيّ لوصفه الذاتيّ الذي هو الحيوان. وعلى هذا فقس.ونقول: إذا كان الكليّ ذاتياً بالنسبة لماهية معيّنة، فإما أن يكون مشتركاً بينها وبين غيرها من الماهيّات كالحيوان المشترك بين الإنسان والفرس وغيره من أنواع الحيوان، وعندئذٍ يسمّى جنساً، أو يكون مختصاً بماهيّة معيّنة لا يوجد في غيرها كالناطق بالنسبة للإنسان، والصهّال للحصان، والنهّاق للحمار، وعندئذٍ يسمّى فصلاً للماهيّة. وإن كان نفس الماهيّة أي المجموع المركّب من الجنس والفصل كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان، والحيوان الصهّال بالنسبة للحصان سمّي نوعاً. وعدّنا إياهُ ذاتياً مع أنه نفس الماهيّة وليس داخلاً فيها إما بناءً على تعريف الذاتيّ بأنّه ما ليس بعرضيّ ولا يقال للنوع الذي هو نفس الماهية بأنه عرضي فهو إذاً ذاتي، هكذا قال الشارح. وأما إذا كان الكليّ عرضياً فإن كان مشتركاً بين الماهيّة وبين غيرها سمّي عرضاً عامّاً كالماشي بالنسبة للإنسان المشترك بينه وبين جميع ما يمشي من أنواع الحيوان، أو مختصاً بالماهيّة كالضاحك بالنسبة للإنسان سمّي عرضاً خاصّاً أو خاصّة. فهذه هي الكليّت الخمس التي هي مبادي التصوّرات.واعلم أنّ الماهيات المندرجة تحت جنس واحد تتمايز عن بعضها البعض بالفصول، فالفصول تقسّم الجنس إلى أنواع.وأفراد النوع الواحد لها نفس الماهيّة، فلا فرق بين الإنسان والإنسان مثلاً من حيث هو إنسان، ولا تمايز بين أفراد النوع الواحد إلا بالعوارض والمشخّصات وجميع المشخّصات من العرض العامّ.

يقال له: كليّ ذاتيّ، كالحيوان أو الناطق بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان خارجاً عن الذات بأن لم يكن كذلك، يسمّى كُليّاً عرَضياً، كالماشي والضاحك بالنسبة له، وإن كان عبارةً عن الماهية كإنسان، فهو ذاتيّ بناءً على أن الذاتيّ ما ليس بعرَضيّ.

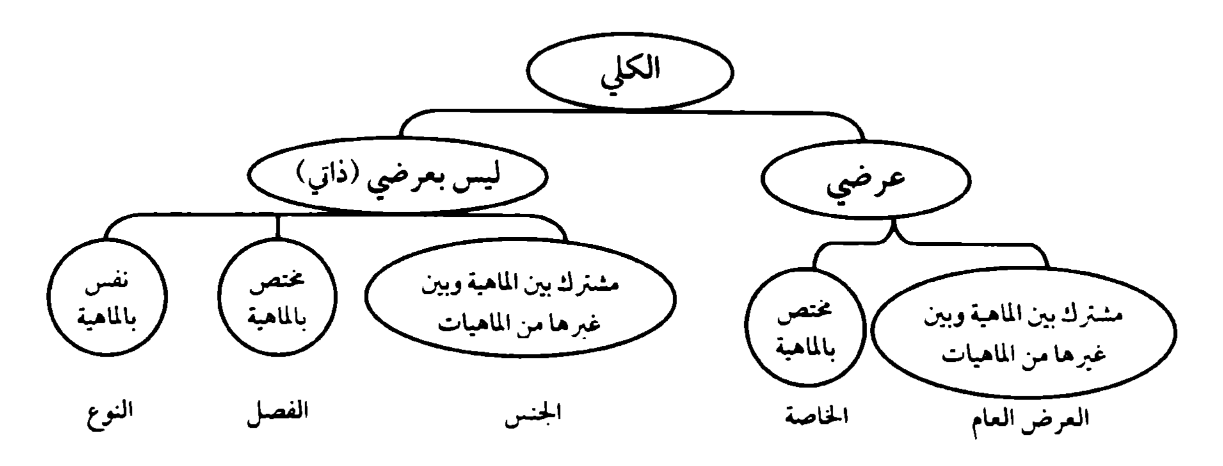
والكليّ الذاتيّ إما أن يكون مشتركاً بين الماهيّة وبين غيرها، أو مختصّاً بها.

فالأوّل يسمّى جنساً كالحيوان بالنسبة للإنسان، والثاني يسمّى فصلاً كالناطق بالنسبة له.

والكليّ العرَضيّ إمّا أن يكون مشتركاً أو مختصّاً، فإن كان مشتركاً بين الماهيّة وغيرها، يسمّى عرَضاً عامّاً، كالماشي بالنسبة للإنسان، وإن كان خاصّاً بها يسمّى خاصّة، كالضاحك بالنسبة له[1].

فتجد مثلاً أن زيداً طويل أسمر عالم، وتجد بكراً قصيراً أبيضَ جاهلاً. وكلّ ذلك من المشخّصات اللاحقة لوجود أفراد الماهية الإنسانية، أما نفس الماهية فلا يلزمها شيء من ذل في الذهن، ولذلك قلنا إن هذه الأوصاف من العوارض.

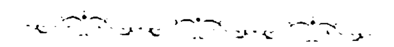
(شكل رقم٩: تقسيم الكلي إلى عرضي وذاتي)



(١) كون الإنسان ضاحكاً هو فرع كونه متعجباً، وكونه متعجباً هو فرع كونه عاقلًا؛ لأن غير العاقل المدرك لا يتعجّب. فلا يرد بأن القرد يضحك، لأنّ؛ القرد يحرّك شفتيه ويصدر صوتاً يشبه القهقه ولكن ذلك ليس ضحكاً؛ لأن الضحك هو حركة الروح بسبب تعجّبها، وكلّما كان التعجّب أكبر كان حركتها واضطرابها أقوى، =

والكليّ الذي هو عبارة عن نفس الماهية، كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق، يسمّى نوعاً. فهذه الكليّات الخمس التي هي مبادئ التصوّرات المشار إليها **بقوله: (والكليّات..) البيت.**

ثمّ إن أوّلها وهو الجنس ثلاثة أقسام: قَريبٌ كالحيوان بالنسبة للإنسان، وبَعيد كالجِسم بالنسبة له، ومتوسِّط كالنامي بالنسبة له، وهو المشار إليه **بقوله: (وأوّلٌ ثلاثة..) البيت.**



= وكانت آثار ذلك على الضاحك أقوى من قهقهة ونحو ذلك مما يظهر على الضاحك.
وما قلناه لا ينافي أن تكون الحيوانات الأخرى أمماً أمثالنا، وأن يكون لها أنواع إدراك تليق بها، ومنطق تتخاطب به وتتفاهم فيما بينها. ولكننا لا نفقه ذلك. وإذا تأمّلت كلامنا هذا وجدته الأصحّ إن شاء الله تعالى والأوفق للنصوص الشرعيّة.

ثم قال:

فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

وَ نِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعاني ... خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بلا نُقْصانِ
تَواطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ ... وَالاشْتِراكُ عَكْسُهُ التَّرادُفُ

أقول: اللَّفظُ إمّا أن يكون واحداً، أو متعدِّداً، وعلى كلّ، فالمعنى إمّا أن يكون واحداً أو متعدِّداً، فالأقسامُ أربعة، فمثال اتحاد اللفظ والمعنى: إنسان[1]، ومثالُ اتحاد اللفظ وتعدُّد المعنى: عَين، فإنه يُطلق على الباصرة، والجارية وغيرهما.

فالقِسمُ الأوّل: إن اتحد المعنى في أفراده سُمّي كليّاً متواطئاً كالإنسان[2] وإن اختلف فيها بالشدّة والضعف سمّي كليّاً مشكِّكاً، كالبياض، فإنّ معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلاً[3].

---

(١) يعني باتحاد اللفظ والمعنى كون اللفظ واحداً وله معنى واحد

(٢) معنى اتحاد المعنى في جميع الأفراد كون المعنى صادقاً على كلّ واحد من منهم بلا أدنى فرق بينهم فالإنسان يصد على زيد وعمرو وبكر...إلخ بلا أدنى فرق بينهم في الإنسانيّة، وكذلك لا فرق بين الحيوان والحيوان في الحيوانية، كما لا فرق بين الفرس والفرس من حيث هو فرس، ولا بين الحجر والحجر من حيث هو حجر...وهلمّ جرّاً. ولذلك سمّي هذا الكليّ متواطئاً أي متفقاً في جميع أفراده.

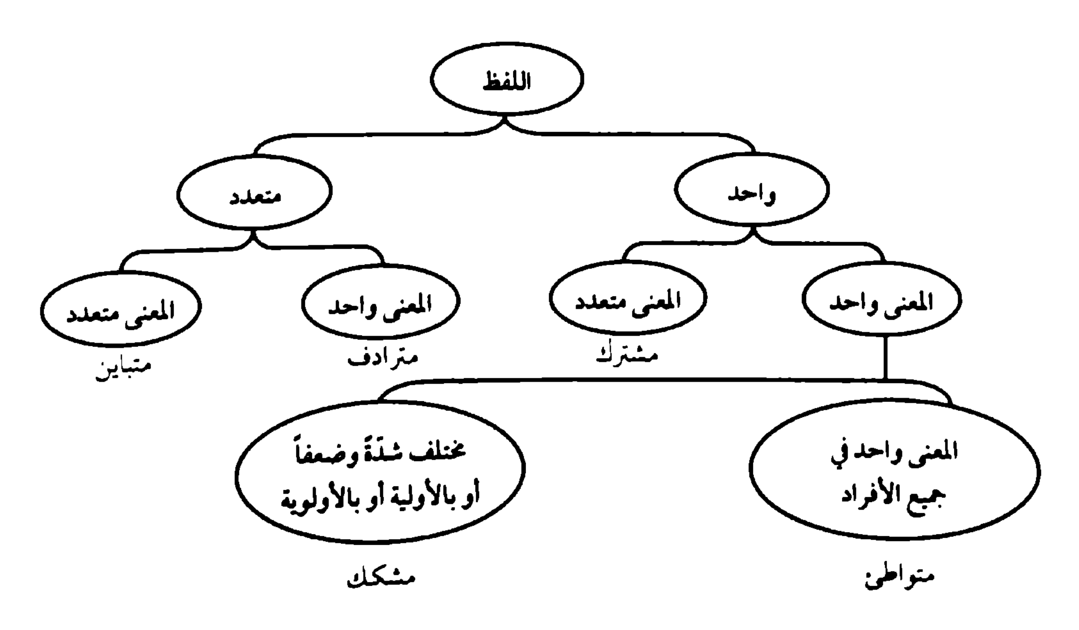
(٣) إذا نظرت إلى بياض الورق تجده يختلف عن بياض القميص وعن بياض العاج وبياض الثلج وهكذا مع أنّ الكلّ يقال له أبيض لاشتراك الجميع في قدر معيّن من المعنى يصحّح إطلاق لفظ البياض عليها، ولكنك تجد أن بعض المذكورات أشدّ بياضاً من بعض، وبعضها أضعف بياضاً من البعض. وكذلك الحال في جميع الألوان، فإنك ترى نوع

والقِسمُ الثاني: وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدَّد المعنى يسمّى مُشتركاً، ومثالُ ما تعدَّد فيه اللفظُ واتحد المعنى إنسان وبَشَر، فهما مترادفان، والنسبة بينهما الترادف، ومثال ما تعدَّد فيه اللفظُ والمعنى إنسان وفرَس، فهما متباينان على ما فيه، والنسبة بينهما التباين[1].

اختلاف فيما بينها مع مشاهدتك لاتفاقها في أصل المعنى. ومن الألفاظ المشكّكة أيضاً النور فإنه في الشمس أقوى منه في المصباح الكهربائي ومعناه فيهما أشدّ منه في نور الشراج أو الشمعة. ولذلك سمّي هذا الكلّي مشكّكاً لأنّك إذا نظرت إلى جهة الاتفاق حسبته متواطئاً، وإذا نظرت إلى جهة الاختلاف حسبته مشتركاً؛ لأنّ اللفظ المشترك هو الذي له معانٍ مختلفة. فسمّي مشكّكاً لأنه يشكّكك فيه أهو متواطئ أم مشترك.

ومن المشكّك ما يختلف معناه في أفراده بالأوّليّة أي بأن يكون المعنى في البعض أسبق منه في البعض؛ وكذلك ما يختلف معناه في أفراده بالأولويّة بأن يكون معناه في بعضها أولى منه في البعض. ومن أمثلة المشكّك السرعة والبطء والبعد والقرب، والإيمان والحبّ والفهم والعلم والقدرة والسمع والبصر والوجود إلخ.

(شكل رقم ١٠: تقسيم اللفظ بالنظر إلى معناه الكلّي)



(١) إذا وُجد لفظٌ واحد له أكثر من معنى حقيقيّ، أي أنه موضوع لمعنيين أو أكثر =

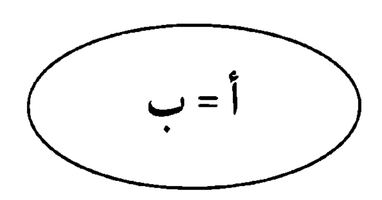
= بحيث يدلّ على كلّ واحد منها دلالة حقيقية بنفس القوّة، ولا يُعرف المعنى المراد منه إلا بملاحظة القرائن سمّي ذلك اللفظ لفظاً مشتركاً لاشتراك مَعْنَيَيْهِ أو معانيه في ذلك اللفظ الواحد. وإذا وجدنا لفظين مختلفين وكان لكل منهما معنى مغايرٌ للآخر سمّي هذان اللفظان متباينين أي مختلفين لاختلاف معنييهما، وسمّي معنياهما متباينين لاختلافهما واختلاف لفظيهما. وقوله: (إنسان وفرَس، فهما متباينان على ما فيه) للتنبيه على أنّ النظر هنا إلى الإنسان والفرس باعتبارهما لفظين مختلفين وباعتبار المعنى الذي اختلفا فيه أعني بهما هما إنسان وفرس، لا كمعنيين بينهما قدرٌ من الاتفاق أعني باعتبار اشتراكهما في صدق لفظ الحيوان عليهما؛ لأنهما بهذا الاعتبار يكونان معنيين مُشْتَرِكَيْن في لفظ الحيوان. ويسمى كلّ من المعنيين مُشْتَرِكاً بصيغة اسم الفاعل لأنه يشترك مع صاحبه في لفظ واحد، وأما اللفظ فيسمّى مُشتَرَكاً بصيغة اسم المفعول إمّا لكونه هو المشتَرَك بين المعنيين، أو لأنّه محلّ اشتراكهما فيكون اسم مكان عندئذٍ. هذا ما ظهر لي فتأمّله.

وأما المترادفان فهما لفظان لهما نفس المعنى بحيث يفيد كلٌّ منهما ما يفيده الآخر. فهو عكس الاشتراك إذ المترادفان لفظان مشتركان في معنى واحد، فحقُّ ضبط اللفظ أن يكون بصيغة اسم الفاعل أي مُرادِف أو مترادِف، والمعنى بصيغة اسم المفعول أي مُرادَف أو مترادَف. فتأمّله.

ولم يصرّح الشارح والمصنف بنسب مهمة جداً بين المعاني أصالة وبين الألفاظ بالتبع، وهي:

أولاً: التساوي: حيث يقال لكلّ منهما إنه مساوٍ للآخر. فإذا كان هنالك كليّان (أ) و(ب) وكان (أ) مساياً لـ (ب)، فضابط ذلك أن يكون كلّ أ ب، وكلّ ب أ. مثاله المخلوق مساوٍ للحادث، فكلّ مخلوق حادث وكلّ حادث مخلوق، ومثاله أيضاً الإنسان والناطق؛ لأنّ كلّ إنسان ناطق وكلّ ناطق إنسان، ونحو ذلك والنظر ههنا في الماصدق لا في المفهوم، فاختلاف المفهوم أو اتفاقه لا ينظر إليه بل المعتبر في التساوي هو اتحاد الماصدق. ويمكن تمثيل ذلك بالأشكال كما يلي:

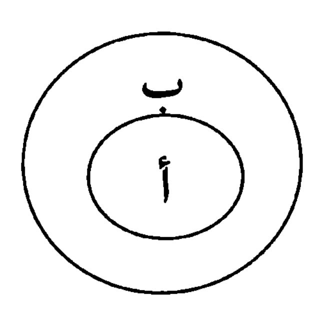
(شكل رقم١١ : تمثيل علاقة التساوي- أ تساوي ب، وب تساوي أ)



ثانياً:العموم والخصوص بإطلاق: حيث يقال لأحدهما أعم مطلقاً من الآخر، وللآخر أخصّ مطلقاً من الأوّل. فإذا كان هنالك كليّان (أ) و(ب) وكان أ أخصّ مطلقاً من ب، فضابط ذلك أن يكون كلّ أ ب، وليس كلّ ب أ. مثاله النبيّ أخصّ مطلقاً من الإنسان، فكلّ نبيّ إنسان وليس كلّ إنسان نبيّ، وكذلك الفاكهة والنبات؛ لأنّ كلّ فاكهة نبات وليس كلّ نبات فاكهة، ونحو ذلك. ويمكن تمثيل ذلك بالأشكال كما يلي:

(شكل رقم١٢)

(تمثيل العموم والخصوص بإطلاق- أ أخص مطلقاً من ب، وب أعمّ مطلقاً من أ)



ثالثاً: العموم والخصوص الوجهيّ: حيث يقال لكلّ منهما إنه أعم من الآخر من وجه وأخصّ منه من وجه. فإذا كان هنالك كليّان (أ) و(ب) وكان أ أعمّ من ب من وجه وأخصّ منه من وجه، فضابط ذلك ثلاثة شروط وهي: بعض أ ليس ب، وبعض ب ليس أ، وبعض أ ب. مثاله الحيوان والأبيض، فبعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان، وبعض الحيوان أبيض. وكذلك العربي والمسلم؛ لأنّ بعض العربي ليس بمسلم، وبعض المسلم ليس بعربيّ، وبعض المسلم عربيّ. ويمكن تمثيل ذلك بالأشكال كما يلي:

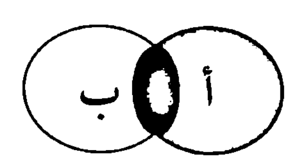
فهذه الأقسام الخمسة التي ذكرها في قوله: (ونسبة الألفاظ..) البيتين.
ومراده بالتخالُف: التبايُن.

ثمّ قال:

وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ اوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا ... وَفي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعا

أقول: اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر، كزيدٌ قائم، وإن وجد معناه به، فهو طلب أي إنشاء[1].

(شكل رقم١٣: تمثيل العموم والخصوص الوجهي بين أ و ب)



فحاول أن تردّ النسب التي ذكرها إلى هذه الثلاثة، وحاول تمثيل علاقة التباين فستجد أن الترادف يرجع إلى التساوي، وقد أرجع بعض العلماء الاشتراك والتشكيل إلى بعض النسب الأربع وبعضهم جعلهما قسمين لرأسيهما زيادة على الأربع فتدبّر.

(١) اعلم أنّ النسبة في الخارج تسمّى خارجيّة وواقعيّة، وفي الذهن تسمّى نسبة ذهنية وعقليّة، وفي الكلام تسمى نسبة كلاميّة. وتنقسم النسبة الكلاميّة إلى خبريّة وإنشائيّة، والإنشائية إلى طلبيّة وغير طلبيّة. فلو فرضنا وجود كأس على الطاولة فهذه نسبة متحققة في نفسها ثابتة في الواقع، فإذا رأيناها علمنا بذلك، فحصلت في أذهاننا نسبة عقليّة مطابقة للواقع، ولو أراد أحد التعبير عنها بقوله: (على الطاولة كأس) مثلاً فهذا ما فعل إلا أنّه أدّى هذه النسبة بالخبر ولم يخترعها، فالخبر مجرّد أداء للنسبة الواقعيّة فإن أدّاها على الوجه المطابق للواقع كان الخبر صادقاً وإلا كان كاذباً.
وأما الإنشاء الطلبي كالأمر فإنّ معناه لا يكون متحققاً في الواقع، بل قائله ينشئ النسبة أي الطالب غير متحققة في الواقع، فمعنى العبارة غير موجود، =

كقولك: (اعلم يا زيد)، والأوّل[1] يأتي عند **قوله: (ما احتمل الصدق لذاته جرى). البيت**[2].

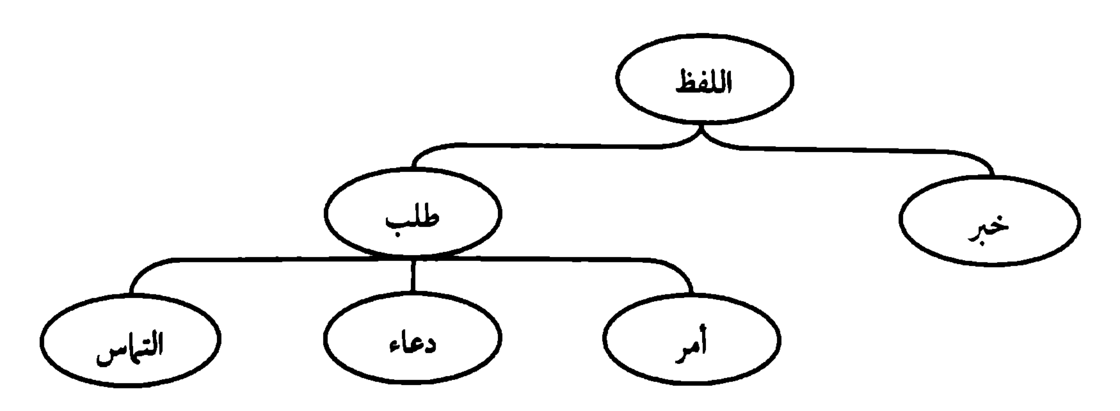
والثاني ثلاثة أقسام؛ لأنه إن كان من مُسْتعلٍ كقول المخدوم لخادمه: اسقني ماء، فهو أمر، وإن كان من الأدنى، كقول الخادم لسيّده: أعطني درهماً، فهو دعاء، وإن كان من مساوٍ يسمّى التماساً، كقول بعض الخدَمةِ لبعض: أعطني عمامتي، **وهذا معنى قوله: (واللفظ إما طلب أو خبر) البيت**. وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول[3].

= ولكنه نشأ ووجد بنفس كلام المتكلّم، ولذلك يسمّى إنشاء، ومن جهة أخرى يسمى طلباً لأنّ قائله يطلب من المخاطَب أن يحقق نسبته الكلاميّة في الواقع. فقول الشارح: (وجد معناه به) أي وجد معنى اللفظ بنفس اللفظ؛ لأنّ معناه لم يكن حاصلاً في الواقع.

(١) أي الخبر.

(٢) وذلك في أوّل باب القضايا حين يعرّف القضيّة ويبينّ أنها مرادفة للخبر.

(شكل رقم١٤ : تقسيم اللفظ إلى خبر وطلب)



(٣) اعلم أنّ الاستعلاء غير العلوّ، وقد اشترط بعض الأصوليين في الأمر العلو بل أدخلوه في حقيقة الأمر حتى لا يسمّى الأمر عندهم أمراً إلا إذا صادر من الأعلى لمن هو أدنى منه، كقول السيد لخادمه اسقني ماء، واشترط بعضهم الاستعلاء أي طلب العلوّ وإظهاره سواء كان صدر ممن هو عالٍ بالفعل لمن هو أدنى منه أو =

= من مساوٍ لمساويه أو من الأدنى للأعلى، وحقّق بعضهم أنه لا يشترط لا العلوّ ولا الاستعلاء في الأمر. وتمام هذا البحث في كتب الأصول حيث يدرس أيضاً هل يفيد الأمر التكرار أوْ لا، وهل يفيد المرّة إلخ، فانظره في موضعه واحرص على تعلّم أصول الفقه فإنه أعظم علم أنتجه المسلمون، وستجده سهلاً جداً بعد تعلّمك المنطق. وهذا الذي ينقسم إلى أمر والتماس ودعاء هو الطلب بالفعل وهو الطلب الذي يستدعي مطلوباً، لا مطلق الطلب المبحوث عنه في علم المعاني، وما ذكره الشارح كافٍ في بيانه.

ثمّ قال:

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الكُلُّ حُكْمُنا عَلى المَجْمُوعِ ... كَكُلِّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ
وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِما ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِما
وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّةْ ... وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

أقول: الكلّ: هو المجموع المحكوم عليه، كقولك: أهلُ الأزهر عُلماء، إذ فيهم من لم يشمّ للعِلم رائحة، والكليّة: الحكم على كلّ فرد، كقولك: كلُّ إنسان قابل للفهم، والجزئيّة: الحكم على بعض الأفراد، كقولك: بعضُ أهل الأزهر عُلماء، والجزء: ما تركَّب منه ومن غيره كلّ، كالسَّمار[1] والخيط للحصير، فكلّ منهما يقال له جُزء، والحصير كلّ[2].

---

(١) السَّمار: بفتح السين المشددة نبات عشبي ينبت في المستنقعات والأراضي الرَّطبة، ويستعمل في صنع الحصر والسِّلَال.

(٢) هذه ستّ كلمات تشترك كلّ ثلاث منها في مادة واحدة، ثلاث الكلمات الأولى هي كلّ وكليّ وكليّة، وثلاث الكلمات الأخرى هي جزء وجزئيّ وجزئيّة. والداعي لعقد هذا الفصل هو التشابه في هذه الألفاظ فيخشى على المبتدئ أن يخلط بينها، فاستدعى ذلك من المصنّف أن يوقفه عليها ليبيّنها له وينبّهه على ضرورة التمييز بينها واتقان استعمالها.

فأما الكل فهو ما تركّب من أكثر من شيء، فهو عبارة عن الهيئة الاجتماعيّة لجزأين فأكثر. فجسم الإنسان مثلاً هو الهيئة الاجتماعيّة لمجموع أعضائه، فهل كلّ وأعضاؤه أجزاء. وأهل الأزهر في مثال المصنف كلّ وأفراد أهله أجزاؤه. وهكذا كلّ شيء =

وأشار المصنف بقوله: (ككل ذاك...) الخ إلى حديث ذي اليدين المشهور،

= تركّب من مجموعة من الأشياء فيمكن أن ينظر إليه ككلّ، فإذا حكمنا عليه ككل فإننا عندئذ لا نتعرض إلى كون الحكم ثابتاً لكلّ فرد من أفراد الكلّ ولا إلى كونه ثابتاً لبعض الأفراد دون البعض. كقولك: أهل الأزهر علماء فحكمك هنا ثابت للمجموع ولم تتعرّض للحكم على كلّ واحد، ولا للحكم على البعض دون البعض.

وانظر قوله تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧] فالذي تعرّضت له الآية الكريمة هو إثبات حمل العرش وإسناده إلى ثمانية الملائكة أي إلى المجموع. ولو قلت: بنو تميم يقدرون على حمل الصخرة الكبيرة، فالحكم ثابت لمجموعهم أي أنهم إذا اجتمعوا قدروا على حملها. هذا هو القدر الذي نقطع به من الحكم على كلّهم ولم يتعرّض القائل للحكم على كلّ فرد منهم فلم يخبرنا إن كان كلّ واحد منهم يقدر على حملها أو لا، ولا للحكم للبعض دون البعض. إذا توضح ذلك فهذا هو الحكم على الكلّ أو المجموع في حال الإثبات، وقد يكون الحكم على الكلّ بالنفي كقولك أهل العلم لا يشهدون الزور، طلاب مدرستي لم يفوزوا في المسابقة. وأما الحكم لكلّ فرد كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] فيسمى قضيّة كليّة ومثل هذا الحكم هو ما قصده المصنف بقوله: (وحيثما لكل فرد حُكما فإنه كليّة قد علما)، كقولك: كلّ إنسان حيوان فهذا حكم بإثبات الحيوانيّة لكلّ فرد من أفراد الإنسان، وكقولك: لا شيء من الإنسان بحجر فهذا حكم بنفي الحجريّة عن كلّ فرد من أفراد الإنسان فهذه أحكام كليّة أو قضايا كليّة كما ستعرفه بالتفصيل في باب القضايا. وأما الحكم للبعض كقولك: بعض الإنسان يموت صغيراً، وبعض الطير لا يحلّق عالياً في السماء، فهذه هي القضيّة الجزئية التي أشار إليها المصنّف بقوله: (والحكم للبعض هو الجزئيّة). وقد عرفت الكلّ فالجزء هو الذي يتركّب منه ومن غيره الكل. فالرأس جزء البدن، والسقف جزء البيت، والساق جزء الشجرة، وهلمّ جراً. وقد درست عن قريب الكليّ والجزئيّ وعرفت أنّ الكليّ هو الذي لا يمتنع صدقه على كثيرين، والجزئيّ هو الذي يمتنع صدقُه على أكثر من واحد. فهذا بيان للكلمات الستّ التي ذكرها في هذا الفصل. =

لما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم: (أَقُصِرَت الصَّلاةُ أم نَسِيتَ يَا رَسُولَ الله؟)،

= وأشار المصنّف بقوله: (ككل ذاك ..) البيت، إلى حديث ذي اليَدَين المشهور، لما قال للمصطفى ﷺ: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال: (كلّ ذلك لم يكن)، والتحقيقُ أنه من باب الكليّة لا الكلّ، بدليل قوله للمصطفى ﷺ: بل بعض ذلك قد كان.

ذو اليدين صحابي جليل يدعى الخِرْباق بن عمرو بكسر الخاء وسكون الراء، كان في يديه طول رضي الله عنه. وقد حصل كما جاء في روايات الحديث أن رسول الله ﷺ صلّى بالصحابة العصر، وسلّم من ثنتين، فسأله ذو اليدين: «يا رسول الله أَقَصُرت الصلاة أم نسيت؟» فقال ﷺ: «لَمْ تَقْصُرِ الصَّلَاةُ وَلَمْ أَنْسَ». وفي مصنف عبد الرزّاق فقال له ذو اليدين: «بلى بأبي يا نبيَّ اللهَّ، قد كانبعضُ ذلك». وعند ابن حبان وأبي داوود والبيهقيّ: «قال: بل نسيت».

والمصنّف يروي هذه الواقعة بالمعنى كما هو ظاهر. فقوله: (كلّ ذاك ليس ذا وقوع) رواية بالمعنى لقوله ﷺ: «كلّ ذلك لم يكن». يريد أن يمثّل بكلامه هذا ﷺ للحكم على الكلّ تبرّكاً بكلامه عليه الصلاة والسلام. والتحقيق أنّ قوله ﷺ من باب الكليّة لا الكل؛ لأنّه ﷺ نفى أن يكون كلّ أمرٍ من الأمرين قد وقع، فكأنه ﷺ قال: لا شيء من ذلك قد كان. فهذا الكلام قضيّة كليّة وليست قضيّة كلّ. ويدلّ عليه أيضاً أنه لو كان من باب الكلّ لكان هنالك كلّ يتركّب من مجموع القصر والنسيان، وليس كذلك فكلامه ﷺ ليس لنفي المجموع المركّب من القصر والنسيان معاً، فهو ﷺ لم يقل: (لم يحصل أني قصرت ونسيت معاً) فلم ينفِ المجموع بل نفى كلّ فرد من الأفراد وهو عين الحكم بالنفي لكلّ فرد وهو ما سمّيناه الكليّة.

وأيضاً لأنّ ذا اليدين أجاب النبيّ ﷺ بقوله: (بعض ذلك قد كان)، وأراد بذلك أن يناقض كلامه عليه الصلاة والسلام، وكما ستعرف في باب القضايا وفصل التناقض أن هذه قضيّة موجبة جزئيّة وهي نقيض السالبة الكليّة التي هي قوله عليه الصلاة والسلام بالمعنى: (لا شيء من ذلك قد كان).

واعلم أنّ رسول الله ﷺ أجاب بحسب غلبة ظنّه واعتقاده، فلا ينسب إليه في هذه الواقعة ما يشين، وأن نسيانه عليه الصلاة والسلام هو من الأعراض البشرية =

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ).

والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل، بدليل قوله للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: (بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ).

* * *

= التي تجوز في حقّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا إشكال فيها. وانظر إلى فقه ذي اليدين ومعرفته بحدود عصمة الرسول ﷺ، فحين سأل النبيَّ عليه الصلاة والسلام: «أقصرت الصلاة أم نسيت؟»، وأجاب النبيّ ﷺ: «لم تقصر ولم أنس». علم ذو اليدين أنه نسي قطعاً؛ لأنّ النبيّ ﷺ لا يكتم تبليغ الناس أمراً كقصر الصلاة، ولأنّه معصوم أن يخطئ إذا سئل في أمر ديني. فلا يمكن أن تكون الصلاة قد قصرت بالفعل ويخطئ النبي ﷺ في الجواب عن ذلك فيقول إنها لم تقصر، لأنّه معصوم في التبليغ عن مثل ذلك. وبما أنّ ذا اليدين متيقّن من أنه عليه السلام قد سلّم من ركعتين، فقد جزم بالاحتمال الآخر وهو أنه قد نسي، والنسيان جائز في حقّه عليه الصلاة والسلام. فجزى الله ذا اليدين رضي الله عنه عن المسلمين خيراً لما قال، فقد أدى كلامه إلى رواية حديث عدّ أصلاً عظيماً في أحكام صلاة السهو، إلى جانب الفوائد الكثيرة التي يمكننا استنباطها من هذا الحوار اللطيف بينه وبين رسول الله ﷺ.

قال:

فصل في المعرفات

مُعَرِّفٌ إلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ ... حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعا ... وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخاصَّةٍ مَعا

وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ اوْ مَعا ... جِنْسٍ بَعيدٍ لا قَريبٍ وَقَعا

وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ ابْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِم شُهِرا ... تبْديلُ لَفْظٍ بِرَديفٍ اشْهَرا

أقول: لما قدّم الكلام على مبادئ التصوّرات، وهي الكليّات الخمس، أخذ يتكلّم على مقاصدها، وهي القول الشارح، فالمعرِّفات: جمع مُعرِّف بكسر الراء، ويقال له: تعريف، وقولٌ شارح أيضاً، وهو ما كانت معرفته سبباً في معرفة المعرَّف بفتح الراء، كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان، فإنَّ معرفتَه سببٌ في معرفة الإنسان.

وهو خمسةُ أقسام: حدٌّ تام، وناقصٌ، ورسمٌ تامٌّ، وناقصٌ، وتعريف باللفظ.

فالحدُّ التامّ: هو التعريف بالجنس والفصل القريبَيْن، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

والحدّ الناقص: هو التعريف بالفصل وحدَه[1]، كتعريفه بالناطق فقط، أو به مع الجنس البعيد، كتعريفه بالجِسم الناطق.

(١) عند من أجاز التعريف بالمفرد.

والرّسمُ التامّ: هو التعريف بالجنس القريب والخاصّة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضّاحك.

والرّسمُ الناقص: بالخاصّة وحدَها[1]، كتعريفه بالضاحك، أوبها مع الجنس البعيد، كتعريفه بالجسم الضاحك.

وأما التعريفُ باللفظ: فهو أن تُبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهرَ منه، كتعريف الغضنفر بالأسد.

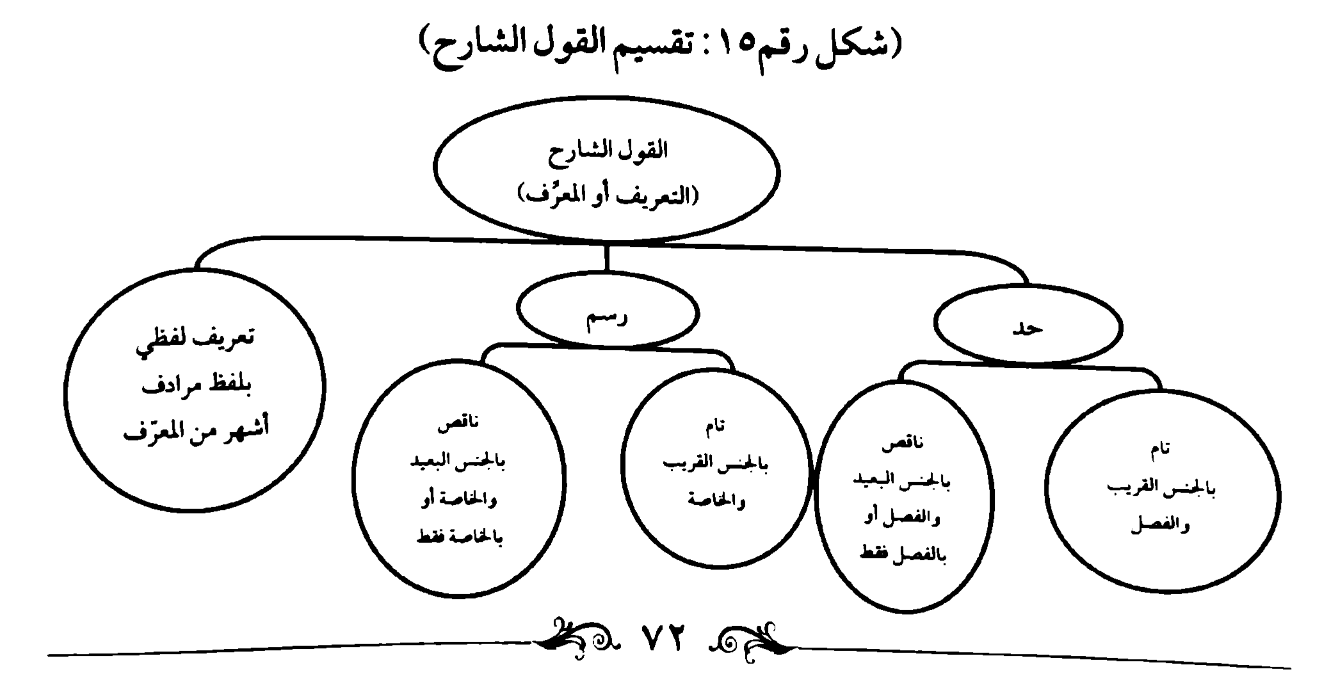
ومرادُ المصنّف بالحدّ والرسم في البيت: التامّان، بدليل قوله بعد ذلك: (وناقص الحد..) و(ناقص الرسم..)[2].

---

(١) عند من أجاز التعريف بالمفرد.

(٢) اسم الحدّ يطلق على كلّ من الحدّ الحقيقيّ أي الحدّ، ويطلق على الحدّ الرسميّ أي الرسم، ويطلق على الحد اللّفظيّ. والحدّ الحقيقيّ هو الذي يكشف نوع كشف عن حقيقة الشيء بذكر ما يجمع ذاتيّاته، والرسميّ يذكر عوارضه ولوازمه بحيث يتميّز عن غيره دون أن يجمع ذاتياته، واللفظيّ ولا يفيد غير شرح اللفظ وبيانه وتقريبه لمن لا يعرف معناه. فالحد إذاً يطلق على مطلق التعريف أياً كان. وهذا اصطلاح مشهور لأهل العلوم عامّة. وأمّا عند المناطقة فإذا أطلق الحد فالمقصود به الحد التام، وكذلك الرسم.

(شكل رقم١٥ : تقسيم القول الشارح)



ثمّ قال:

وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطَّرِداً	مُنْعَكِساً وَظاهِراً لا أَبْعَدا
وَلا مُساوِياً وَلا تَجَوُّزا	بِلا قَرِيْنَةٍ بِها تُحُرِّزا
وَلا بِما يُدْرى بِمَحْدُودٍ وَلا	مُشْتَرِكٍ مِنَ القَرينَةِ خَلا
وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ المَرْدودِ	أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكامُ في الحُدُودِ
وَلا يَجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ	وَجائِزٌ في الرَّسْمِ فَادْرِ ما رَوَوْا

أقول: شرط المعرَّف:

١- أن يكون مطّرداً منعكِساً، أي: جامعاً لأفراد المعرَّف، مانعاً من دخول غيرها، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق، أو غير مانع كتعريف الإنسان بالحيوان، لم يصحّالتعريف. الطرد أو الاطراد هو أن يكون التعريف مانعاً[1].

٢- وأن يكون ظاهراً، كتعريف الحِنطة بالقمح، وأمّا إذا كان أبعد منه، كتعريف الأسد بالغضنفر، أو مساوياً كتعريف العَدَد الفَرد بما ليس بزوج، والزوجِ بما ليس بفرد، فلا يصحّ[2].

(١) الطرد أو الاطراد هو أن يكون التعريف مانعاً؛ لأن الاطراد هنا معناه أنه كلّما حضر المعرِّف للذهن حضر المعرَّف فلا يدخل في المعرِّف شيء من أفراد غير المعرَّف، وهو المنع. والعكس أو الانعكاس هو عكس الطرد فكلّما حضر المعرَّف للذهن حضرَ المعرِّف، فلا يخرج عن المعرِّف شيء من أفراد المعرَّف وهو الجمع. فبالاطراد يصير الحدّ مانعاً عن دخول غير المحدود فيه، وبالانعكاس يصير الحدّ جامعاً لجميع أفراد المحدود.

(٢) لأن المقصود من التعريف الشرح والبين وتقريب المعرَّف للأذهان فإذا أتينا بألفاظ مساوية للمعرَّف في الظهور والخفاء أو أخفى منه وأبعد لم تحصل فائدة التعريف بل بقي غامضاً منبهماً كما هو أو ازداد غموضاً.

٣- وأن لا يكون بألفاظ مَجازيّة من غير قرينة تعيِّن المراد، كتعريف البَليد بالحمار، فإن وُجدت قرينة يتحرّز بها عن المعنى الحقيقيّ صحّ التعريف، كتعريف البَليد بحمار يكتب.

٤- وأن لا يتوقّف معرفته على معرفة المَحدود، كتعريف العدد الفرد بما تقدّم، وعكسه[1].

٥- وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة، كتعريف الشمس بالعَين، فإن وُجدت قرينة، كتعريفها بالعين المضيئة، صحّ التعريف.

وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز، كتعريف الفاعل بأنه: الاسم المرفوع؛ لأن الرّفع حكم من أحكامه، لأن المعرَّف بفتح الراء يتوقف على أجزاء التعريف، وإذا جعلنا الحكم جزءاً منها، والحال أنه يتوقّف على المعرَّف بفتح الراء لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، لزم الدَّور، وهو ممنوع[2].

٦- ولا يجوز إدخال (أو) التي للشكّ في الحدّ، كقولك: في تعريف البَليد: هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم، على سبيل الشكّ، أي: إمّا هذا أو هذا.

---

(١) قوله: (كتعريف العدد الفرد بما تقدم) أي بما ليس بزوج. قوله: (وعكسه) أي تعريف الفرد بما ليس بزوج. فهنا توقّف معرفة معنى الزوجيّة على معرفة معنى الفرديّة، وتوقّف معرفة معنى الفرديّة على معرفة معنى الزوجيّة وهذا دور جليّ مباشر لا يجوز؛ لأنه لا يمكن معه إدراك معنى أيّ من الاثنين. وهنالك دور بمرحلة أو مراحل ويسمى الدور المضمر، ومؤداه إلى نفس النتيجة وهو أيضاً ممنوع، ولكنّ فيه نوع خفاء.

(٢) أراد بالحدود هنا الرّسوم؛ لأنّ الحدود تتألف من الذاتيّات فقط والأحكام أوصاف لازمة فلا يتوهّم إمكان دخولها في الحد لكي يحتاج للتنبيه عليها. فإذا جعل الحكم جزءاً من الرّسم بحيث يتوقّف معرفة المعرَّف عليه لم يجز استعمال ذلك الحكم فيه.

وأمّا (أو) التي للتقسيم، فإنه يجوز إدخالُها على معنى أنّ المعرَّف قسمان: قسم كذا، وقسم كذا، فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين.

مثاله تعريف النّظر بالفِكر المؤدّي إلى علم أو غلَبة ظنّ، يعني أن النظر قسمان، الأوّل: الفكر المؤدّي إلى العِلم، والثاني: الفِكر المؤدي إلى غلبة ظنّ.

وأمّا في الرّسم فيجوز دخولُها، كقولك في تعريف الإنسان: هو الحيوان الضاحك أو القابل للعِلم وصنعة الكتابة.

والفرقُ بين الحدّ والرّسم أنّ الماهيّة يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل، ويجوز أن يكون لها خاصّتان كذلك[1].

---

(١) يعني أن الماهية ليس لها إلا فصل واحد ولا يجوز أن يكون لها فصلان على البدل كأن تقول إن (أ) هي (ب ج) باعتبار أن (ج) هي الفصل ثمّ تقول (أ) هي (ب د) باعتبار أ (د) هي الفصل، أي يكون للماهيّة (أ) جنس واحد هو (ب) وفصلان على البدل مرّة (ج)، ومرّة (د). فكأنك تقول: أ هي ب (ج أو د). وقد تقرر في المنطق أن ذلك محال. ولك أن تلاحظ أن أحد أسباب منعهم دخول (أو) في الحد هو لئلا يلزم أن يكون للماهية فصلان على البدل.

وبناء عليه لا يمكن أن يكون للماهية إلا حدّ تام واحد، ويجوز أن يكون لها رسوم كثيرة بعدد ما لها من خواصّ. وقوله (بين الحد والرسم) أي التامّين؛ لأنّهما إذا أطلقا فالمقصود بهما التامّان، فإذا أردت الناقص من أيّ منهما فعليك أن تقيّده بالنقصان. أما الحد الناقص فإذا كان بالفصل فقط لم يجز أن يكون للماهية إلا حد ناقص فقط، وأما إذا كان بجنس بعيد وفصل فالحدود الناقصة عندئذ بعدد ما يؤتى به من أجناس بعيدة للماهية. وإن كان الرسم ناقصاً بالخاصة فقط فبعدد ما للماهية من خواص، أو بالجنس البعيد والخاصّة فبعدد حاصل ضرب عدد أجناس الماهية البعيدة في عدد ما للماهية من خواص. بقي أن تعرف كيف تقتنص الحد لماهية ما، بعبارة أخرى كيف تعرّف شيئاً معيّناً باستعمال ما تعلّمته من المبادئ حتى الآن، وهذا هو المقصود الأهم من هذا القسم =

= من الكتاب أعني قسم التصوّرات. فلنذكر لك ذلك بخطوات مبسّطة تليق بهذه المرحلة من الدراسة والبحث:

أولاً: استعراض أوصاف المعرَّف بقدر الطاقة.

ثانياً: على المعرِّف سبر الأوصاف أي اختبارها للتمييز بين ذاتيّها وعرضيّها. وقد عرفت ضابط الذاتي وضابط العرضيّ. وهذه الخطوة تتراوح بين السهولة وبين غاية العسر بحسب المعرَّف وظهور أو خفاء صفاته.

ثالثاً: إذا كنا نبحث عن حدّ تام فعلى المعرِّف استبعادُ جميع الأوصاف العرضيّة والإبقاء على الصفات الذاتية.

رابعاً: استبعاد تلك التي يستغنى عنها، وإبقاء الأوصاف التي لا غنى عنها مهما كانت كثيرة. فمثلاً إذا وجدت الجنس القريب، فلا داعي لذكر جنس بعيد أو متوسّط، فتبقي القريب وتلغي ما عداه من الأجناس؛ لأنّ في ذكرها مع ذكر القريب تكراراً وعدم فائدة. فالمطلوب الوصول إلى أوجز عبارة دون إخلال بأيّ وصف محتاج إليه.

خامساً: ترتيب الأوصاف من الأعمّ إلى الأخصّ لكي لا يتشوّش ويضطرب نظم الحد.

سادساً: اختبار الحد بتطبيق شروط الحد عليه من الطرد والعكس والاحتراز من الألفاظ الغريبة الوحشيّة، والمجازية البعيدة وغير ذلك، والحرص على تحقيق جميع شروطه.

وهذا مثال مشهور وهو مثال تعريف الخمر:

فلنجمع أوصافها أولاً، فنقول: جسم، سائل، شراب، مأخوذ من العنب، لونه أبيض أو أحمر، يحفظ في قوارير، يقذف الزبد، طعمه لاذع شديد، مسكر، مطربٌ، مائع، مقيّئٌ، مضرٌّ....إلخ.

ثم نلاحظ أن كون الخمر مأخوذةً من العنب ليس وصفاً خاصاً بالخمر ولا ضرورياً لها بل ربّما اتخذت من غيره من الثمار، وكذلك بياضها وحمرتها وكونها محفوظة في قوارير ودنان وقاذفة للزبد ولاذعة شديدة ومقيِّئة ومضرّة ومطربة أي مفرحة أو محزنة كلّ هذه من العرضيّات لو تأمّلتها. =

= فيبقى أنها جسم سائل مائع شراب مسكر، ونلاحظ أنّ السائل والمائع بنفس المعنى فنستغني عن أحدهما، وأنّ الشراب يجب أن يكون مائعاً وهو أخصّ منه وألصق بالخمر لكونها تشرب، ونلاحظ أن كلّ شراب جسم، والشراب أقرب للخمر، فنطرح الجسم لكونه جنساً بعيداً. فيبقى شراب مسكر. فالشراب هو الجنس القريب للخمر، والإسكار هو أخصّ أوصافها الذاتية فهو فصلها القريب. فهذا حدها التام. فطبّق عليه الشروط تجده محققاً لها جميعاً. وهذا تمام ما أردنا كتابته في قسم التصورات تعليقاً على هذا الكتاب. نسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله وييسر لنا التعليق على شطر الكتاب ويتمّ لنا ذلك بخير إنه جواد كريم وهو على كلّ شيء قدير. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

باب في القضايا وأحكامها

قال:

مـا احْـتَمَـلَ الصِّـدْقَ لِذاتِهِ جَرى بَـيْـنَـهُـــمُ قَضِـيَّـــةً وَخَـبَـرا

أقول: لما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها، أخذ يتكلَّم على مبادئ التصديقات، وهي القضايا وأحكامها. وواحد القضايا قضيّة، وهي مرادِفة للخبر. **وتعريفها:** مركبٌ احتمل الصدق والكذب لذاته[1].

فاحتمال الصدق والكذب يُخرج الإنشاء، **وقوله: (لذاته)** ليدخل فيه ما يُقطع بصِدقِه، كخبر اللهورسوله، وما يُقطع بكذبه، ككون الواحد نصف الثمانية؛ لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبِر والواقع، فالقطعُ بأحد الأمرَين من جهة المخبِر أو المخبَر به[2].

---

(١) أي لفظ مرّكب.

(٢) قوله: (بأحد الأمرين) أي بالصدق أو الكذب. قوله: (من جهة المخبِر أو المخبَر به) أي إمّا بالنظر إلى قائله بأن يكون واجب الصدق فيقطع بصدق الخبر، أو من جهة نفس الخبر بأن يكون محالاً في نفسه كقولك الضدّان يجتمعان في المحلّ الواحد، أو غير مطابقٍ للواقع كقول القائل: الواحد نصف الثمانية كما ذكره.

ثمّ قال:

ثمَّ القَضَايا عِنْدَهُم قِسْمانِ شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيةٌ وَالثَّاني

كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

وَالسُّورُ كُلِّيّاً وَجُزْئِيّاً يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرى

إِمَّا بِكُلٍّ اوْ بِبَعْضٍ اوْ بلا شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلا

وَكُلُّها مُوجَبَةٌ وَسالبَةْ فَهْيَ إذاً إلى الثَّمانِ آيبَةْ

والأَوّلُ المَوْضوعُ بِالحَمْلِيَّةْ وَالآخِرُ المَحْمولُ بِالسَّوِيَّةْ

أقول: القضيّة قسمان: شرطية وحمليّة. والأولى يأتي الكلام عليها في المتن. والثانية وهي الحمليّة أي ما اشتملت على موضوع ومحمول(١)، كزيدٌ كاتب، إمّا أن يكون موضوعُها كليّاً، كالإنسان حيوان، أو جزئيّاً كزيد كاتب.

فالثانية تسمّى شخصيّة، والأولى إن كانت مهمَلةً من السُّور سُمّيت مهمَلةً كالإنسانُ حيوان، وإن كانت مسوَّرة(٢)، فإن كان السُّور كلاًّ أو ما في معناه(٣).

فالقضيّة كليّة، كـكلُّ إنسان أو عامَّة الإنسان حيوانٌ، وإن كانت بعضاً أو ما في معناه(٤) فجزئيّة كبعضُ أو واحدٌ من الإنسان حيوان.

---

(١) كما قلنا لك في صدر الكتاب الموضوع في المنطق هو المسند إليه والمحمول هو المسند

(٢) سمّيت مسوّرة تشبيهاً بالبلد الذي يحيط بها السور فيحصرها

(٣) يعني أيّ لفظٍ يفيد معنى كلّ مثل جميع وعامّة وكافّة وسائر وال الاستغراقيّة إلخ هذا في الموجبة وفي السالبة لا شيء من وما أدى هذا المعنى مثل لا النافية للجنس.

(٤) مثل واحد من، واثنان من، وطائفة من، وفرقة من، وثلّة من، وسبعون في المائة من، ومن التبعيضيّة...إلخ وهذا في الموجبة وفي السالبة ليس بعض كذا كذا، =

فتلخَّص أنَّ القضايا أربعة:

شخصيّة: إن كان موضوعها جزئيّاً كزيد كاتب[1].

ومهمَلة: إن كان كُليّاً ولم تسوّر كـالإنسانُ حيوان[2].

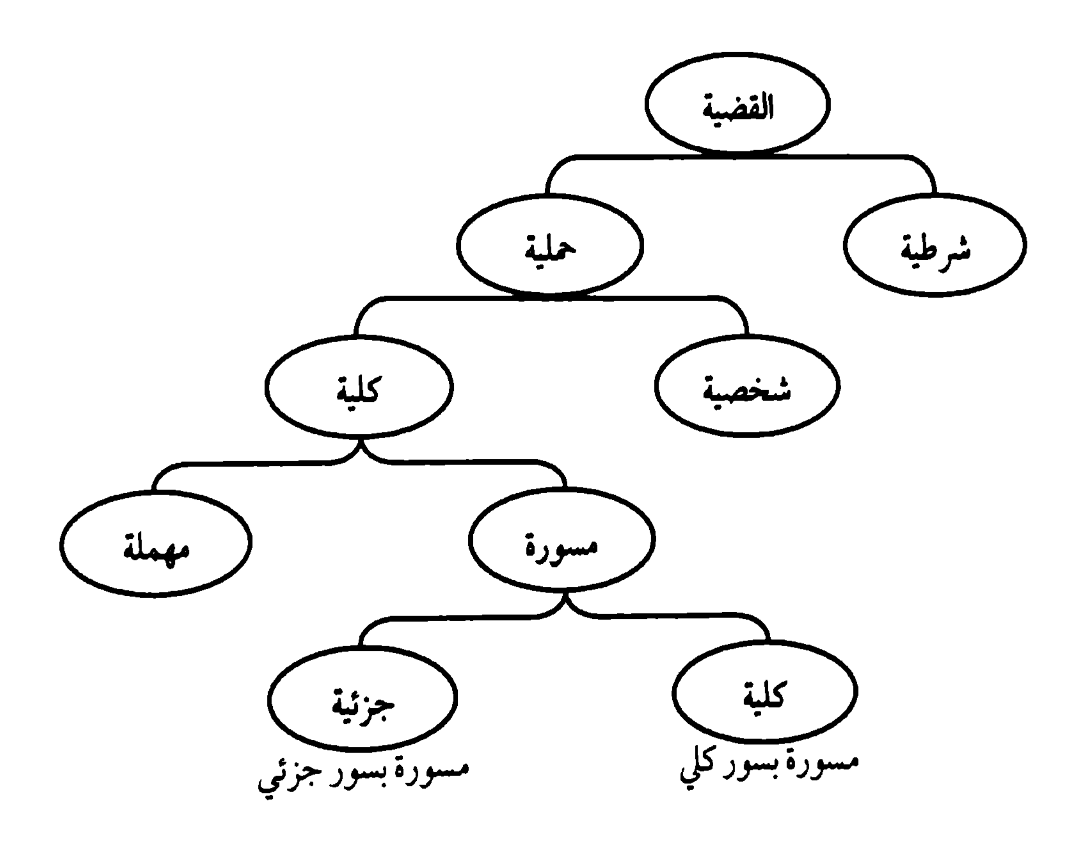
وكليّة: بأن سُوّرت بالسّور الكليّ كـكلِّ إنسانٍ حيوان.

وجزئيّة: إن سُوِّرت بالسُّور الجزئيّ كبعضُ الإنسان حيوان.

وكلٌّ من هذه الأربعة، إما أن يكون موجباً كما تقدّم، أو سالباً كـزيد ليس

= أو بعض كذا ليس كذا، أو ليس كلّ كذا كذا، أو ليس جميع..ألخ.

(شكل رقم١٦ : تقسيم القضيّة)



(١) سمّيت شخصيّة لأنّ موضوعها جزئيّ متشخص. التشخص هو المعنى الذي يصير به الشيء ممتازاً عن الغير بحيث لا يشاركه شيء آخر أصلاً، وهو والجزئية متلازمان فكل شخص جزئي وكل جزئي شخص. تأمّل. انظر كليّات أبي البقاء.

(٢) سمّيت مهملة لأنها أهملت ولم تسوّر.

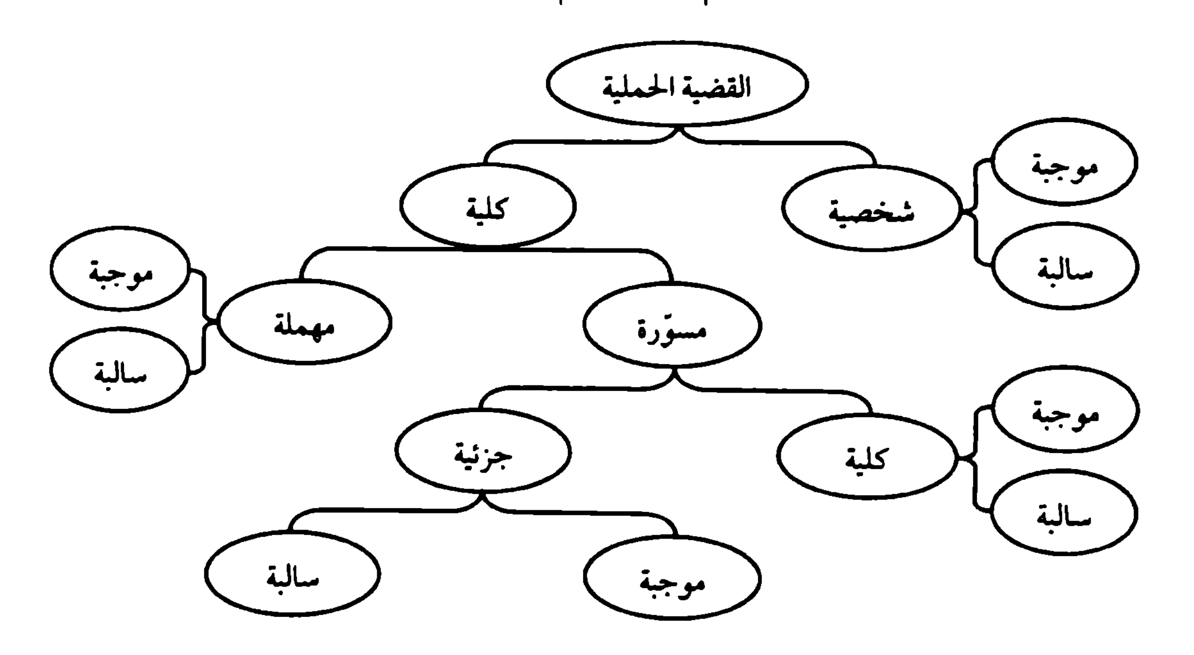
بكاتب، والإنسانُ ليس بحجر، ولا شيء من الإنسان بحجر، وبعضُ الإنسان ليس بحجر، فتكون الأقسام ثمانية. والأوّل من كلّ واحد يسمّى موضوعاً، والثاني يسمى محمولاً[1]. وهو المشار إليه بقوله: (والأول..) البيت.

واعلم أن المصنّف قال في تعريف القضيّة: (ما احتمل الصدق) ولم يقل والكذب للاكتفاء، وتعليمِ الأدب في التعبير[2].

---

(١) هذا ليس بمطّرد، فجميع الجمل الفعليّة هي قضايا وليس الأوّل فيها موضوعاً لأنّ الفعل يخبر به ولا يخبر عنه ويسندُ ولا يسند إليه فقولك: جاء زيد الموضوع هنا زيد بلا توقّف. فالصواب أن يقال: المسند إليه هو الموضوع والمسند هو المحمول.

(شكل رقم١٧ : تقسيم القضيّة الحمليّة)



(٢) يريد أنّ القضيّة تعرّف بأنها قول احتمل الصدق والكذب لذاته، وما احتمل الصدق فقد احتمل الكذب، وكذا ما احتمل الكذب فقد احتمل الصدق، فذكر أحد الاحتمالين يغني عن ذكر الآخر، فيكتفى به، ولكنه اكتفى بذكر المعنى الحسن، وسكت عن مقابله القبيح أولاً للاكتفاء، وثانياً لتعليم الأدب. وليت المعلّمين يمثّلون بما يعلّم الأدب، ويعلّي الهمم، فبدل ضرب زيد عمراً، ليكن علّم زيد عمراً، وعاد زيدٌ بكراً. ما أجمل هذا الملحظ من الماتن والشارح رحمهما الله تعالى!

قال:

وَإِنْ عَلى التَّـعْـليقِ فيها قَدْ حُكِمْ	فَإِنَّها شَـرْطِيَّةٌ وَ تَـنْـقَـسِمْ
أَيْضاً إِلى شَرْطِيَّـةٍ مُتَّـصِلَـةْ	وَمِثْـلُها شَرْطِيَّـةٌ مُنْـفَصِلَةْ
جُـزْآهُمـا مُـقَـدَّمٌ وَتـالِ	أَمَّـا بَيـانُ ذاتِ الاتِّـصَـالِ
ما أَوْجَبَـتْ تَـلازُمَ الجُـزْأَيْنِ	وَذاتُ الانفِصـالِ دُونَ مَـيْنِ
ما أَوْجَـبَـتْ تَـنَافُـراً بَيْـنَهُما	أَقْسامُها ثَلاثَةٌ فَـلْـتُـعْلَما
مـانِعُ جَمْـعٍ اوْ خُلُـوٍّ أَوْ هُـما	وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فاعلما[1]

أقول: لما تكلّم على القضيّة الحمليّة، أخذ يتكلّم على الشرطيّة ـ لأنّ الأولى جزءٌ من الثانيّة، والجزء مقدّم على الكلّ[2] ـ

(١) (شكل رقم١٨: أقسام القضيّة الشرطيّة)

(٢) يعني أنه لما كانت القضيّة الحمليّة جزء القضيّة الشرطية أي موجودة في ضمنها قدّم الكلام في الجزء على الكلام في الكلّ الذي هو القضيّة الشرطية؛ لأنه مقدّم عليه طبعاً فقدّمه وضعاً كما مرّ معك سابقاً. ومعنى أنّ الحمليّة جزء الشرطية أنّك تجد في كلّ شرطية حمليّتين الأولى في المقدم والثانية في التالي؛ فإذا قلت: إذا كان الماء مفقوداً فالتيمم مشروع ففيها حمليتان: الماء مفقود، والتيمم مشروع. ولذلك قال بعضهم: الشرطية تنحلّ إلى شرطيتين. تأمّل.

بقوله: (وإن على التعليق فيها قد حكم..) البيت.

يعني أن القضيّة الشرطيّة: ما تركّبت من جزأين رُبط أحدهما بالآخر بأداة شرطٍ أو عناد. كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والعدد إمّا زوج وإمّا فرد. فالأولى تسمّى شرطيّة متّصلة، والثانية تسمّى شرطيّة منفصلة، وأوّلُ كلّ منهما يُسمّى مُقدَّماً، والثاني يُسمّى تالياً[1]. فالشرطيّة المتّصلة ما أوجبت تلازم الجزأين، بأن يكون أحدهما لازماً للآخر، كالمثال المتقدّم، فإن طلوع الشمس ملزوم لوجود النّهار.[2] والشرطيّة المنفصلة ما أوجبت أي دلّت على التنافر بينهما، فإن الزوجيّة في المثال المتقدّم منافرة للفرديّة.

وهي ثلاثة أقسام:

مانعة جمع: وهي ما دلّت على عدم صحّة الاجتماع بين المقدّم والتالي. وإن جوّزت الخلّو. كقولنا: الجسم إمّا أبيض وإمّا أسود. فإن الجمع بين البياض والسّواد مُمتنع[3].

---

(١) أي الجزء الأول في الشرطية المتصلة أي جملة الشرط هي المقدّم وجملة جواب الشر هي التالي، وفي المنفصلة يذكر أمران تربطهما إمّا، ويكون المعنى أحد الأمرين واقع أو صحيح هذا أو هذا، فالمقدم ما ذكر أولاً والتالي ما ذكر تالياً.

(٢) ()تلازم الجزأين أي ارتباطهما وعدم انفكاكهما، قوله: (بأن يكون أحدهما لازماً للآخر) أي إما أن يكون المقدم ملزوماً للتالي والتالي لازم له كقولك: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ـ وهذا اللزوم كما عرفت في الوجود الخارجي لا في العقل ـ فإن وجود الشمس سبب في وجود النهار، أو يكون المقدم لازماً للتالي والتالي ملزوماً له، كقولك: إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة. والبحث في سبب استلزام أحدهما للآخر مذكور في الحواشي والمطوّلات. من ذلك أن يكون المقدم علة في التالي، أو التالي علة في المقدم، أو كلاهما معلولي علة أخرى غيرهما.

(٣) أي في محلّ واحد.

ويجوز الخلوُّ عنهما بكونه[1] أحمر مثلًا.

ومانعة خلوّ: وهي ما دلّت على امتناع الخلوّ من طرفيها[2]، وإن جوَّزت الاجتماع، كقولنا: زيد إمّا في البحر وإمّا أن لا يغرق، فإن الخلوَّ عن الطرفين ممتنع. ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مَركِب[3].

ومانعة جمع وخلوّ: وهي ما دلّت على امتناع الجمع والخلوّ، كقولنا: العدد إما زوج أو فرد. فالزوجيّة والفرديّة لا يجتمعان، ولا يخلو العدد عنهما.

وهي أخصّ من مانعة الجمع لمنعها الخلوّ، ومن مانعةِ الخلوّ لمنعها الجمع، فبينها وبين كلّ منهما العموم والخصوص المطلق. وتسمّى حقيقيّة؛ لأنها أحقّ باسم الانفصال[4].

ولم يبيّن المصنّف أقسام الشرطيّة المتصلة والمنفصلة، ولا أسوارها كما فعل في الحمليّة تقريباً للمبتدئ، وذلك في المطوّلات[5].

---

(١) أي بكون الجسم.

(٢) أي المقدم والتالي.

(٣) مقدّم هذا المثال: زيد في البحر، وتاليه: زيد لا يغرق. فكما ترى يمكن الجمع بين المقدم والتالي بأن يعوم زيد أو يكون في نحو مركب. ولكن لا يرتفع الطرفان معاً، ولكي تدرك ارتفاع الطرفين معاً انقضهما واجمع بين نقيضيهما على هذا النحو: (زيد ليس في البحر وزيد يغرق) فكيف يغرق زيد وهو ليس في الماء، فتعلم من ذلك أن طرفي هذه القضية لا يجتمعان.

(٤) قوله: (وتسمّى حقيقيّة؛ لأنها الأحق باسم الانفصال)؛ لأنّها أخصّ مطلقاً من مانعة الجمع لأنها مانعة جمع وزيادة، وأخص مطلقاً من مانعة الخلوّ لأنها مانعة خلوّ وزيادة. فجمعت بين المنعين منع الخلوّ ومنع الجمع فكانت الأحق باسم الانفصال، وسمّيت أخصّ لما علمت من أنها أخصّ مطلقاً من كلّ من المانعتين.

(٥) بعض الحواشي والشروح احتوت جملة من ذلك فاجتهد في طلبها وتعلّمها.

فصل في التناقض

تَـنَاقُـضٌ خُلْـفُ القَضِيَّـتَـيْنِ فِيْ	كَيْـفٍ وَصِـدْقُ واحِدٍ أَمْـرٌ قُفِـيْ
فَـإِنْ تَـكُـنْ شَـخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَـلَـةْ	فَـنَـقْضُهـا بالْكَـيْـفِ أَنْ تُـبَـدِّلَـهْ
وَإِنْ تَـكُنْ مَحْـصُـورَةً بالسُّورِ	فَانْـقُـضْ بِضِـدِّ سُـورِها المَـذْكُورِ
فَـإِنْ تَكُـنْ مُوجِـبَـةً كُـلِّـيَّـةْ	نَـقِيضُهـا سَـالِبَةٌ جُزْئِـيَّـةْ
وَإِنْ تَـكُـنْ سَـالِبَةً كُلِّـيَّـةْ	نَقِيضُهـا مُوجِـبَـةٌ جُـزْئِيَّةْ

أقول: التناقض حكمٌ من أحكام القضايا، كالعكس، ذكَرهما المصنِّف للاحتياج إليهما[1]. إليهما ومعنى التناقض في الأصل: ثبوتُ الشيء وسلبه، كزيد ولا زيد[2]. ووزيد كاتب وزيد ليس بكاتب.

---

(١) وجه الاحتياج للتناقض أنه يستعمل أولًا في إثبات العكس؛ لأنّ التناقض ضروريّ فلا يحتاج إلى برهانٍ، وأما العكس فليست جميع العكوس ضروريّة. فيحتاج في إثباتها إلى البرهان فيستعمل التناقض في إثبات العكوس، وكذلك يستعمل التناقض في إثبات ضروب القياس وأشكاله ومن فوائد التناقض انبناء برهان الخلف عليه، وأنّه مفيد جداً في البحث والمناظرة. والقانون الضروري الذي يقوم عليه مبحث التناقض هو مبدأ الثالث المرفوع الذي ينصّ على أنه لا ثالث بين النفي والإثبات. ومن أحكام ذلك التي على الطالب استحضارها أنّ النقيضتان ـ أي القضية ونقيضها ـ لا يجتمعان ولا يرتفعان. وأمّا العكس فسنتكلّم على فائدته في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

(٢) الثبوت يقابله النفي في عباراتهم، والإيجاب يقابله السلب، والوضع يقابله الرّفع، والإيقاع يقابله الانتزاع.

ومعناه هنا[1]: اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسّلب، بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى.

فخرج (**باختلاف القضيّتين**) اختلاف المفرَدَين كزيد ولا زيد. وبالإيجاب والسلب المعبَّر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالكمّ، المعبّر عنه عندهم بالكليّة والجزئيّة،[2] ككل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان.

و(**بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى**)[3]، قولنا: زيد فاضل وزيد ليس بفاسق؛ لاتفاقهما على الصّدق.

مثال ما انطبق عليه تعريف المصنِّف: زَيد عالم، زيد ليس بعالم[4] وهذا بالنسبة لغير المسوّرة، أمّا هي، فلا بدّ من الاختلاف في الكمّ أيضاً.

مثال التناقض في القضايا الأربعة على ما ذهب إليه المصنّف[5]:

في الشخصيّة: زيدكاتب، زيد ليس بكاتب.

وفي المهملة: الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان.

---

(١) أي في اصطلاح المنطقيين.

(٢) حق هذه العبارة أن تكون هكذا: وخرج بالإيجاب والسلب المعبرَّ عنه عندهم بالكيف، الاختلاف بالكمِّ المعبِّر -بصيغة اسم الفاعل- عندهم عن الكليّة والجزئيّة؛ لأنّ المعبَّر عنه -بصيغة اسم المفعول- هو الكليّة والجزئيّة. فليحفظ هذان المصطلحان، كمّ القضيّة أي كليّتها أو جزئيّتها، وكيف القضيّة هو إيجابها أو سلبها.

(٣) أي وخرج بهذا القيد أي هذه الحيثيّة وهي ضرورة صدق إحدى القضيّتين وكذب الأخرى.

(٤) هاتان القضيتان وكل قضيّتين انطبق عليهما التعريف تسمّيان نقيضتين، وكلّ واحدة منهما نقيضة الأخرى، فالأولى نقيض الثانية والثانية نقيض الأولى.

(٥) قوله: (على ما ذهب إليه المصنف) إشارة إلى أنه لا يوافقه في بعض ما قاله كما سيبيّنه في نقيض القضيّة المهملة بعد قليل.

وفي الكليّة: كلّ إنسان حيوان، بعض الإنسان ليس بحيوان.

وفي الجزئيّة: بعض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان بحيوان.

ولكنّ الذي يدلّ عليه كلامه الآتي من أنّ المهملة في قوّة الجزئيّة[1] يوافق قول غيره من المحقِّقين: إن نقيض المهملة[2] سالبة كليّة، فنقيض الإنسان حيوان: لا شيء من الإنسان بحيوان، فتكون المهملة داخلة في المسوَّرة بالسور الجزئيّ.

---

(١) أي في فصل العكس حيث قال هناك: (ومثلها المهملة السلبيّة*لأنها في قوّة الجزئيّة)، واعتبرت المهملة في قوّة الجزئيّة؛ لأنّنا إذا سمعنا المهملة فلا ندري هل يريد قائلها الجزئيّة أو الكليّة، ومهما كان مراده، فإنه صادق بالجزئيّة؛ لأنّه إن كانت المهملة موجبة وأراد الموجبة الكليّة فقد أراد في ضمنها الموجبة الجزئيّة، وإن كانت المهملة سالبة وأراد السالبة الكليّة فقد أراد في ضمنها السالبة الجزئيّة. فالجزئية صادقة على كلّ حال. فإذا سمعت موجبة مهملة كقول القائل: الذرة يمكن أن نشطرها، فلا تدري هل يريد أنّ كلّ ذرّة تنشطر أو أنّ بعض الذرات ينشطر. ومهما كان مراده فهو موافق على أن بعض الذرات تنشطر، ولكننا نشكّ في أنه هل أراد كلّ الذرات أوْ لا؛ فندع المشكوك فيه ونأخذ المقطوع به وهو الجزئيّة. وإذا سمعت سالبة مهملة كقول القائل: الأسد لا يعيش في الصحراء، فإنك لا تدري هل يريد أن لا شيء من الأسد يعيش في الصحراء أو أن بعض الأسد لا يعيش في الصحراء، وأياً ما عنى فهو يوافق على أنّ بعض الأسد لا يعيش في الصحراء، لأنه إذا قصد لا شيء من الأسد يعيش في الصحراء فقد قصد في ضمنته أن بعض الأسد لا يعيش في الصحراء قطعاً، فنأخذ بالمستيقن وندع المشكوك فيه. وهذه قاعدة متكررة في المنطق فافهمها جيّداً الآن؛ لأنها ستكرر معك في هذا الكتاب في صور أخرى، وستكرر كثيراً معك إذا توسعت في دراسة المنطق.

(٢) أي الموجبة.

واعلم أنّ التناقض لا يتحقّق بين القضيّتين إلامع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطوّلات، ترجع إلى وَحدة واحدة، وهي اتحاد النسبة الحكميّة[1].

(١) الوحدات الثمان التي ذكرها هي: الأولى:وحدة الموضوع؛ الثانية: وحدة المحمول؛ لأنه لو اختلف الموضوع فيهما أو المحمول فيهما لم تتناقضا؛ الثالثة: وحدة الشرط؛ لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا: الحجوم المتساوية ذات أوزان متساوية بشرط كونها من نفس المادة، والحجوم المتساوية ذات أوزان غير متساوية بشرط كونها من مواد مختلفة. الرابعة: وحدة الكُلّ والجزء؛ فإنه إذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا: الزنجي أسود: أي بعضه، الزنجي ليس بأسود: أي كله. الخامسة: وحدة الزمان، إذ لا تناقض إذا اختلف الزمان كقولنا: زيد نائم: أي ليلاً، وزيد ليس بنائم: أي نهاراً. السادسة: وحدة المكان؛ لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا: زيد جالس: أي في الدار، وزيد ليس بجالس: أي في السوق. السابعة: وحدة الإضافة؛ فإنه إذا اختلف الإضافة لم يتحقَّق التناقض كقولنا: زيد أب: أي لعمرو، وزيد ليس بأب: أي لبكر. الثامنة: وحدة القوّة والفعل، فإنّ النسبة إذا كانت في إحدى القضيتين بالفعل وفي الأخرى بالقوة لم تتناقض القضيّتان كقولنا: الخمر في الزجاجة مسكر: أي بالقوة، والخمر في الزجاجة ليس بمسكر: أي بالفعل. فهذه ثمانية شروط ذكرها القدماء لتحقق التناقض، وردّها المتأخِّرون إلى وحدتين: وحدة الموضوع، ووحدة المحمول. وردّها الفارابي إلى وحدة واحدة، وهي وحدة النسبة الحكمية. وإن كانت القضيتان محصورتين فلا بدّ مع ذلك ـ أي مع اتحادهما في الأمور الثمانية ـ من اختلافهما في الكم ـ أي في الكُلّيّة والجزئية ـ فإنهما لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم يتناقضا. انظر شرح القطب على الشمسيّة فهذا التفصيل منه باختصار وتصرف. وهنالك تفاصيل أخرى لا يناسب بحثها في هذا المختصر. فمن أراد البحث مفصلاً فليرجع للشرح المذكور.

فتلخّص أن القضيّتين الشخصيّتين تناقضهما يتحقّق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات، وأن المسوَّرَتين يتحقّق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكمّ مع الاتفاق فيما ذكر، والله أعلم[1].

---

(١) لاحظ أنه ذكر الشخصيّتين أي الموجبة والسالبة فهاتان قضيّتان. وذكر المسوّرتين أي الجزئية والكليّة فهاتان قضيتان ولم يقل الكلّيّتين أي الموجبة والسالبة، والجزئيّتين أي الموجبة والسالبة؛ وذلك لأنّه مهما كان كيف الجزئية فنقضها بتبديل كمها وكيفها، والكلام نفسه يقال في الكليّة. فلم يكن من داع لتفصيل ذلك. فهذه أربع قضايا. فمجموع ما ذكر ستّ قضايا. ولكنّ الحمليّات ثمانية كما مرّ معنا. فترك اثنتين وهما الموجبة المهملة والسالبة المهملة؛ لأنه قد قرر أنّ المهملة في قوّة الجزئيّة فردّها إليها. فإذا تأملت جدول تناقض المسوّرات الأربع التالي عرفت لم اختصر الكلام فيها على هذا النحو.

(شكل رقم ١٩ : جدول نقائض الحمليّات المسوّرة)

القضية المسوّرة	نقيضها	الصورة العامة للمسوّرة	نقيض الصورة العامة
موجبة كلّية	سالبة جزئية	كل أ ب	ليس بعض أ ب
سالبة كلّية	موجبة جزئية	لا شيء من أ ب	بعض أ ب
موجبة جزئيّة أو موجبة مهملة	سالبة كلّية	بعض أ ب (أو) أ ب	لا شيء من أ ب
سالبة جزئية أو سالبة مهملة	موجبة كلّية	ليس بعض أ ب (أو) أ ليس ب	كل أ ب

في هذا الجدول ألحقنا المهملتين الموجبة والسالبة بالمسورتين بسور الجزئية كما حققنا لك. ولم نعمل الجدول إلا لذوات السور؛ لأنّ نقض الشخصيّة سهل جداً ويكون بتبديل الكيف فقط كما علمت.

فصل في العكس المستوي

العَكْسُ قَلْبُ جُزأَيِ القَضِيَّةْ   مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّةْ
وَالكَمِّ إِلاّ المُوجِبَ الكُلِّيَّةْ   فَعَوَّضُوها المُوجِبَ[1] الجزْئِيَّةْ
وَالعَكْسُ لازِمٌ لغَيْرِ مَا وُجِدْ   بِهِ اجْتِماعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةْ   لِأَنَّهَا في قُوَّةِ الجُزْئِيَّةْ
وَالعَكْسُ في مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ   وَ لَيْسَ في مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

أقول: العكس في اللغة التحويل، وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام: عكسٌ مستوٍ، وعكسُ نقيضٍ موافق، وعكس نقيض مخالف[2].

ومتى أطلق العكس فالمراد به الأوّل. فتقييد المصنّف العكس بالمستوي زيادة إيضاح للمبتدي. وعرّفه المصنّف بقوله: (العكس.. إلخ)، يعني: أن العكس هو أن يُصَيَّرَ المحمولُ مَوضوعاً، والموضوعُ محمولاً، مع بقاء الصّدق والكيف والكمّ[3].

---

(١) في نسخة فعَوْضُها الموجِبَةُ.

(٢) لم يتعرّض لبحث عكس النقيض في هذا الكتاب، وهو سهل للغاية يمكنك البحث فيه في كتاب كشرح التهذيب أو الشمسيّة أو بعض الحواشي.

(٣) هذا التعريف هو للعكس بالمعنى المصدري أي فعل العاكس. وأما العكس بالمعنى الاسمي أي معكوس القضيّة الأصل فهو القضية اللازمة لقضية واحدة الناتجة من قلب جزأيها. وقد درست اللزوم في قسم التصوّرات، وهناك درست لازم المفرد. وهنا تدرس لازم القضيّة الواحدة، وفي القياس تدرس لازم قضيّتين فأكثر.

مثال ذلك: بعض الإنسان حيوان، عكسه بعض الحيوان إنسان، فالقضيّة الأولى موجبة جزئيّة صادقة، والثانية كذلك.

ويُستثنى من هذا الضابط[١] الموجبة الكليّة، فإن عكسها موجبة جزئيّة، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان. والعكس لازم لكلّ قضيّة لم يجتمع فيها خِسّتان، وهما السّلب والجزئيّة، فتخرج السالبة الجزئيّة، والمهملة السلبيّة؛ لأنها في قوتها، ويبقى الشخصيّة بقسميها، أعني: الموجبة والسالبة، والكليّة كذلك[٢]، والجزئيّة الموجبة، والمهملة الموجبة[٣].

فالشخصيّة الموجبة زيد كاتب، عكسها: بعض الكاتب زيد[٤].

والسالبة[٥] إن كان محمولها جزئيّاً انعكست كنفسها[٦]، كقولنا: زيد ليس بعمرو عكسه عمرو ليس بزيد، وإن كان كليّاً انعكست إلى سالبة كليّة، نحو زيد ليس بحمار، عكسه لا شيء من الحمار بزيد.

والكليّة الموجبة عكسها جزئيّة موجبة، نحو كلّ إنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان. والسالبة تنعكس كنفسها[٧]، نحو لا شيء من الإنسان بحجر، عكسه: لا شيء من الحجر بإنسان. والجزئيّة الموجبة تنعكس كنفسها[٨]،

---

(١) يعني جعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولًا مع الإبقاء على كمّ القضية وكيفها.

(٢) أي وتبقى الكليّة الموجبة والسالبة.

(٣) لأن السالبة الجزئية والسالبة المهملة التي في قوتها لا عكس لهما وسنبينّ لك علّة ذلك بعد قليل إن شاء الله.

(٤) وقلنا بعض الكاتب زيد ولم نقل الكاتب زيد لأنّ المحمول أعمّ من الموضوع، فلو قلنا الكاتب زيد لأفاد ذلك حصر الكاتب فيه، وهذا ليس بلازم لكون زيد كاتباً.

(٥) أي السالبة الشخصيّة.

(٦) أي انعكست سالبة شخصية.

(٧) أي السالبة الكليّة تنعكس سالبة كليّة.

(٨) أي تنعكس موجبة جزئيّة.

نحو: بعض الإنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان.

والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها[1]، أو إلى الموجبة الجزئيّة[2]، نحو: الإنسان حيوان، عكسه: الحيوان إنسان، أو بعض الحيوان إنسان.

وأما الجزئيّة السالبة، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، والمهملة السالبة نحو: الحيوان ليس بإنسان، فلا عكس لهما كما تقدّم[3].

---

(١) أي تنعكس مهملة سلبية.

(٢) أي بناء على التحقيق من أنّ المهملة في قوّة الجزئيّة.

(٣) هذا أوان تلخيص ما تقدم وبيانه بما يشفي الغليل إن شاء الله تعالى بعد أن نذكر لك بعض فوائد العكس التي منها: معرفة لوازم القضايا، ويستعمل في إثبات عكوس أخرى وأشكال القياس وضروبه. ومن فوائده ظهور بطلان الأصل ببطلان العكس؛ لأنَّ الأصل لو كان صحيحاً لم يكن العكس باطلاً، ويستعمل العكس وكذلك النقض كثيراً في البراهين عامة. ومن فوائده تكثير الفوائد والعلوم بملاحظة اللوازم والنقائض يعرف ذلك من يمارس المنطق ويتأمل القضايا وخاصة الرياضية والرمزية. ولنبدأ بجدولين يجمعان قواعد عكس القضايا:

(شكل رقم ٢٠: جدول عكوس الحمليّات المسوّرة)

القضية المسوّرة	عكسها	الصورة العامّة للمسوّرة	عكس الصورة العامة
موجبة كليّة	موجبة جزئية	كل أ ب	بعض ب أ
سالبة كليّة	سالبة كليّة	لا شيء من أ ب	لا شيء من ب أ
موجبة جزئية (أو) موجبة المهملة	موجبة جزئية	بعض أ ب (أو) أ ب	بعض ب أ
سالبة جزئية (أو) سالبة مهملة	ليس لها قانون للعكس	ليس بعض أ ب (أو) أ ليس ب	ليس لها قانون للعكس

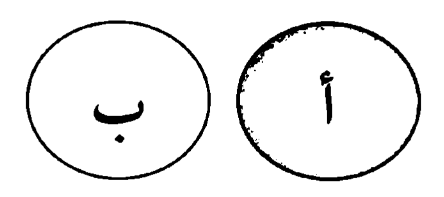
إذا تأمّلت هذا الجدول فستلاحظ أن عكوس جميع القضايا المسوّرة على قانون واحد إلا السالبة الجزئيّة ليس لها عكس، وكذلك الموجبة الكليّة عكسها موجبة جزئيّة. فلنعلّل ذلك تتميماً للفائدة.

أما القضية التي جمعت الخستين أي السالبة الجزئية فيمكنك أن تتبيّن علّة عدم انعكاسها إذا نظرت في جميع صور (بعض أ ليس ب).

الصورة الأولى: عندما يكون لا شيء من أ ب، فإنه يصدق معها بعض أ ليس ب. وتلاحظ في هذه الحالة أنّ السالبة الجزئية تنعكس كنفسها. أي أن عكسها هو: بعض ب ليس أ. وهذه الحالة هي التي يكون فيها (أ) و (ب) متباينين. فإذا تأملت الصورة في الأسفل ستجد أن هذه الحالة يصدق معها ليس بعض أ ب، وليس بعض ب أ.

(شكل رقم٢١)

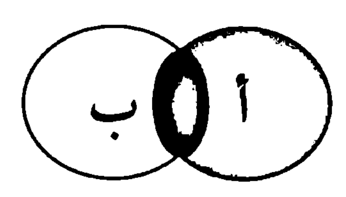
(بيان انعكاس السالبة الجزئية كنفسها إذا كان الموضوع والمحمول متباينين)



الصورة الثانية: عندما يكون بين (أ) و(ب) عموم وخصوص وجهي كما درسته في قسم التصوّرات. فإذا تأملت الصورة التالية تجد أن هذه الحالة أيضاً يصدق معها ليس بعض أ ب، وليس بعض ب أ.

(شكل رقم٢٢)

(بيان انعكاس السالبة الجزئية كنفسها إذا كان بين الموضوع والمحمول عموم وخصوص وجهي)

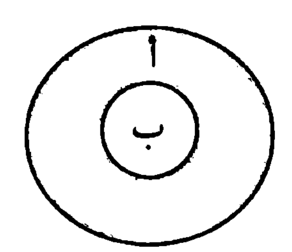


الصورة الثالثة: إذا كان الموضوع أعمّ مطلقاً من المحمول، ففي هذه الحالة يصدق بعض أ ليس ب، ولا يصدق بعض ب ليس أ؛ لأنّ (كلّ ب أ) التي هي نقيضة (بعض ب ليس أ) صادقة قطعاً كما ترى في الشكل، والنقيضتان لا تصدقان معاً =

= ولا تكذبان معاً، فتكذب بعض ب ليس أ. وتأمّل الصّورة أيها الذكيّ تعرف أن هذه الحالة لا يمكن أن تنعكس معها السالبة الجزئية كنفسها.

(شكل رقم٢٣)

(بيان عدم انعكاس السالبة الجزئية كنفسها إذا كان الموضوع أعم مطلقاً من المحمول)



= فلإمكان كون الموضوع أعمّ من المحمول في السالبة الجزئية، قالوا إنَّ عكس السالبة الجزئيّة لا يطّرد. أي أنّ السالبة الجزئيّة لا يلزمها السالبة الجزئيّة دائماً. واللازم إذا لم يكن لازماً دائماً لا يسمى لازماً كما عرفت في مبحث الدلالات، فهذا الاختلاف في صور السالبة الجزئية بحيث يلزمها سالبة جزئية أحياناً ولا يلزمها أحياناً أخرى أدى إلى قول المناطقة العكس لازم لكلّ قضية لم تجتمع فيها الخستان. على أنّا نقول إن السالبة الجزئية قد تنعكس كنفسها في بعض الصور الجزئية كما رأيت، فعلى الباحث أن يدقق في صورة السالبة الجزئية التي يدرسها أي يدرس كل مادة على حدة فإن كان بين الموضوع والمحمول تباين كليّ أو عموم وخصوص وجهيّ انعكست كنفسها وإلا فلا عكس لها.

مثلاً لو قلت: ليس بعض الإنسان بحجر، فهنا يصح أن تقول: ليس بعض الحجر بإنسان؛ للتباين الكليّ بين الموضوع والمحمول. وكذا لو قلت: بعض الحيوان ليس بأبيض، فيصحّ هنا أن تقول: بعض الأبيض ليس بحيوان؛ للعموم والخصوص الوجهي بين الموضوع والمحمول. وأما لو قلت: ليس بعض الإنسان بنبيّ، فلا يمكنك عكسها بقولك: ليس بعض النبي بإنسان. فهذا باطل لأنّ كل نبيّ فهو إنسان، وسبب ذلك أنّ الموضوع أعم مطلقاً من المحمول كما ذكرنا.

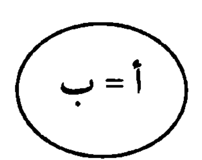
والآن لنتأمّل معاً جميع الصور الممكنة للموجبة الكليّة لكي نعلم هل يمكن =

= أن تنعكس كنفسها كما في السالبة الجزئيّة، ولماذا شذّ عكس هذه القضيّة عن القانون. للموجبة الكليّة صورتان لا ثالث لهما:

الصورة الأولى: حين يكون الموضوع مساوياً للمحمول المعبر عنه بالأشكال على نحو ما ترى في الشكل التالي، وفي هذه الحال يكون كل أ ب، وكلّ ب أ. أي أنّ الموجبة الكليّة تنعكس كنفسها. مثال ذلك ما لو قلت كلّ حادث مخلوق فيلزمها كلّ مخلوق حادث، وكذا لو قلت كلّ إنسان ناطق فيلزمها كل ناطق إنسان. ولاحظ أنّه إذا صدق كل ب أ، فقد أيضاً بعض ب أ، لأنّ الموجبة الكليّة تستلزم الموجبة الجزئية، كما هو ظاهر لمن يتأمّل في الشكل.

(شكل رقم٢٤)

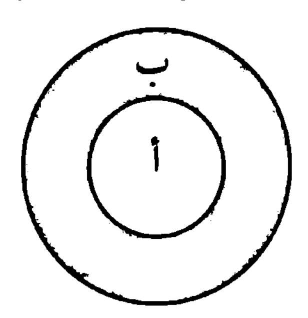
(بيان انعكاس الموجبة الكلية كنفسها إذا كان الموضوع مساوياً للمحمول)



الصورة الثانية: حين يكون الموضوع أخصّ مطلقاً من المحمول المعبر عنه بالأشكال كما ترى في الشكل التالي، وفي هذه الحال يكون كل أ ب، ولكن لا يمكن أن يكون كل ب أ، بل بعض ب أ فقط. أي أنّ الموجبة الكليّة ههنا لا تنعكس كنفسها، بل تنعكس موجبة جزئيّة. مثال ذلك ما لو قلت كلّ إنسان حيوان، فلا يصحّ كل حيوان إنسان، بل الصحيح هو بعض الحيوان إنسان لأن الحيوان الذي هو المحمول أعمّ مطلقاً من الموضوع والموضوع أخصّ مطلقاً منه. وتلاحظ أيها النبيه أنّ الصورة الأولى مع استلزامها الموجبة الكليّة استلزمت الموجبة الجزئية لأنها في ضمنها، والثانية استلزمت الموجبة الجزئية فقط، وهاتان هما الصورتان الوحيدتان للموجبة الكليّة، فرأينا أنها وإن استلزمت في بعض الأحيان موجبة كليّة إلا أنها تستلزم دائماً موجبة جزئية. فأخذ اللازم المستيقن واعتبر هو عكس الموجبة الجزئية لأنه المطّرد في جميع الصور وإن المناطقة لا يعنون بالعكس إلا ما يلزم القضية لزوماً كلياً دائماً. وهذه هي صفة القانون. بقي أن تقف على البراهين على العكوس، ولن نشرحها هنا، على أن نبيّنها إن شاء الله في كتاب آخر قريب. =

(شكل رقم٢٥)

(بيان انعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية إذا كان الموضوع أخص من المحمول)



(شكل رقم٢٦ : جدول عكوس الحمليّات الشخصيّة)

القضية الشخصية	عكسها	مثالها	عكس المثال
سالبة (جزئيّة المحمول)	سالبة شخصية	زيد ليس بعمرو	عمرو ليس بزيد
موجبة (كليّة المحمول)	موجبة جزئيّة	زيد عالم	بعض العالم زيد
سالبة (كليّة المحمول)	سالبة كليّة	زيد ليس عالماً	لا شيء من العالم بزيد

ما في الجدول تضمّن ثلاث الحالات التي ذكرها الشارح للقضيّة الشخصيّة، وهي حالات سهلة مفهومة وتعليل انعكاسها في ثلاث صور سهل لمن تأمّل الجدول. ثمّ ليتدبّر الطالب لماذا لم يذكر الشارح الشخصيّة الموجبة التي محمولها جزئيّ؟ هل يوجد خطأ في صورة تلك القضية؟ هل لها عكس أو ليس لها عكس؟ وهل يمكن أن تصحّ قضيّة جزئيّة موجبة محمولها جزئي؟ نترك هذه الأسئلة لبحث المجتهدين من الطلاب ونبقى في حيّز الكتاب.

ثمّ إن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعيّ، وهي الحمليّات والشرطيّات المتّصلة، وأمّا في القضايا المرتّبة بحسب الوضع فقط، وهي الشرطيّات المنفصلة، فلا عكس لها. وهذا معنى قوله: (والعكس في مرتّب) البيت. والقضية المرتبة ترتيباً طبيعيّاً هي التي يتغير معناها إذا غيّرنا ترتيبها، أي عكسناها بجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً، أو التالي مقدّماً والمقدّم تالياً. =

= فلو قلت بعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان حيوان اختلف المعنى، وكذا لو قلت إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة اختلف المعنى، ولكن لا اختلاف في المعنى بين قولك العدد إما زوج أو فرد، والعدد إما فرد أو زوج. فكلاهما يؤديان المعنى ذاته. ولنختم الكلام في العكس، مكتفين بهذا القدر، حامدين الله ربّ العالمين.

ثمّ قال:

باب في القياس

[إِنَّ القِياسَ مِنْ قَضـايا صُوِّرا	مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرا
ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ	فَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاقْتِراني
وَهُوَ الَّذي دَلَّ على النَتيجَةِ	بِقُوَّة وَاخْتَصَّ بالحَمْلِيَّةِ
فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبا	مُقَدِّماتِهِ عَلى مَا وَجَبا
وَرَتِّبِ المُقَدِّماتِ وَانْظُرا	صَحيحَها مِنْ فاسِدٍ مُخْتَبِرا
فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّماتِ	بِحَسَبِ المُقَدِّماتِ آتِ
وَما مِنَ المُقَدِّماتِ صُغْرى	فَيَجِبُ انْدِراجُها فِي الْكُبْرى
وَذاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْراهُما	وَذاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْراهُما
وَأَصْغَرٌ فَذاكَ ذُو انْدِراجِ	وَوَسَطٌ يُلْغى لَدى الإِنْتاجِ]

أقول: هذا شروع في مقاصد التصديقات، وهو القياس.

ومعناه لغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر.

واصطلاحاً: لفظ تركَّب من قضيَّتَين فأكثر، يلزم عنهما لذاتهما[1] قولٌ آخر.

---

(١) قيد لذاتهما مرّ معك مثله حين عرّفنا القضيّة، وقلنا: إنها قول يحتمل الصدق والكذب لذاته أي بالنظر إلى ذاته دون أيّ شيء آخر كالقائل أو الدليل. وما قيل هناك يقال هنا، فالنظر هنا في ذات القضيّتين وليس لدليل آخر أو بواسطة مقدّمة أجنبيّة عنهما.

والأول[1] يسمّى قياساً بسيطاً، والثاني[2] يسمّى قياساً مركّباً، وسيأتي في كلامه[3]، وأنه يرجع إلى البسيط.

مثال الأوّل:[4] العالَمُ متغيرٌ، وكلُّ متغيرٍ حادثٌ، يلزم عنه: العالَمُ حادِث.

ومثال الثاني:[5] النبّاشُ أخذٌ للمال خُفية، وكلُّ آخذٍ للمال خفيةً سارقٌ، وكلُّ سارقٍ تُقطع يدُه، يلزم عنه: النباش تُقطع يده.

فخرج بقيد التركيب من قضيّتين اللفظ المفرد، والقضيّة الواحدة.

وخرج بالقول الآخر[6] ما إذا كان القول أحدَ المقدّمتين، كقولنا: كلّ إنسان ناطق، وكلّ ناطق بشر، فإن النتيجة وهي كلّ إنسان بشر هي إحدى المقدّمتين[7].

وخرج بقولنا:(لذاته)[8] ما إذا كان القولُ الآخر لا لذات القضيَّتَيْنْ. كقولنا: زيد مساوٍ لعمرو، وعمروٌ مُساوٍلبَكرٍ، فالنتيجة وهي: زيدٌ مساوٍ لبكرٍ ليست لازمة لذات المقدّمتين، بل بواسطة مقدِّمة أجنبيّة، وهي:

---

(١) أي القياس المؤلّف من قضيتين.

(٢) أي القياس المؤلّف من أكثر من قضيتين.

(٣) أي عند قوله: ومنه ما يدعونه مركبا..إلخ

(٤) أي القياس البسيط.

(٥) أي القياس المركب.

(٦) أي بقيد (قول آخر) في قوله: (مستلزماً بالذات قولًا آخراً).

(٧) وهي قوله: كلّ ناطق بشر لأنّ الناطق هو الإنسان؛ وأوضح منه لو مثّل بنحو كلّ إنسان ناطق وكل ناطق ناطق ينتج كلّ إنسان ناطق وهي عين الصغرى، أو كلّ إنسان إنسان وكلّ إنسان ناطق ينتج كلّ إنسان ناطق وهي عين الكبرى وهذا من المصادرة على المطلوب.

(٨) حقّها أن تكون لذاتها أي لذات القضيّتين معاً. ولعلّه أراد بالضمير القياس الذي هو مجموع المقدمتين.

مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء[1]. ثمّ إن القياس ينقسم إلى قسمَين: اقترانيّ وشرطيّ. والثاني[2] يأتي في قوله: **(ومنه ما يُدعى بالاستثنائي..)** إلخ.

---

(١) قوله (لذات المقدمتين) يحترز به عما يلزم لا لذاتهما، بل بواسطة مقدمة غريبة عنهما، كما في قياس المساواة، وهو: ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما ـ وهو عمرو في مثال المصنف، فإنه ليس المحمول بل متعلّق المحمول؛ لأن المحمول هو (مساوٍ لعمرو) ـ وهو عمرو في مثال المصنّف فإنه ليس محمولها بل متعلّقه لأن محمولها هو مساوٍ لعمرو- يكونُ موضوعَ الأخرى، كقولنا: (أ) مساوٍ لـ(ب) و(ب) مساوٍ لـ(ج)، فإنهما يستلزمان أن (أ) مساوٍ لـ(ج)، لكن لا لذاتهما، بل بواسطة مقدِّمة غريبة وهي أن كل مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء. ولذلك لم يتحقَّق ذلك الاستلزام إلا حيث تصدق هذه المقدمة الأجنبية؛ وذلك أيضاً كما في قولنا: (أ) ملزوم لـ(ب)، و(ب) ملزوم لـ(ج)، فـ(أ) ملزوم لـ(ج)؛ فلا تتحقق النتيجة إلا بواسطة مقدمة أجنبية هي: ملزوم الملزوم للشيء ملزوم للشيء. ومثله قولنا: الكتاب في الخزانة، والخزانة في البيت، فالكتاب في البيت؛ لأنّه إذا كان شيء في شيء آخر وكان الآخر في شيء ثالث كان الشيء الأول في الثالث. ويمكنك أن تتأكد احتياج مثل هذا القياس إلى مقدّمة غريبة حين لا تتحقّق تلك المقدّمة الأجنبية، فلا تلزم النتيجة، مثل قياس المباينة، كما إذا قلنا (أ) مباين لـ(ب)، و(ب) مباين لـ(ج)، لم يلزم منه أن (أ) مباين لـ(ج)؛ لأن مباين المباين للشيء لا يجب أن يكون مبايناً له؛ وكذلك إذا قلنا: الواحد نصف الاثنين والاثنين نصف الأربعة، لم يلزم منه أن يكونالواحد نصف الأربعة؛ لأن نصف نصف الشيء لا يكون نصفًا له به هو ربعه. راجع شرح الشمسية حيث أخذنا هذه الأمثلة من هناك بتصرّف.

(٢) أي القياس الشرطي ويسمى أيضاً بالاستثنائي

والأوّل هو ما دلّ على النتيجة بالقوّة، أي بالمعنى، بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادَّتها، لا صورتها. كالعالَم حادِث، فيما تقدّم[1].

وخرج بذلك القياس الشرطيّ فإنه دالٌّ على النتيجة بالفِعل، أي: ذُكرت فيه النتيجةُ بمادّتهاوصورتها[2]، كقولنا: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، لكنه إنسان، ينتج فهو حيوان. وهذه النتيجة ذُكرت في القياس بمادّتها وهيئتها. كذا قالوا[3]. والذي يظهر أنّ هذا بحسب الظاهر؛ لأنَّ النتيجةَ لازم القياس، ولا يصحّ أن يكون اللازمُ جُزءاً من الملزوم[4]، بل هو مغاير له، فافهم[5].

---

(١) لنوضح لك المادة والصورة بالمثال. إذا كان لديك قطعة خشب مثلًا فإن بإمكانك تشكيلها وتصويرها كما تشاء، فلو عملتها سريراً فالخشب هو المادة، والسرير هو الصورة، ولو عملتها طاولة فالطاولة هي الصورة، فالمادة واحدة ولكنك تصوّرها بالصورة التي تريد. وفي قولك مثلاً: العالم متغيّر، وكل متغيّر حادث، فإن النتيجة وهي العالم حادث موجودة بمادتها في القياس الذي هو مجموع المقدمتين، ولكنخا ليست موجودة في صورتها أي في صورة «العالم حادث» ولكن كلمة العالم في مقدمة وكلمة حادث في مقدمة أخر، أي أنّ مادتها متفرّقة في القضيتين وغير مجتمعة بهذه الصورة.

(٢) حق العبارة أن تكون: إن ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها وصورتها؛ لأن النتيجة في هذا القياس قد تكون عين المقدّم، أو عين التالي، أو نقيض المقدّم، أو نقيض التالي كما ستعرف في مبحث القياس الاستثنائي.

(٣) هذه توطئة لمخالفة من قال ذلك من المناطقة.

(٤) الملزوم هو القياس بمقدمتيه جميعاً واللازم هو النتيجة.

(٥) أقول: قد عرفت أن القياس قضيتان أو أكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر، وقلنا إن المصنف وضع قيد (آخر) لأنه لا يجوز أن تكون النتيجة عين إحدى المقدمتين؛ والسبب في عدم جواز ذلك أنه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياسًا مهما كانت صفتهما؛ لاستلزام أي قضيّتين يؤخذان معاً كلّ واحدة منهما استلزام الكلّ لجزئه. =

ويتركَّبُ هذا القياس من الحمليّات والشرطيّات، وأما قولُ المتن (واختصّ

= والتعريف الذي ذكره المصنف للقياس الاستثنائيّ ـ الذي سيأتيك في فصل الاستثنائي ـ وهو ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل يحتمل أن تكون النتيجة هي عين إحدى المقدمتين، وهذا لا يتفق مع تعريف القياس كما عرفت، ويحتمل أن تكون جزأه أي جزء القياس أو جزء إحدى المقدمتين ولكن ليست تمام إحدى المقدمتين فلا يكون القياس مستلزماً لها، كما إذا قلت: إذا كان هذا س فإنه ص، لكنه ليس ص فالنتيجة هو ليس س. فالقياس هنا وهو: (إذا كان هذا س فإنه ص، لكنه ليس ص) يستلزم قولنا: (إذا كان هذا س فإنه ص)، وقولنا: (لكنه ليس ص) استلزام الكلّ لجزئه لأن معنى كلّ منهما مقصود، ولكنه لا يستلزم قولنا: (هذا س) مثلاً مع أنه جزء من القياس، أو قولنا: (فإنه ص)، أو (إذا كان هذا س) لأنها أجزاء إما أنها أجزاء غير تامّة المعنى أصلاً واللازم لا بدّ وأن يكون قضيّة يحسن السكوت عليها، أو أن معناه غير مقصود بمعنى أنه لا يمكن فهمه من القول مثل قولنا: (هذا س). واستدلّ الشارح بعبارة فيها مسامحة بقوله بالمعنى: إنّ النتيجة لازم والقياس ملزوم واللازم في العقل مغاير للملزوم قطعاً، فلا يصحّ أن يكون اللازم جزءاً من الملزوم. لكن الدليل الذي ذكره يستلزم أن يكون المحذور هو أن تكون النتيجة هي عين الملزوم الذي هو القياس كلّه بمجموع مقدمتيه، أو جزأه القريب المقصود كما بيّنا، لا مطلق جزئه. والمصنّف لم يقل إن النتيجة هي عين القياس، ولا جزأه المقصود، ولكنه قال: إن النتيجة مذكورة فيه بالفعل، وكونها مذكورة فيه بالفعل يستلزم كون النتيجة جزء القياس، ولكن لا يضرّ في شيء أن يكون اللازم جزءاً من الملزوم بشرط أن لا يكون تمام إحدى مقدمتيه كما بينّا لك، فلا يكون القياس دالاً عليه ومتلزماً لها استلزام الكلّ لجزئه المقصود. فافهم هذا واحرص عليه فقد لا تجده مبسوطاً بهذا الشكل في كتاب والله أعلم.
وللجواب عن هذا السؤال أعني سؤال كون النتيجة مذكورة بمادتها وصورتها في القياس الاستثنائي قال الشارح: الظاهر إن هذا -أي كون النتيجة مذكورة بمادتها وصورتها في القياس =

بالحمليّة) فَجَريٌ على الغالب.[1]

= الاستثنائي- هو بحسب الظاهر، أي ولكنّ الواقع خلافه. يريد أنّ النتيجة ليست مذكورة بمادتها وصورتها في القياس. ثمّ علل ذلك بقوله : لأنّ اللازم لا يكون جزءاً من الملزوم. فلم يبيّن كيف أن النتيجة غير مذكورة فيه بالفعل مع أنها كذلك، ولم يبيّن معنى كون اللازم ليس جزءاً من الملزوم، وبقي هذا الموضع مبهماً.

والحقّ أن يقال: أين الإشكال في كون النتيجة مذكورة في القياس الاستثنائي بمادتها وصورتها؟

فإن قيل: النتيجة لا يجوز أن تكون إحدى المقدمتين بل يجب أن تكون قولاً آخر. قلنا: نعم، ولكن لا نسلّم أن النتيجة إذا كانت مذكورة في القياس بالفعل أنها يجب أن تكون عين إحدى مقدمتيه الذي هو المحذور؛ لأنّها لو كانت مذكورة بالفعل وكانت جزء إحداهما لم تكن عين إحدى المقدمتين. وهذا هو الواقع؛ فإذا قلت إذا كان (أ هو ب) فإن (ج هو د) فهذه هي المقدمة الأولى. والمقدمة الثانية (لكن أ هو ب) فالنتيجة (ج هو د)، فإنك ستلاحظ أن النتيجة التي هي (ج هو د) مذكورة بمادتها وصورتها في القياس ولكنها ليست إحدى المقدمتين ولا جميع القياس الذي هو الملزوم، هي فقط جزء المقدمة الأولى، ولا يستلزمها القياس استلزام الكلّ للجزء لأنها ليست مقصودة من اللفظ، فلا إشكال البتّة في تعريف القياس الاستثنائي.

(١) جمهور المناطقة على أن القياس الاقتراني إمّا حملي إن تركب من حمليَّتين، أو شَرطيّ إن لم يتركب منهما؛ إذ ليس المراد بالقياس الشرطي ما تركَّب من الشرطيّات المحضة، بل هو ما لايتركب من الحمليات سواء تركب من الشرطيات المحضة، أو من الشرطيات والحمليات.وأقسامه خمسة؛ لأنه: إمّا أن يتركّب من متصلتين أو من منفصلتين، أو من حمليّة ومتصلة، أو من حمليّة ومنفصلة، أو من متصلة ومنفصلة. ويحتمل أن المصنّف هنا يرى اختصاص القياس الاقتراني بالحمليّات لقلّة استعماله وجدواه في الشرطيّات وهو أيضاً رأي غيره من المناطقة، وعلى أي حال، إذا أردت الوقوف على تفصيل ما ذكرنا من أقسام الاقتراني الخمسةفانظر شرح الشمسيّة.

فإن أردتَ تركيبَ القياس الاقترانيّ فركّبه على الوجه المعتبر عندهم:

من الإتيان بوصف جامع بين طرفَي المطلوب، كالتغيُّر في المثال المتقدِّم[1].

ومن ترتيب المقدِّمات -جمع مقدّمة، أي القضيّة التي جُعلت جُزءَ دليل، سُمّيت بذلك لتقدّمها على المطلوب، فإن لم تكن جزء دليل فلا تسمّى مقدّمة- بأن تقدّم المقدّمة الصغرى على الكبرى[2].

ومن تمييز الصحيح من الفاسد؛ لأن النتيجة لازم، واللازم بحسب ملزومه، إنْ صحيحاً فصحيح، وإنْ فاسداً ففاسد[3].

---

(١) وهو الحد الوسط، وستقف على ذلك بالتفصيل عند دراستك الأشكال.

(٢) المقدمة الصغرى هي التي احتوت موضوع النتيجة، والكبرى هي التي احتوت محمولها كما سيذكره المصنف.

(٣) الحق أنّ صحة الملزوم تستلزم صحة اللازم، وأما فساد الملزوم فلا يستلزم شيئاً فقد يكون الملزوم فاسداً ويكون له لازم صحيح أو لازم فاسد. فلا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم دائماً، وهذا الكلام صحيح في مبحث القياس، كما أنّه صحيح في مبحث العكس، لأنّ في كلّ منهما استلزاماً، القياس يستلزم النتيجة، والقضيّة تستلزم عكسها. فلو قلت مثلاً: كلّ حيوان إنسان فهذه القضية فاسدة؛ لأنّ بعض الحيوان كالأسد ليس بإنسان، ولكنك إذا عكستها فستجد عكسها صحيحاً وهو قولك: بعض الإنسان حيوان. والكلام نفسه يقال هنا في القياس، فلو قلت كل إنسان حصان، وكل حصان حيوان. فإن النتيجة فالنتيجة وهي كلّ إنسان حيوان صحيحة مع أن إحدى المقدمتين فاسدة، فهنا الفاسد أنتج الصحيح، ولو قلت كلّ إنسان حصان وكلّ حصان حجر فالنتيجة كلّ إنسان حجر،فهنا الفاسد أنتج الفاسد. ولأجل هذا الاختلاف أعني إنتاج الفاسد للصواب مرّة وللفساد مرّة قلنا إنّ الفاسد لا يستلزم شيئاً لا الفساد ولا الصحّة. أما الصحة فإنها لا تستلزم الفساد أبداً ولا يمكن أن يلزم عن الصحيح إلا الصحيح، فإذا لزم قولٌ باطل سواء كان نتيجة أو عكساً فإننا نعلم من ذلك بطلان الملزوم قطعاً سواء كان قياساً أو قضيّة.

فالنتيجة صحيحة إن كان كلٌّ من المقدِّمتَين صحيحاً، وإلا ففاسدة[1]. ومن اندراج المقدِّمة الصُّغرى في الكبرى. والمراد بالمقدّمة الصغرى المشتملة على الحدّ الأصغر الذي هو موضوع النتيجة، كالعالَم متغيّر في المثال المتقدّم، وبالكبرى: المشتملة على الحدّ الأكبر الذي هو محمول النتيجة، كـكلُّ متغيّر حادث، والمتكرّرُ بين الحدّ الأصغر والأكبر يسمّى حدّاً أوسط، وهو الذي يُحذف عند أخذ النتيجة كـالمتغيّر فيما تقدّم[2].

فقول المصنِّف: (وأصغر..) إلخ يُستغنى عنه بقوله: (وما من المقدّمات..) البيت[3].

---

(١) قلنا قبل قليل إن ذلك ليس بلازم، فلربما كانت النتيجة صحيحة إذا كانت إحدى المقدمتين أو كلاهما باطلاً، وأمّا كانت المقدّمتان صحيحتان فالنتيجة صحيحة قولاً واحداً.

(٢) اعلم أن ما يجري في القياس هو انتقال الذهن من ثبوت الحد الأوسط للحد الأصغر، إلى إثبات الأكبر للأصغر عن طريق اندراج الأصغر تحت الأوسط فعندما نقول مثلاً: كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان يموت، فإننا نبدأ من ثبوت الحد الأصغر وهو الإنسان لنصل إلى إثبات الحد الأكبر للأصغر وهو إثبات الموت للإنسان، عن طريق اندراج الحد الأصغر وهو الإنسان تحت الحد الأوسط وهو الحيوان، ففي هذا القياس الإنسان مندرج أي داخل تحت اسم الحيوان؛ لأنّ الحيوان أعمّ منه، فكلّ ما يثبت للحيوان فهو ثابت للإنسان؛ لأنه فرد من أفراده، فينتقل الذهن بسهولة إلى إثبات الأكبر للأصغر أي إثبات الموت للإنسان؛ لأن الأكبر الذي هو الموت في المقدّمة الثانية ثابت لكلّ ما ثبت أنه الأوسط أي الحيوان. فافهم هذا وحاول دراسته وتطبيقه على بقية أشكال القياس.

(٣) أي أنه قال أولًا: وما من المقدمات صغرى فيجب اندراجها في الكبرى، ثم قال لاحقاً: وأصغر فذاك ذو اندراج، أي أنّ المقدمة الصغرى تندرج في الكبرى وكلاهما بمعنى واحد، ولذلك قال الشارح إنه يستغنى عن قوله الثاني بقوله الأول.

قال:

فصل في الأشكال

الشَّكْـلُ عِنْدَ هـؤُلاءِ النَّـاسِ	يُطْلَـقُ عَـنْ قَضِيَّـتَيْ قِياسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْـتَـبَرَ الأَسْوارُ	إِذْ ذاكَ بِالـضَّرْبِ لَـهُ يُشارُ
وَلِلْـمُـقَدِّماتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ	أَرْبَـعَـةٌ بِحَسَبِ الحَـدِّ الوَسَطْ
حَمْـلٌ بِصُغْرى وَضْعُهُ بِكُبْرى	يُدْعى بشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُـدْرى
وَحَمْلُـهُ في الْكُلِّ ثانِياً عُـرِفْ	وَوَضْعُهُ فِي الْكُـلِّ ثالِثـاً أُلِـفْ
وَرابِـعُ الأَشْكالِ عَكْسُ الأَوَّلِ	وَهْـيَ عَلى التَّرْتيبِ في التَّكَمُّلِ
فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظامِ يُعْدَلُ	فَفاسِدُ النِّظامِ أَمَّـــا الأَوَّلُ

أقول: لفظ (فصل) ساقطٌ[1] في بعض النسخ.

والشكلُ يطلق لغةً: على هيئة الشيء، **ومعناه عند المناطقة:** هيئة قضيّتي قياس، فـ(عن) في كلام المصنّف بمعنى على، وهناك مضاف محذوف، **أي:** يُطلق على هيئة قضيّتي قياس من حيث اقترانُ الحدود فيه، لا من حيث السُّورُ، إذ بالنّظر لذلك تسمّى أنواع القياس ضُروباً[2].

---

(١) أي ساقط من عنوان هذا الفصل

(٢) أي أنّ موضع الحدّ الوسط الذي هو المعنى المتكرّر أو المشترك بين القضيتين -كما مرّ- هو الذي يحدّد أيّ شكل من الأشكال الأربعة هو ذلك القياس. وأما إذا لاحظنا أسوار القضية في شكل معيّن واعتبرناها فإن تلك القضايا الناتجة من وضع الأسوار تسمّى ضروباً، كما سيأتيك بعد قليل.

وأنواع الشكل أربعة:

لأن الحدّ الوسط، إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى **فهو الشكل الأوّل**، كقولنا: العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث. وإن كان محمولاً في القضيَّتين، **فهو الثاني**، كقولنا: العالم متغيّر ولا شيء من القديم بمتغيّر. وإن كان موضوعاً فيهما فهو **الشكل الثالث**، كقولنا: العالم متغير، العالم حادث.

وإن كان عكس الأوّل بأن كان الحدّ الوسط موضوعاً في الصّغرى محمولاً في الكبرى **فهو الرابع**، كقولنا: المتغيّر حادث، العالم متغير[1].

واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم في الضرب الأوّل من الشكل الأوّل كل (ج ب) وكلّ (ب أ) مكان كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان حساس، قصداً للاختصار. وقد أعرضت عن ذلك، ومثّلت بالمراد

---

(١) **(شكل رقم٢٧: جدول بيان أشكال القياس الأربعة)**

الشكل	وضع الحدّ الوسط	الصورة العامّة للشكل حيث (ب) هي الحد الوسط	مثال القياس من هذا الشكل
الأول	محمول في الصغرى موضوع في الكبرى	(أ ب)، و(ب ج)	العالم متغير، وكل متغيّر حادث
الثاني	محمول في الصغرى والكبرى	(أ ب)، و(ج ب)	العالم متغيّر، ولا شيء من القديم بمتغير
الثالث	موضوع في الصغرى والكبرى	(ب أ)، و(ب ج)	كلّ إنسان حيوان، والإنسان يموت
الرابع	موضوع في الصغرى محمول في الكبرى	(ب أ)، و(ج ب)	المتغيّر حادث، والعالم متغير

للإيضاح، وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو: كلّ صلاة عبادة، وكلّ عبادة تفتقر إلى النيّة للاقتصار[1].

وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب،فالأول أكملها، ويليه الثاني... إلخ[2]. فإن وُجد قياسٌ ليس على هيئةٍ من هذه الهيئاتالأربع فنظمُه اسد، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهّال[3].

---

(١) قال القطب الرازي في شرح الشمسيّة: قد عرفت أن للحمليّة طرفين: أحدهما: وهو المحكوم عليه يُسمّى موضوعًا. وثانيهما: وهو المحكوم به يُسمّى محمولا، فاعلم أن عادة القوم في تحقيق المحصورات قد جرت بأنهم يعبرون عن الموضوع بـ (ج) وعن المحمول بـ(ب)، حتى إنهم إذا قالوا: كلّ (ج ب) فكأنهم قالوا: كل موضوع محمول، **وإنما فعلوا ذلك لفائدتين: إحداهما**: الاختصار، فإنّ قولنا كل (ج ب) أخصر من قولنا كل إنسان حيوان مثلاً، وهو ظاهر.

وثانيهما: دفع توهُّم الانحصار، فإنهم لو وضعوا للكليّة مثلاً قولنا: كل إنسان حيوان وأجروا عليه الأحكام أمكن أن يذهب الوهم إلى أن تلك الأحكام إنما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليّات الأُخَر، فتصوروا مفهوم القضيّة وجرَّدوها عن المواد، وعبروا عن طرفيها بـ (ج)و(ب) تنبيهًا على أن الأحكامَ الجارية عليها شاملةٌ لجميع جُزئيّاتها، غيرُ مقصورة على البعض دون البعض،كما أنهم في قسم التصوُّرات أخذوا مفهومات الكليّات الخمس من غير إشارة إلى مادَّة من المواد، وبحثوا عن أحوالها بحثًا متناولاً لجميع طبائع الأشياء، ولهذا صارت مباحثُ هذا الفن قوانين كليّة منطبقة على جميع الجزئيات. اهـ بحروفه. وهذه الفقرة من كلام القطب مهمّة للغاية؛ وسأعلّق عليها إن شاء الله تعالى في محلّ غير هذا إن شاء الله تعالى، ولكني أريد منك أيها الطالب النبيه أن تلاحظ مقدار استيعاب المتقدمين لموضوعي الاختصار والتعميم الذي لا يتمّ برهان إلا به.

(٢) ستعرف جهات الكمال بعد قليل إن شاء الله تعالى حين ننتهي من بيان الأشكال.

(٣) لا يمكن أن يكون نظم القياس فاسداً إلا بطريقة واحدة وهي أن لا يوجد حد أوسط =

نقوله فيما يأتي: (والثاني كالخروج عن أشكاله). تكرار مع هذه، لزيادة الإيضاح للمبتدئ[1]. ثمّ إن كلّ شكل من هذه الأشكال الأربعة يتصوَّر فيه ستّة عشر ضرباً؛ لأن لكل من مقدِّمتيه ـ باعتبار الكليّة والجزئية، والإيجاب والسلب ـ أربعةُ أحوال، وكلّ حالة من حالات الأولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية[2].

= في القياس، وأما إن وجد فلن يخرج عن أشكال القياس الأربعة لأن الأشكال الأربعة قد استوعبت جميع الاحتمالات؛ لأنّ الحد الوسط إما أن يكون موضوعاً في الصغرى أو محمولاً فيها هذان احتمالان، وإما أن يكون موضوعاً في الكبرى أو محمولاً فيها وهذان احتمالان، فاحتمالات الأشكال هي حاصل ضرب اثنين في اثنين وهي الأشكال الأربعة.

(١) قوله: (تكرار مع هذه) يعني مع قوله المصنف: (فحيث عن هذا النظام يعدل، ففاسد النظام)؛ لأنّ فساد النظام هو عين الخروج عن الأشكال، ولا يكون إلا إذا لم يوجد حد مكرّر.

(٢) شكل رقم ٢٨ جدول بين الستة عشر ضرباً الممكنة في كل شكل من الأشكال الأربعة

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة	موجبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كليّة	موجبة كليّة صغرى وموجبة كليّة كبرى	موجبة كليّة صغرى وسالبة كليّة كبرى	موجبة كليّة صغرى وموجبة جزئية كبرى	موجبة كليّة صغرى وسالبة جزئية كبرى
سالبة كليّة	سالبة كليّة صغرى وموجبة كليّة كبرى	سالبة كليّة صغرى وسالبة كليّة كبرى	سالبة كليّة صغرى وموجبة جزئية كبرى	سالبة كليّة صغرى وسالبة جزئية كبرى
موجبة جزئية	موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى	موجبة جزئية صغرى وسالبة كليّة كبرى	موجبة جزئية صغرى وموجبة جزئية كبرى	موجبة جزئية صغرى وسالبة جزئية كبرى
سالبة جزئية	سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى	سالبة جزئية صغرى وسالبة كليّة كبرى	سالبة جزئية صغرى وموجبة جزئية كبرى	سالبة جزئية صغرى وسالبة جزئية كبرى

وليست كلُّها منتجة، بل المنتج منها ما وُجد فيها الشروط التي ذكرها المصنِّف بقوله:

أما الأوّل:

فَشَرْطُهُ الإِيجابُ في صُغْراهُ   وَأَنْ تُرى كُلِّيَّةً كُبْراهُ
وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفا في الْكَيْفِ مَعْ   كُلِّيَّةِ الْكُبْرى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
وَالثَّالِثُ الإِيجابُ في صُغْراهُما   وَأَنْ تُرى كُلِّيَّةً إِحْداهُما
وَرابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ   إِلاّ بِصُورَةٍ فَفِيها تَسْتَبِينْ
صُغْراهُما مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةْ   كُبْراهُما سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ

أقول: يُشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان:

الأول: أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كليّة أو جزئيّة.

الثاني: أن تكون الكبرى كليّة، سواء كانت موجبة أو سالبة.

والحاصلُ من ضرب حالتَي الأولى في حالتَي الثانية أربعة، وهي الضروب المنتِجة من هذا الشكل:

الضرب الأول: موجبتان وكلّيتان[1]، والنتيجة موجبة كليّة، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج كل إنسان حساس.

الضرب الثاني: كلّيتان، والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة كليّة، كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بِحَجَر، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

---

(١) يقصد أنّ القياس مؤلّف من قضيّتين كلّ منهما موجبة كليّة فالقضيتان موجبتان كليّتان فالاحسن حذف واو العطف.

الضرب الثالث: موجبتان، والكبرى كليّة، والنتيجة موجبة جزئية، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج: بعض الإنسان حساس.

الضرب الرابع: صُغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، والنتيجة سالبة جزئية، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر[1].

---

(١) الشكل الأول صورته العامّة باعتبار ب هي الحد الوسط (أ ب) (ب ج) والنتيجة (أ ج) شرطا إنتاجه: إيجاب الصغرى، وكليّة الكبرى.

(شكل رقم٢٩)

(جدول يبين الضروب المنتجة والعقيمة في الشكل الأول بعد تطبيق شرطي إنتاجه)

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة	موجبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كليّة	منتج	منتج	عقيم	عقيم
سالبة كليّة	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
موجبة جزئية	منتج	منتج	عقيم	عقيم
سالبة جزئية	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

(شكل رقم٣٠: جدول الصورة العامة للمنتج من ضروب الشكل الأول ونتائجها)

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة
موجبة كليّة	كل أ ب، وكل ب ج والنتيجة موجبة كليّة وهي: كل أ ج	كل أ ب، ولا شيء من ب ج والنتيجة سالبة كليّة وهي: لا شيء من أ ج
موجبة جزئية	بعض أ ب، وكل ب ج والنتيجة موجبة جزئيّة هي: بعض أ ج	بعض أ ب، ولا شيء من ب ج والنتيجة سالبة جزئيّة هي: ليس بعض أ ج

فقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربعة، وبهذا كان أفضل الأشكال[1].

ويُشترط لإنتاج الشكل الثاني شرطان:

- **الأول**: أن تختلف المقدِّمتان في الكيف، بأن تكون إحداهُما موجبة، والأخرى سالبة.
- **الثاني**: أن تكون الكُبرى كليّة.

فالكبرى إنْ كانت موجبة فالصغرى سالبة كليّة أو جزئيّة، وإن كانت الكبرى سالبة، فالصغرى موجبة كليّة أو جزئيّة.

---

(١) تلاحظ أن الشكل الأول أنتج المطالب الأربعة أي النتائج المطلوبة الأربعة وهي: الموجبة الكلية، والسالبة الكليّة، والموجبة الجزئيّة، والسالبة الجزئيّة. وبذلك كان أكمل الاشكال، لأنه مهما كان مطلوب الناظر من استدلاله سواء أكان جزئياً أم كليّاً، سالباً وموجباً فإنه يمكنه استعمال القياس من الشكل الأوّل. هذه أول جهة من جهات كماله، وهي التي اقتصر عليها الشارح. وهنالك جهة كمال مهمّة جداً وهي أنّه الشكل الضروريّ الوحيد من أشكال القياس الأربعة باتفاق جميع العقلاء، فلا يحتاج إلى برهان صحته، وغيره من أشكال القياس يبرهن على صحّتها بردّها إلى الشكل الاول في براهين مبيّنة في المطوّلات. ولاحظ أيها الطالب النبيه وفقنا الله تعالى وإياك لما يحب ويرضى، أنّ النتيجة دائماً تتبع الأخسّ من مقدّمات القياس. ونعني بالمقدمة الأخس من حيث الإيجابُ والسلب المقدّمةَ السالبة، ونعني بالأخسّ من حيث الكليّةُ والجزئيّة المقدّمةَ الموجبة. فارجع إلى جدول الضروب المنتجة وتأمّله تجد الموجبة الكلية مع السالبة الكليّة مثلاً أنتجت سالبة كليّة، وتجد الموجبة الجزئيّة والسالبة الكليّة أنتجت سالبة جزئيّة، وهذه قاعدة عامّة سيشذّ عنها بعض الضروب في الشكل الثالث والرابع وسنعلّل ذلك الشذوذ إن شاء الله تعالى في حينه، فليس عليك أن تحفظ نتيجة القياس بل أنتج دائماً بملاحظة الاخسّ إلا في الشكل الثالث والرابع كما سيأتي فتذكر أربعة الضروب الشاذة فقط.

والحاصل من ضرب حالتَي الكبرى في حالتَي الصغرى أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل، كالشكل الذي قبله:

الضرب الأوّل:كلّيتان والكبرى سالبة، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثاني: كلّيتان والكبرى موجبة، كقولنا: لا شيء من الحجر بحيوان، وكلّ إنسان حيوان، ينتج: لا شيء من الحجر بإنسان. فالنتيجة في هذين الضّربين سالبة كليّة.

الضرب الثالث: موجبة جزئيّة صغرى، وسالبة كليّة كبرى، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر.
الضرب الرابع: سالبة جزئيّة صغرى، وموجبة كليّة كبرى، كقولنا: بعض الحجر ليس بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: بعض الحجر ليس بإنسان. فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئيّة[1] .

---

(١) الشكل الثاني صورته العامّة باعتبار ب هي الحد الوسط (أ ب) (ج ب) والنتيجة (أج) شرطا إنتاجه: اختلاف المقدمتين في الكيف، وكليّة الكبرى.

(شكل رقم٣١)

(جدول يبين الضروب المنتجة والعقيمة في الشكل الثاني بعد تطبيق شرطي إنتاجه)

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة	موجبة جزئيّة	سالبة جزئية
موجبة كليّة	عقيم	منتج	عقيم	عقيم
سالبة كليّة	منتج	عقيم	عقيم	عقيم
موجبة جزئية	عقيم	منتج	عقيم	عقيم
سالبة جزئية	منتج	عقيم	عقيم	عقيم

فقد أنتج هذا الشكل السّلب فقط كلّياً في الضربين الأولين، وجزئيّاً في الأخيرين[1].

(شكل رقم٣٢: جدول الصورة العامة للمنتج من ضروب الشكل الثاني ونتائجها)

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة
موجبة كليّة		كل أ ب، ولا شيء من ج ب والنتيجة سالبة كليّة وهي: لا شيء من أ ج
سالبة كليّة	لا شيء من أ ب، وكل ج ب والنتيجة سالبة كليّة وهي: لا شيء من أ ج	
موجبة جزئية		بعض أ ب، ولا شيء من ج ب والنتيجة سالبة جزئيّة وهي: ليس بعض أ ج
سالبة جزئية	ليس بعض أ ب، وكل ج ب والنتيجة سالبة جزئيّة وهي: ليس بعض أ ج	

(١) تلاحظ أن الشكل الثاني أنتج مطلبين فقط أي نتيجتين مطلوبتين من أصل أربعة وهما: السالبة الكلية في الضربين الأوّلين، والسالبة الجزئيّة في الضربين الأخيرين. وبذلك نعلم أنّ من يطلب نتيجة موجبة فلا يمكنه استعمال قياس من الشكل الثاني؛ لأن هذا الشكل لا ينتج إلا السلب. كما تلاحظ أنه في مرتبة ثانية من الكمال؛ لأنه ينتج الكليّة والجزئية، وهو وإن كان شكلاً نظرياً إلا أنه أقرب للطباع من الثالث والرابع كما ستجده من نفسك عند تأمّله معهما. ثم تأمّل الجدول ولاحظ كيف أن النتيجة دائماً تتبع الأخسّ من مقدّمتي القياس دون شذوذ في هذا الشكل.

ويشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان:

الأوّل: أن تكون الصغرى موجبة.

الثاني: أن تكون إحدى المقدّمتين كليّة. فالصغرى إن كانت كليّة[1] أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربعة[2]

وإن كانت جزئيّة[3] أنتجت مع الكبرى الكليّة موجبة وسالبة، **فالحاصل ستّة أضرُب، هي المنتجة من هذا الشكل:**

الضّرب الأوّل: كلّيتان موجبتان، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، وكلّ إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق[4].

الضّرب الثاني: موجبتان، والكبرى كليّة، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكلّ إنسان ناطق، بعض الحيوان ناطق.

الضّرب الثالث: موجبتان والصغرى كليّة: كلّ إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق. **فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئيّة.**

الضّرب الرابع: كليّتان، والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر[5].

---

(١) أي موجبة كليّة.

(٢) أي الموجبة كلية وجزئية والسالبة كليّة وجزئيّة.

(٣) أي موجبة جزئية.

(٤) هذه أول نتيجة تشذّ عن قاعدة: النتيجة تتبع الأخسّ، فإننا كنّا نتوقّع أن تكون النتيجة موجبة كليّة، ولكنّها خرجت موجبة جزئيّة وستعرف علة ذلك بعد قليل إن شاء الله.

(٥) وهذه هي النتيجة الشاذّة الثانية، فإننا كنّا نتوقع أن تكون النتيجة سالبة كليّة، ولكنّها خرجت سالبة جزئيّة وستعرف علة ذلك أيضاً عمّا قليل إن شاء الله، ولا يوجد في الشكل الثالث ضروباً شاذة أخرى غير هذين الضربين.

الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كليّة، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضّرب السادس: موجبة كليّة صغرى، وسالبة جزئيّة كبرى، كلّ إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئيّة. فعُلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئيّة، موجبة في الثلاثة الأوّل، وسالبة في الثلاثة بعدها[1].

---

(١) تلاحظ أن الشكل الثالث أنتج مطلبين فقط أي نتيجتين مطلوبتين من أصل أربعة وهما: الموجبة الجزئية في الضروب الثلاثة الأولى، والسالبة الجزئية في الثلاثة الأخيرة. وبذلك نعلم أنّ من يطلب نتيجة كليّة فلا يمكنه استعمال قياس من الشكل الثالث؛ لأن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية. كما تلاحظ أنه في مرتبة ثالثة من الكمال؛ لأنه ينتج الجزئية فقط، وهو شكل نظري أبعد عن الطبع من الأوّل والثاني وأقرب له من الرابع كما ستجده من نفسك بالتأمل. ثم تأمّل الجدولين التاليين ولاحظ كيف أن النتيجة دائماً تتبع الأخسّ من مقدّمتي القياس إلا في حالتين شاذتين إذ تظهر النتيجة جزئية مع أن الأصل أن تكون كليّة. وانظر تعليل ذلك بعد الجداول بالرسوم.

الشكل الثالث صورته العامّة باعتبار ب هي الحد الوسط (ب أ) (ب ج) والنتيجة (أ ج)

شرطا إنتاجه: إيجاب الصغرى، وكليّة إحدى المقدّمتين.

(شكل رقم٣٣)

(جدول يبين الضروب المنتجة والعقيمة في الشكل الثالث بعد تطبيق شرطي إنتاجه)

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة	موجبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كليّة	منتج	منتج	منتج	منتج
سالبة كليّة	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
موجبة جزئيّة	منتج	منتج	عقيم	عقيم
سالبة جزئية	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

(شكل رقم٣٤: جدول الصورة العامة للمنتج من ضروب الشكل الثالث ونتائجها)

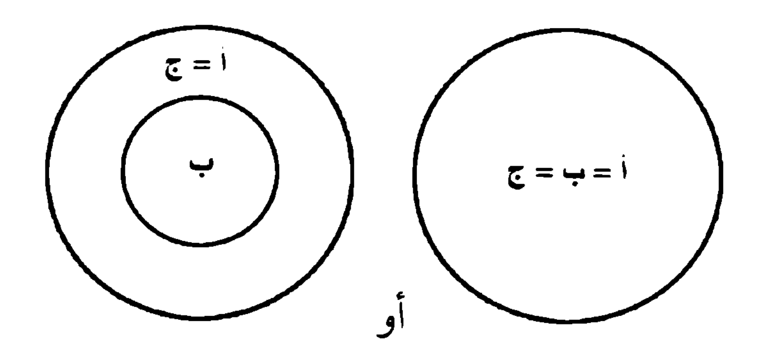
الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة	موجبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كليّة	كل ب أ، وكل ب ج والنتيجة موجبة جزئيّة وهي: بعض أ ج	كل ب أ، ولا شيء من ب ج والنتيجة سالبة جزئيّة وهي: ليس بعض أ ج	كل ب أ، وبعض ب ج والنتيجة موجبة جزئيّة وهي: بعض أ ج	كل ب أ، وليس بعض ب ج والنتيجة سالبة جزئيّة وهي: ليس بعض أ ج
موجبة جزئية	بعض ب أ وكل ب ج والنتيجة موجبة جزئيّة وهي: بعض أ ج	بعض ب أ ولا شيء من ب ج والنتيجة سالبة جزئيّة وهي: ليس بعض أ ج		

= أمّا تعليل إنتاج الموجبتين الكلّيتين موجبة جزئيّة في هذا الشكل على خلاف المتوقع بحسب القاعدة؛ فلأن هذا الضرب له ثلاثة صور محتملة لا رابع لها:

الأولى: أن يكون الحدّ الأصغر (أ) مساوياً للحدّ الأكبر (ج) كما في الرسمين التوضيحيين التاليين، وفي هذه الحال يتحقّق أن كلّ ب أ، وكلّ ب ج، وينتج الموجبة كليّة كلّ أ ج.

(شكل رقم٣٥)

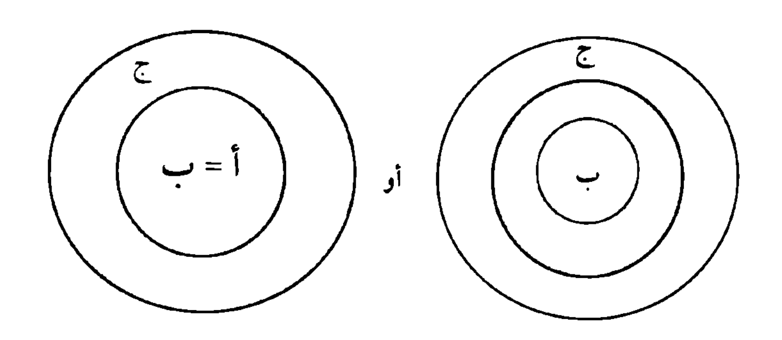
(حالتان لصورة مساواة الحد الأصغر للأكبر في الضرب الأول من الشكل الثالث حيث تصدق النتيجة كليّة)



الثانية: أن يكون الحدّ الأصغر (أ) أخصّ مطلقاً من الحدّ الأكبر (ج) كما في الرسمين التوضيحيين التاليين، وفي هذه الحال يتحقّق أن كلّ ب أ، وكلّ ب ج، وينتج الموجبة كليّة كلّ أ ج.

(شكل رقم٣٦)

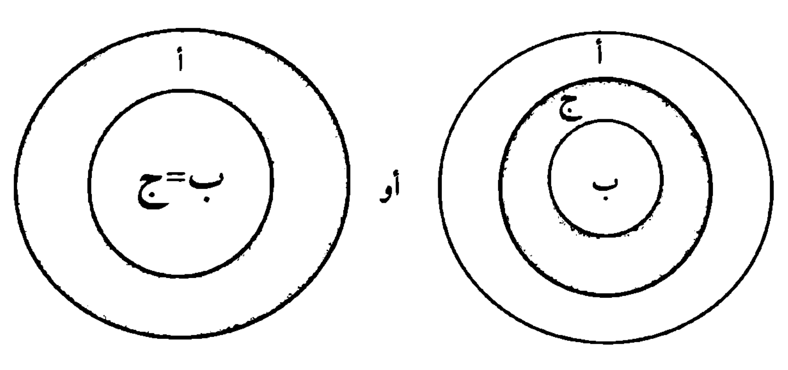
(حالتان لصورة فيها الحد الأصغر أخصّ مطلقاً من الأكبر في الضرب الأول من الشكل الثالث وتصدق النتيجة فيهما كليّة)



الثالثة: أن يكون الحدّ الأصغر (أ) أعمّ مطلقاً من الحدّ الأكبر (ج) كما في الرسمين التوضيحيين التاليين، وفي هذه الحال يتحقّق أن كلّ ب أ، وكلّ ب ج، ولكن يستحيل أن ينتج الموجبة كليّة كلّ أ ج؛ لأنّ نقيضها متحقّق وهو بعض أ ليس ج. ولكنك تلاحظ أيضاً أن الموجبة الجزئيّة بعض أ ج صادقة قطعاً وهي المنطقة التي تحتلها ج في الرسم فهي كما يصدق عليها أنّها ج فإنها يصدق عليها أنها أ؛ لأنّ ج أخصّ مطلقاً من أ. فتأمّل هذين الرسمين تدرك ما قلناه.

(شكل رقم٣٧)

حالتان لصورة فيها الحد الأصغر أعمّ مطلقاً من الأكبر في الضرب الأول من الشكل الثالث ولا تصدق فيها كليّة بل لا تصدق إلا جزئيّة)



تلاحظ في هذا الضرب أنّ بعض الصور تنتج موجبة كليّة وبعضها لا تنتج إلا الموجبة الجزئيّة، وكما عرفت في العكس حين تكلّمنا عن عكس السالبة الجزئيّة، فإنّه ليس معنى قولنا إن هذا الضرب لا ينتج الكليّة أنه يستحيل أن ينتج الكليّة في بعض الصور، بل معناه أنّه ينتج الكليّة أحياناً والجزئيّة أحياناً، أي أنه إنتاجه للكليّة غير مطّرد، فلا يصلح أن يكون قانوناً عامّاً، وقد عرفت أنّ المنطق قوانين كليّة.

ولكننا ـ على جميع الأحوال ـ نجد هذا الضرب منتجاً للجزئية؛ لأنّه إن أنتج الموجبة الكليّة فقد أنتج الموجبة الجزئيّة لأنّ الموجبة الكليّة تستلزم الموجبة الجزئيّة كما عرفت، وإن لم ينتج الموجبة الكلية فقد أنتج الموجبة الجزئيّة؛ إذاً فالقدر المطّرد المقطوع به هو إنتاج هذا الضرب للموجبة الجزئيّة، وأما إنتاجه للموجبة الجزئية فمحلّ تردّد بحسب صورة الضرب من أيّ صورة هو من هذه الصور الثلاث المذكورة. فنأخذ النتيجة الضروريّة المطّردة القطعيّة من هذا الضرب وهي الموجبة الجزئية لكي نجعلها قاعدة عامة لنتيجة هذا الضرب، وندع النتيجة المحتملة وهي الموجبة الكليّة للحالتين الخاصتين في الصورتين الأولى والثانية.

وأمّا تعليل إنتاج الموجبة الكليّة والسالبة الكليّة سالبة جزئيّة في هذا الشكل على خلاف المتوقع بحسب القاعدة؛ فسبب ذلك -باختصار- هو أنّه قد يصدق في هذا الضرب كلّ (ب أ)، ولا شيء من (ب ج)، حال كون (أ) أعمّ مطلقاً من (ج)، أو حال كون النسبة بين (أ) و(ج) هي العموم والخصوص الوجهيّ وعندئذٍ لا تنتج السالبة الكليّة؛ لأنّه لا يصدق عندئذٍ (لا شيء من أ ج)؛ لأنّ نقيضها وهو بعض أ ج صادقة. ولكن تصدق السالبة الجزئية في هذا الضرب دائماً حتى مع الحالات التي تصدق فيها السالبة الكليّة وذلك كما لو كان بين (أ) و(ج) تباين كليّ؛ لأنه متى صدقت السالبة الكليّة صدقت السالبة الجزئيّة. فالسالبة الجزئيّة صادقة على كلّ حال، فكما قلنا في الضرب الذي قبل هذا، فإننا نأخذ النتيجة القطعيّة المطّردة من هذا الضرب وهي السالبة الجزئية لكي نجعلها قاعدة عامة لنتيجة هذا الضرب، وندع النتيجة المحتملة وهي الموجبة الكليّة للحالتين الخاصتين في الصورتين الأولى والثانية. =

إلا في صورة واحدة، والمراد بالخِسَّتين: السلب والجزئيّة. وعدم اجتماع الخسّتين، صادق بأربعة أضرب[1]، ويزاد على ذلك الصورة المستثناة، **فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة**[2]:

الضرب الأوّل:كلّيتان موجبتان، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، وكلّ ناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق[3].

= وقد أطلنا في هذا المحل فلننتقل إلى الشكل الرابع، وأنت أيها الطالب النبيه اصنع الرسوم لجميع الصور المحتملة في هذا الشكل تجد أنها تنتج أحياناً السالبة الكليّة، وتنتج دائماً السالبة الجزئيّة، كما قلنا لك.

(١) ويصدق اجتماع الخستين سواء كانتا من نوع واحد كسالبتين أو جزئيّتين أو من نوعين مختلفين كالسلب والجزئيّة، وسواء كان ذلك في قضيّتين أو في قضيّة واحدة.

(٢) الحقّ أننا لو طبقنا شرط عدم اجتماع الخستين لكانت الضروب المحققة للشرط خمسة وليست أربعة، فإذا زدنا الصورة المستثناة تصبح الضروب ستة. وتصويب هذا الشرط بأن يزاد فيه قيد فيقال: إن لم تكن الصغرى موجبة جزئيّة، فيشترط عدم اجتماع الخسّتين. وبتطبيق هذا الشرط تصبح الضروب المنتجة أربعة كما قال الشارح، ويستثنى من الضروب العقيمة ضرب وهو أن تكون الصغرى موجبة جزئيّة، والكبرى سالبة كليّة، فتصبح الضروب المنتجة خمسة. وهذا الشكل فيه تفصيل وبحث أكثر من ذلك في المطوّلات، فباعتبار الجهات يمكن إيصال الضروب المنتجة إلى ثمانية، فشمّر عن ساعدي الجد، واقرأ وتدبر في الكتب الأخرى بعد أن تنتهي من هذا المختصر.

(٣) كنا نتوقع أن تكون النتيجة موجبة كليّة، فخرجت جزئية، فهذه هي النتيجة الأولى التي شذت عن القاعدة في هذا الشكل وستأتيك الثانية، فتفحّصها كما عرفت في الشكل الثالث تجد أن النتيجة المطّردة دائماً في هذا الضرب هي الموجبة الجزئيّة، وأما الموجبة الكليّة فلا تطّرد، فأخذ بالمطّرد وترك المتردّد المحتمل.

الضّرب الثاني: موجبتان، والصّغرى كليّة[1]، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، وبعض النّاطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

فالنتيجة في هذين الضّربين موجبة جزئيّة.

الضّرب الثالث: كليّتان والكبرى موجبة[2]، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكلّ ناطق إنسان، ينتج: لا شيء من الحجر بناطق.

الضرب الرابع:كليّتان، والكبرى سالبة[3]، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر[4].

الضرب الخامس: موجبة جزئيّة صغرى، وسالبة كليّة كبرى، كما ذكر المصنِّف، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج بعض الحيوان ليس بحجر.

وإن النتيجة في الضربين الأوَّلَين الإيجابُ الجزئيُّ، وفي الأخيرين السلبُ الجزئيُّ، وفي الثالث السّلبُ الكليُّ[5].

---

(١) أي والكبرى جزئية.

(٢) أي والصغرى سالبة.

(٣) أي والصغرى موجبة.

(٤) هذه هي النتيجة الثانية التي شذت في هذا الشكل حيث كنا نتوقعها سالبة كليّة فإذا هي سالبة جزئيّة، وبذلك يصبح مجموع الضروب التي شذت فيها النتيجة في جميع الاشكال الأربعة أربعة ضروب فقط: اثنان في الشكل الثالث، واثنان في الشكل الرابع. ونقول إذا تفحّصت الصور الممكنة لهذا الضرب -كما مرّ بك- عرفت أنّ النتيجة المطّردة له هي السالبة الجزئيّة ووقفت على سبب الشذوذ.

(٥) تلاحظ أنه لو كان معيار الكمال هو عدد المطالب التي ينتجها الشكل الواحد ـ كما اقتصر عليه الشارح رحمه الله تعالى ـ لكان الشكلُ الرابع أكمل من الثاني لأنه أنتج السلب والإيجاب وليس السلب فقط كالثاني، وأكمل من الثالث لإنتاجه الكليّة =

ودليلُ إنتاجِ الشكلِ الثاني خصُوصَ السّلبِ الجزئيّ[(١)]، وإنتاجِ الثالث خصوصَ الجزئيّةِ، وإنتاجِ الرابعِ ما تقدّمَ[(٢)] في المطوّلات[(٣)].

= وليس الجزئيّة فقط كالثالث، ولكن ينبغي أن يلاحظ أمر آخر في موضوع الكمال وهو البعد عن الطباع، فإنّ الشكل الرابع هو أبعد الجميع عن الطبع، وهو أشدّ نظريّة من الثاني والثالث. واعلم أنه تمّ البرهان على صحّة جميع هذه الأشكال، فأيما شكل استعملت فهو في حكم الضروريّ من الشكل الاوّل.

(١) لعلّ هذا خطأ من الناسخ سبق قلم من الشارح رحمه الله تعالى؛ لأن الواقع أن الشكل الثاني ينتج خصوص السلب لا خصوص السلب الجزئيّ.

(٢) أي ما تقدّم ذكره في الشكل الرابع وهو: الإيجاب الجزئيّ، والسلب الجزئيّ، والسّلب الكليّ.

(٣) يريد من هذه العبارة أن الدليل على أنّ الشكل الثاني لا ينتج إلا نتائج سالبة، وعلى أنّ الشكل الثالث لا ينتج إلا نتائج جزئيّة، وأن الشكل الرابع ينتج الإيجاب الجزئيّ أحياناً، والسلب الجزئيّ أحياناً، والسّلب الكليّ أحياناً، كلّ ذلك موجود في الكتب المطوّلات.

الشكل الرابع صورته العامّة (ب أ) (ج ب) والنتيجة (أ ج). شرط إنتاجه: إن لم تكن الصغرى موجبة جزئيّة عدم اجتماع الخستين ويستثنى من ذلك صورة واحدة الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كليّة.

(شكل رقم٣٨)

(جدول يبين الضروب المنتجة والعقيمة في الشكل الرابع بعد تطبيق شرط إنتاجه)

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة	موجبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كليّة	منتج	منتج	منتج	عقيم
سالبة كليّة	منتج	عقيم	عقيم	عقيم
موجبة جزئية	عقيم	منتج (صورة الاستثناء)	عقيم	عقيم
سالبة جزئية	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

ثم قال:

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ ... كَالثَّانِ ثُمَّ ثالِثٌ فَسِتَّةٌ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجا ... وَغَيْرُ ما ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجا

أقول: هذا نتيجة ما تقدّم من الشروط، وهو ظاهر غنيّ عن الشّرح، غير أن المصنِّفَ لم يبيّن ماتركّب منه هذه الضّروب المنتجة من الأشكال الأربعة، وقد بيّنتُها في الشرح. وقد كنتُ نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهيل الإحاطة بحفظها، وهي هذه:

ومُنْتِجٌ مِنْ أوَّلِ الأَشْكالِ ... أربعةٌ خُذْها على التَّوالي
كلٌّ فكلٌّ مُنْتِجٌ كُلاً وَإنْ ... يَليهِ لا شيءَ فلا شَيْءَ قَمِنْ
بعضٌ فكلٌّ نُتْجُهُ بَعْضٌ وَما ... بَعْضٌ فلا يُنتِجُ لَيْسَ فاعْلما

(شكل رقم٣٩)

(جدول يبين الضروب المنتجة والعقيمة في الشكل الرابع بعد تطبيق شرط إنتاجه)

الكبرى / الصغرى	موجبة كليّة	سالبة كليّة	موجبة جزئية
موجبة كليّة	كل ب أ، وكل ج ب والنتيجة موجبة جزئيّة وهي: بعض أ ج	كل ب أ، ولا شيء من ج ب والنتيجة سالبة جزئيّة وهي: ليس بعض أ ج	كل ب أ، وبعض ج ب والنتيجة موجبة جزئيّة وهي: بعض أ ج
سالبة كليّة	لا شيء من ب أ، وكل ج ب والنتيجة سالبة كليّة وهي: لا شيء من أ ج	عقيم	عقيم
موجبة جزئية	عقيم	بعض ب أ، ولا شيء من ج ب والنتيجة سالبة كليّة وهي: ليس بعض أ ج	عقيم

وثانٍ يُصِبْ أربعٌ كلٌّ فلا | وعكسُه نتجهما لا فاعقلا
بعضٌ فلا وليس كلٌّ هُما | ليس نتيجةٌ فكُنْ مُستفهما
وثالثٌ ستٌّ وهي كلٌّ فكلّ | بعضٌ فكلٌّ عَكْسُه بعضٌ فقُلْ
كلّ فلا بعضٌ فلا كلٌّ ففي | بليسَ فيها النتْجُ ليس فاقتفِ
ورابعٌ خمسٌ وهي كلٌّ فكلّ | كلٌّ فبعضٌ بعضٌ نُتْج لا تُخل
لا كلّ لا والعكسُ ليس بعضُ لا | ينتجُ ليسَ فافْهمَنْ وحَصِّلا

وقد اقتصرت في الأبيات على (لا) من (لا شيء)، وليس من (ليس بعض)، وأشرت للموجبة الكليّة بكلّ، وللجزئيّة ببعض. ومن فهم ما قدّمته في الشّرح فهم معنى هذه الأبيات، وبفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة تفهم أنّ ما عداها من الضّروب ـ التي تُتصوّرُ في كلّ شكل ـ عقيمٌ، وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطوّلات يُعرف منه العقيم من غيره، واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدّم. والله أعلم[1].

---

(1) أقول قد ذكرنا لك جداول تعينك على ذلك، ولنشرح لك هذه الأبيات التي وضعها الشارح لجمع الضروب المنتجة، وقد وجدها الطلاب صعبة الحفظ، واستغنوا بسهولة تكوين الجداول وقاعدة أن النتيجة تتبع الأخسّ عن حفظ هذه الابيات ونحوها، وهذا ما ننصح للطلاب به، أن يفهوا القاعدة، ويعملوا جداول الأشكال بأنفسهم ويستخرجوا النتائج، ولكن من أراد أن يحفظ هذه الأبيات فهذا بيانها:
قوله: (**ومُنْتِجٌ.. إلخ**) أي أن الضروب المنتجة من الشكل الأوّل أربعة فخذها أيها السامع على التوالي.
قوله: (**كلٌّ فكلٌّ مُنْتِجٌ كُلاً**) أي أن الموجبة الكليّة مع الموجبة الكليّة تنتج الموجبة الكليّة.=

= **قوله:** (**وَإِنْ يَلِيهِ لا شيءَ فلا شَيْءَ قَمِنْ**) أي إن تلا الموجبة الكليّة سالبة كليّة فالنتيجة سالبة كليّة.

قوله: (**بعضٌ فكلٌّ نُتْجُهُ بَعْضٌ**) أي أن الموجبة الجزئيّة مع الموجبة كليّة تنتج موجبة جزئيّة.

قوله: (**وَمابَعْضٌ فلا يُنتِجُ لَيْسَ فاعْلما**) أي أن السالبة الجزئية التي عبّر عنها بـ(ما بعض) مع السالبة الكليّة تنتج السالبة الجزئيّة. فهذا تمام ذكر الضروب الأربعة المنتجة من الشكل الأوّل.

قوله: (**والثانِ أيضاً أربعٌ**) أي أنّ المنتج من الشكل الثاني أربعة ضروب أيضاً.

قوله: (**كلٌّ فلاوَعَكْسُه نُتْجُهُمالا فاعْقِلا**) أي أن الموجبة الكليّة صغرى مع السالبة الكليّة كبرى، وعكس ذلك أي السالبة الكليّة صغرى مع الموجبة الكليّة كبرى كلذ منهما ينتج سالبة كليّة. فهذان ضربان.

قوله: (**بعضٌ فلا وليس كلّ لَهُماليس نتيجةٌ فكُنْ مُسْتَفْهِما**) أي أنّ الموجبة الجزئيّة مع السالبة الكليّة، وكذلك السالبة الجزئيّة مع الموجبة الكليّة فنتيجة كلّ منهما السالبة الجزئيّة. فهذان ضربان آخران للشكل الثاني، فتمت ضروبه المنتجة أربعاً.

قوله: (**وثالثٌ سِتّ وهِيْ**) أي أنّ الضروب المنتجة من الشكل الثالث ستة وهي:

قوله: (**كلٌّ فكلّ بعضٌ فكلٌّ عَكْسُه بعضٌ فقُلْ**) موجبة كليّة مع موجبة كلية، والموجبة الجزئيّة مع الموجبة الكليّة، وعكس ذلك أي والموجبة الكليّة مع الموجبة الجزئيّة كلّ ذلك نتيجته موجبة جزئيّة. فهذه ثلاثة ضروب.

قوله: (**كلّ فلا بعضٌ فلا كلٌّ قُف بِيلَيْسَ فيها النُّتْجُ ليسفاقْتَفِ**) أي أنّ الموجبة الكليّة مع السالبة الكليّة، والموجبة الجزئيّة مع السالبة الكليّة، والموجبة الكليّة التي قفيت أي أتبعت بالسالبة الجزئيّة فنتيجة كلّ ذلك سالبة جزئيّة. فهذه ثلاثة الضروب الأخرى تمام الضروب الستّة المنتجة في الشكل الثالث.

قوله: (**ورابعٌ خمسٌ وهي**) أي أنّ الضروب المنتجة من الشكل الرابع خمسة أضرب وهي: =

ثمّ قال:

وَتَـتْـبَعُ النَّـتيـجَـةُ الأَخَسَّ مِـنْ تِلْكَ المُقَدِّمـاتِ هـكَـذا زُكِـنْ
وَهـذِهِ الأَشْـكـالُ بِالحَـمْـلِيِّ مُخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِالشَّـرْطِيِّ
وَالحَذْفُ في بَـعْـضِ المُقَدِّماتِ أَوْ النَّـتـيـجَـةِ لِعِـلْـمٍ آت
وَتَـنْـتَهـي إِلى ضَـرُورَةٍ لِـمـا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَـسَـلْسُـلٍ قَـدْ لَزِما

أقول: الخِسّة السلبُ والجزئيّة، والشرفُ الإيجاب والكُليّة[1]. فإذا اشتملت مقدِّماتُ القياس على خِسّة فالنتيجةُ تابعةٌ لذلك، فخِسَّةُ السّلب وُجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول في المقدّمة الثانية، ولذلك كانت النتيجةُ: سالبةً كُليّة[2].

= **قوله: (كلٌّ فكُلّ كلٌّ فبعضٌ بعضُ نُتِج لا تُحل)** الموجبة الكليّة مع الموجبة الكليّة، وكذلك الموجبة الكليّة مع الموجبة الجزئيّة نتيجته موجبة جزئيّة. فهذان ضربان.

قوله: (لا كلُّ لا) أي أنّ السالبة الكليّة مع الموجبة الكليّة ينتج سالبة كليّة. فهذا ضرب.

قوله:(والعكسُ ليس) أي عكس السابقة وهي أن الموجبة الكليّة مع السالبة الكليّة ينتج سالبة جزئيّة التي عبّر عنها بليس كناية عن ليس بعض. وهذا ضرب آخر.

قوله: (بعضُ لاينتجُ ليسَ فافْهَمَنْ وحَصِّلا) وأخيراً موجبة جزئيّة مع سالبة كليّة ينتج سالبة جزئيّة.

(١) أي الخسّة والشرف في الاصطلاح المنطقيّ المتعلّق بالقضايا.

(٢) أي حين التقت الموجبة الكليّة الصغرى مع السالبة الكليّة الكبرى تبعت النتيجة الأخسّ وهي السالبة، فكانت النتيجة سالبة كليّة كما قال.

وخسّة الجزئيّة في الضرب الثالث منه[1] في المقدّمة الأولى، ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئيّة[2].

واجتمَعَ الخِسّتان في الضرب الرابع منه، الجزئيّة في المقدمة الأولى، والسلب في الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئيّة[3].

وقوله (زكن) بمعنى عُلِم.

ثمّ إن هذه الأشكال الأربعة خاصّة بالقياس الحمليّ، أيّ ما تركّب من القضايا الحمليّة، ولا تكون في القياس الشرطيّ، أي ما تركّب من القضايا الشرطية، على ما ذهب إليه المصنّف تبعاً لبعض المناطقة، والذي عليه المحقِّقون منهم أنه يكون في المركَّب من القضايا الشرطية أيضاً، نحو: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، وكلّما كان حيواناً فهو حساس، فينتج: إن كان إنساناً فهو حسّاس[4].

ثمّ إنه يصحّ حذف إحدى المقدّمتين الأولى، أو الثانية، أو النتيجة للعلم بالمحذوف. فمِن حذف المقدّمة الأولى قولك: النبّاش آخذ للمال خفية، وكلّ آخذ للمال خفية سارق، وكلّ سارق تقطع يده، فالنبّاش تقطع يده، فقولنا: (وكلّ سارق) إلخ كبرى لصغرى محذوفة، وهي: النبّاش سارق.

---

(١) أي من الشكل الأوّل.

(٢) أي حين التقت موجبة جزئيّة صغرى، وموجبة كليّة كبرى فتبعت النتيجة الأخسّ أي الجزئيّة فكانت موجبة جزئيّة.

(٣) أي حين كانت الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية تبعت النتيجة الأخسّ من كلّ منهما فكانت سالبة جزئيّة.

(٤) ذكرنا لك ذلك حين قلنا إن القياس الشرطيّ إما من شرطيات محضة أو من شرطيات وحمليات وقسمناه إلى خمسة أقصام، فارجع إليه، وانظر تحت أيّ قسم من الأقسام الخمسة يندرج هذا المثال، وحاول التمثيل لبقية الأقسام.

ومِن حذف الثانية قولُك: الإنسانُ ناطقٌ، فهو حيوان، فالمحذوفُ: وكلّ ناطق حيوان.

ومِن حذف النتيجة: العالَم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث، في جواب ما الدّليل على حدوث العالم؟

وقد تُحذف المقدّمة والنتيجة معاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الآية [الأنبياء: ٢٢]، إذ التقدير: لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى[١].

ثمّ إن المقدّمات لا بدّ أن تنتهي إلى الضرورة بحيث لا يحتاج في فهم معناها إلى تأمّل؛ لأنها لو كانت نظريّة[٢] يتوقّف العلم بها على غيرها، وذلك الغير يحتاج للنظر فيه، فيتوقّف العلم به على غيره..إلخ، لَلَزِم على ذلك الدّور أو التسلسل، إن رجعنا للمتوقّف عليه الأوّل، أو ذهبنا لا إلى نهاية[٣]،فيتعينّ أن تكون المقدّمات ضروريّة، أو تنتهي إلى ضرورية[٤].

---

(١) والقرآن الكريم فيه الكثير من أمثال هذا القياس، ولكنّ بلاغة القرآن العظيم تنافي تفاصيل الأقيسة التي فيه. فتدبر الأقيسة حين تمرّ بها وتأمّلها جيداً، وانظر المعاني التي تستنبطها من تلك الأقيسة.

(٢) أي لو كانت جميع مقدّمات القياس نظريّة.

(٣) هذا لف ونشر مرتّب أي يلزم الدور إن رجعنا إلى المتوقف عليه الأوّل، أو يلزم التسلسل إن ذهبنا لا إلى نهاية. وقد شرحنا لك الدور والتسلسل في قسم التصوّرات فارجع إليه.

(٤) أي لا بدّ أن تكون جميع مقدّمات القياس ضروريّة أو نظريّة يمكن ردّها إلى الضروريّات بتحليلها وإرجاعها لها، وقد بيّنا لك سابقاً كيف تحلّل القضايا النظريّة وترد إلى القضايا النظريّة بأمثلة عند مبحث النظريّ والضروري.

مثال الأوّل[1]: الأربعة تنقسم بمتساويين، وكلّ منقسم بمتساويين زوج، ينتج: الأربعة زوج.

ومثال الثاني[2]: ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي: لو لم يكن سبحانه واجب الوجود، لكان جائزَه، ولو كان جائزَه، لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث، ولو افتقر إلى مُحدِث، لتعدّد الإله، ولو تعدّد الإله لفسدت السماوات والأرض، لكن فسادهما منتف؛ فانتفى ما أدّى إليه من جواز الوجود وما يترتب عليه[3]؛ فثبت وجوب وجوده تعالى، فانتهينا إلى مقدّمة ضروريّة وهي: لو تعدّد الإله لفسدت السماوات.

(١) أي القياس المكوّن من قضايا ضروريّة.

(٢) أي القياس المؤلف من قضايا تنتهي إلى الضروريّات.

(٣) أي من تعدّد الآلهة.

ثمّ قال:

فصل في الاستثنائي

وِمنْهُ مَا يُدْعى بالاستِثْنائي ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلا امْتِراء

وَهْوَ الذي دَلَّ عَلى النَّتيجَةِ ... أَوْ ضِدِّها بِالفِعْلِ لا بالقُوَّة

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذاكَ وَضْعَ التَّالي

وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِا لِما انْجلى

أقول: الترجمة ساقطة في بعض النسَخ.

وهذا شروع في القسم الثاني من قسمَي القياس الاستثنائي المسمّى أيضاً بالشرطيّ باعتبار اشتمال القضيّة الأولى المسمّاة بالكبرى على شرط، وباعتبار اشتمال القضيّة الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن. فقوله: (ومنه) معطوف على قوله: (فمنه ما يدعى بالاقتراني) فيما تقدّم كما أشرتُ إليه هناك[٤].

وعرّفه المصنّف بأنه: ما دلّ على النتيجة أو ضدّها بالفِعل، بأن ذُكِرَت فيه النتيجة بمادَّتها وهيئتها على ما تقدَّم، فخرج القياس الاقتراني فإنه دالّ على النتيجة بالقوّة كما تقدّم[٥].

(٤) أي أن هذا النوع من القياس يسمّى الشرطي؛ لأنّ قضيّته الكبرى وهي الأولى فيها أداة شرط مثل إذا أو إن...إلخ، ويسمى نفس هذا القياس بالاستثنائي؛ لأنّ في قضيّته الصغرى وهي الثانية حرفاً دالاً على الاستثناء.

(٥) أي عند تعريفه القياس الاقتراني حين قال: (وهو الذي دلّ على النتيجة بقوّة) فارجع إليه.

مثال ما دلّ على النتيجة: قولنا في الاستدلال على حيوانيّة الشيء: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، لكنه إنسان، ينتج: فهو حيوان، فهذه النتيجة هي تالي الشرطيّة. ومثال ما دلّ على ضدّ النتيجة[1]، أي نقيضِها، قولنا في الاستدلال على الحيوانيّة أيضاً: لو لم يكن حيواناً لم يكن إنساناً، لكنه إنسان، ينتج: فهو حيوان. فنقيض هذه النتيجة مذكورٌ في القياس، وهو مقدَّم الشرطيّة.

ثم إن كان مركّباً من القضايا الشرطية المتّصلة أنتج منه ضربان، وهما: استثناء عين المقدم، ونقيض التالي. وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدّم فلا ينتجان شيئاً.

مثال ذلك: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، فاستثناء عين المقدّم وهو إنسان ينتج عين التالي، وهو حيوان. واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدّم وهو إنسان.

وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيئاً؛ لأنه لازم، ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم. وكذلك نقيض المقدّم لا ينتج شيئاً؛ لأنه ملزوم، ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم. بخلافه في الضربين الأوّلين، فإن نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدَّم، وثبوت الملزوم الذي هو المقدّم

---

(١) يقصد نقيض النتيجة والفرق بين النقيضين والضدين أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان عن المحلّ الواحد كالوجود والعدم، والنفي والإثبات، وأما الضدان فلا يجتمعان ويمكن أن يرتفعا عن القابل لهما بثبوت ضد ثالث، كالبياض والسواد لا يجتمعان ويمكن أن يرتفعا بكون المحل أحمر أو أخضر مثلاً. ومعنى دلالة القياس على النتيجة أن تكون النتيجة مذكورة فيه بالفعل، ومعنى دلالته على نقيض النتيجة أن يكون نقيض النتيجة مذكوراً فيه بالفعل، كما بينّا ذلك بالتفصيل عند تعريف القياس الاقتراني فارجع إليه.

يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي[1].

---

(١) اعلم أنّ ثبوت الملزوم يلزم منه ثبوت اللازم، ولكنّ نفي الملزوم لا يلزم منه نفي اللازم، فقد ينتفي الملزوم ويثبت اللازم لكونه لازماً لملزوم آخر.

واعلم أيضاً أنّ انتفاء اللازم يلزم منه انتفاء الملزوم، ولكنّ ثبوت اللازم لا يلزم منه ثبوت الملزوم، فقد يثبت اللازم ولا يثبت الملزوم المعيّن لكون اللازم قد لزم عن ملزوم آخر، إذا عرفت هذا فانظر إلى الآية الكريمة: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] الملزوم هنا وجود آلهة متعددة واللازم فساد السماوات والأرض فلو ثبت الملزوم وهو تعدد الآلهة لفسدت السماوات والأرض.

ولكن لو انتفى الملزوم أي انتفى تعدد الآلهة بأن كان الإله واحداً لم يلزم من ذلك شيء لا فساد السماوات ولا عدم فسادها؛ لأنّ الإله الواحد يمكن أن يبقي على السماوات، ويمكنه أن يفسدها. فنعلم من ذلك أن تعدد الآلهة يلزم منه الفساد ولكن الوحدانيّة لا يلزم منها لا الفساد ولا عدمه.

وأما اللازم وهو فساد السماوات والأرض، فانتفاؤه أي انتفاء الفساد يدلّ على انتفاء الملزوم وهو عدم تعدد الآلهة أي يدلّ على وحدانيّة الإله، ولكنّ ثبوت اللازم وهو وقوع الفساد فلا يدلّ على الوحدانية ولا على التعدد؛ لأنّ وقوع الفساد أي اللازم قد يلزم عن إرادة الإله الواحد وقد يكون بسبب تعدد الآلهة.

من ذلك تعرف أن الاستدلال في هذه الآية الكريمة على الوحدانيّة هو استدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم أي استدلال بانتفاء الفساد عن الكون على وحدانيّة الإله. وتمام القياس أن نقول: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة إلا الله. فالمقدمة الكبرى هي الشرطيّة، والصغرى هي الاستثنائية ولكنها هي والنتيجة محذوفتان، وهذا الضرب من القياس الشرطي الاتصالي هو ضرب منتج حصلنا عليه باستثناء نقيض التالي، فالتالي هو فسدتا، ونقيضه هو لم تفسدا. ولو استثنينا فيه عين التالي أي لو قلنا: لكنهما فسدتا، لم يلزم من ذلك لا ثبوت عين المقدم ولا انتفاؤه.

وفي مثال الشارح: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً المقدّم هو الملزوم وهو: هذا إنسان.

والتالي هو اللازم: هذا حيوان.

والضربان المنتجان في هذا القياس هما: =

هذا معنى قول المصنّف: (لما انجلى) أي اتّضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم. فقول المصنّف: (أنتج وضعُ ذاك)[1]، بدليل ذِكر التالي بعده.

والمراد بالوضع الثبوت، وبالرّفع النّفي، وبالعكس استثناء عين التالي، أو نقيض المقدّم، فالضّروب أربعة: اثنان منتجان، واثنان عقيمان.

ثمّ قال:

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذا	يُنْتِجُ رَفْعَ ذاكَ وَالعَكْسُ كَذا
وَذاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ	مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذا	مانِعَ رَفْعٍ كانَ فَهْوَ عَكْسُ ذا

أولاً: استثناء عين المقدّم أي بقولك: لكنه إنسان، فالنتيجة فهو حيوان. فهذا ضرب منتج. وأما استثناء نقيض المقدّم أي بقولك: لكنه ليس بإنسان، فلا يلزم منه أن يكون حيواناً أو لا يكون، لأنه قد لا يكون إنساناً ويكون حيواناً آخر كالأسد، أو لا يكون حيواناً أصلاً كحجر، فاستثناء نقيض المقدّم لا يلزم منه شيء بعينه. فهذا ضرب عقيم لوجود الاختلاف الموجب للعقم فيه.

ثانياً: استثناء نقيض التالي أي بقولك: لكنه ليس بحيوان، فالنتيجة فهو ليس بإنسان. فهذا ضرب منتج. وأما استثناء عين التالي أي بقولك: لكنه حيوان، فلا يلزم منه أن يكون إنساناً أو لا يكون. فهذا ضرب عقيم. فهذه هي ضروب القياس الأربعة. وجميع ضروب هذا القياس في غاية الوضوح، ولذلك تجده كثيراً في القرآن الكريم، وأغلب استدلالات العقائد من هذا النوع من القياس لكونه من الضروريات الواضحات.

(١) أي المقدّم أي أنتج إثبات المقدَّم وضعَ التالي أي إثباتَ التالي وقول المصنف بعدها: (وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلِ) أي وأنتجَ رفعُ التالي رفعَ المقدَّم، ومعناه أن انتفاء التالي يلزم منه انتفاء المقدم.

أقول: القياس المركّب من الشرطيّات المنفصلة، إما أن يكون مركّباً من مانعة الجمع والخلوّ، أو من مانعة الجمع فقط، أو من مانعة الخلوّ فقط.

فإن كان مركّباً من الأول[1]، فأضُربُه المنتجة أربعة: اثنان من جانب الوضع، واثنان من جانب الرفع.

مثال ذلك: العدد إما زوج وإما فرد، فاستثناء زوج[2] منتجٌ لنقيض فرد[3]، واستثناء فرد[4] منتج لنقيض زوج[5]، واستثناء نقيض كلّ منهما منتج لعين الآخر[6].

وإن كان مركباً من مانعة الجمع، فالمنتج منه ضربان، وهما: استثناء عين كلّ من الطرفين ليحصل نقيض الآخر. وأما استثناء النقيض[7] فلا ينتج شيئاً.

مثال ذلك: إما أن يكون هذا الشيء أبيض، وإما أن يكون أسود، فاستثناء أبيض[8] منتجٌ لنقيض أسود[9]، واستثناء أسود[10] منتج لنقيض أبيض[11].

---

(١) أي من مانعة الجمع والخلوّ وهي الحقيقيّة الاخصّ.

(٢) أي عين المقدّم.

(٣) أي لنقيض التالي.

(٤) أي عين التالي.

(٥) أي لنقيض المقدّم.

(٦) فمهما استثنيت في الحقيقيّة الأخصّ أنتج قياسك: فاستثناؤك عيَن المقدّم أو عيَن التالي ينتج نقيضَ الآخر، واستثناؤك نقيض كلّ منهما ينتج عين الآخر فضروبه المنتجة أربعة وهي جميع الضروب المحتملة.

(٧) أي نقيض المقدّم أو نقيض التالي.

(٨) أي استثناء عين المقدّم.

(٩) أي منتجٌ لنقيض التالي وهو قولك: ليس بأسْوَد.

(١٠) أي استثناء عين التالي.

(١١) أي منتجٌ لنقيض المقدّم.

وأما استثناء نقيض كلّ منهما[1]، فلا ينتج شيئاً. وإن كان مركّباً من مانعة الخلوّ، أنتج منه ضربان، وهما: استثناء نقيض كلّ من الطرفين ليحصل عين الآخر. وأما استثناء العين فلا ينتج شيئاً، عكس المركّب من مانعة الجمع.

ومثال ذلك: زيد إمّا في البحر وإمّا أن لا يغرق، فاستثناء نقيض (في البحر)[2] منتج لأن لا يغرق[3]، واستثناء نقيض لا يغرق[4] منتج لفي البحر[5]. فنقول: لكنه ليس في البحر فلا يغرق، ولكنه يغرق فهو في البحر[6].

---

(١) أي قولك: لكنه ليس بأبيض، أو قولك لكنّه ليس بأسود.

(٢) أي استثناء نقيض المقدّم وهو قولك: لكنه ليس في البحر.

(٣) أي لعين التالي وهو قولك: إذاً لا يغرق.

(٤) أي استثناء نقيض التالي وهو قولك: لكنه يغرق.

(٥) أي منتج لعين المقدّم.

(٦) وهذان هما الضربان المنتجان في هذا القياس. ولكنك لو قلت: لكنه في البحر فلا يلزم أنّه يغرق أو لا؛ لأنه قد يكون عائماً أو راكباً في مركب، وكذلك لو قلت: ولكنه لا يغرق لم يلزم أن يكون في البحر أوْ لا. فتعلم من ذلك أن استثناء عين كلّ من المقدّم والتالي لا ينتج شيئاً فهذان ضربان عقيمان.

ثمّ قال:

لواحق القياس

وَمِـنْـهُ مـا يَـدْعُـونَـهُ مُرَكَّبا لِـكَـوْنِـهِ مِـنْ حُجَج قَـدْ رُكِّبا
فَرَكِّبَنْهُ إنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْـلِـبْ نَتيْجَةً بِـهِ مُقَدِّمَةْ
يَـلْـزَمُ مِـنْ تَرْكيبِها بِأُخرى نَـتـيـجَـةٌ إلى هَـلُـمَّ جَـرَّا
مُتَّصِلَ النَّتائِجِ الَّـذي حَوى يَكُونُ أَوْ مَفْصولَـها كُلٌّ سَوا[1]

أقول: القياس إن تركّب من قضيّتين سمّي قياساً بسيطاً، نحو: العالم متغيرّ، كلّ متغيّر حادث.

وإن تركّبمناأكثر من قضيّتين سمّي قياساً مركّباً، نحو: النبّاش آخذ للمال خفية، وكلّ آخذ للمال خفية سارق، وكلّ سارق تقطع يده، والنتيجة: النبّاش تقطع يده.

وهذا القياس ينقسم إلى:

متّصل النتائج: إن ذكرت فيهالنتيجة وجعلت مقدّمة صغرى، وركّبت مع مقدّمة كبرى، وأخذت النتيجة منه وجعلت كذلك، وهلمّ جرّاً، كما قال المصنّف.

---

(١) أي يكون القياس الذي حوى النتيجة متصل النتيجة، والذي لم يحوها منفصل النتائج، وهما سواء في الاستدلال

كقولنا: النبّاش آخِذٌ للمال خفية، وكلّ آخذ للمال خفية سارق، ينتج: النباش سارق. وتقول: النباش سارق، وكل سارق تُقطع يده، ينتج: النباش تقطع يده، إلى آخر ما تريد[1].

وإلى **مفصولها**: وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا[2]. **والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط**؛ لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذّكر، وهي مرادةٌ في المعنى. وسمّي الأوّل متّصلَ النتائج لاتصال نتائجه بمقدّماته، بخلاف الثاني.

ثمّ قال:

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلى كُلِّي اسْتُدِلْ … فَذا بِالاسْتِقْراءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِياسَ الـمَنْطِقيْ … وَهْــوَ الــذيْ قَـدَّمْـتُـهُ فَحَقِّقِ

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلى جُزْئِيْ حُمِلْ … لِجـامِـعٍ فَــذاكَ تَـمْثيلٌ جُعِلْ

وَلا يُفِيدُ الـقَـطْـعَ بِالدَّليلِ … قِياسُ الاسْـتِـقْـراءِ وَالتَّمثيلِ

أقول: المفيد للمطلوب التصديقيّ ثلاثة أقسام: استقراء، وقياس، وتمثيل.

---

(١) فلاحظ أنّك تذكر نتيجة القياس، ثمّ تجعلها مقدّمة في قياس جديد، وتضمه إلى مقدّمة أخرى، وتأخذ النتيجة وتفعل بها ما فعلت في الأولى، وهلمّ جرّاً إلى أن تنتهي مقدّماتك إلى النتيجة الأخيرة كما في المثال السابق، فقد نتج من القياس النباش سارق، فأخذها مقدّمة لقياس جديد، وأضاف عليها مقدّمة أخر فقال: النباش سارق وكلّ سارق تقطع يده، فالنتيجة النتباش تقطع يده، وهكذا إلى أن ينتهي إلى مراده.

(٢) وهذه صورة منه من الشكل الأوّل: كل أ ب، وكلّ ب ج، وكلّ ج د...إلخ

فالأول[1]: هو الاستدلال على الكلّيّ بالجزئيّ، كقولنا: كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل، بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلاً كذلك[2].

والثاني[3]: هو الاستدلال على الجزئيّ بالكلّيّ، عكس الاستقراء، كقولنا: العالم حادث، والدليل على ذلك أنّه من أفراد المتغيّر، وكلّ متغيّر حادث، وقد تقدّم ذلك بأشكاله[4].

والثالث[5]: الاستدلال على الجزئيّ بجزئيّ، كالاستدلال على حرمة النّبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الإسكار، وهما جزئيّان من مطلق المسكر[6].

والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس.

---

(١) أي الاستقراء.

(٢) أي الانتقال من الأحكام الجزئيّة وتعميمها بإطلاق حكم جزئيّ. وهو قسمان فإن كان في نظام مغلق بحيث يتمّ استقراء جميع الجزئيّات ولا تترك واحدة منها، فيسمى هذا استقراء تامّاً ويفيد اليقين. وإن كان في نظام مفتوح بحيث لا يمكن تصفّح جميع الجزئيّات والتأكد منها، فالحكم الكليّ الذي نطلقه في هذه الحالة يكون ظنيّاً لا قطعيّاً. وتزيد قوّة الظنّ فيه كلّما زادت الأفراد التي تمّ استقراؤها والحق أن في الاستقراء بحوثاً كثيرة طويلة تدرس في أصول الفقه، وفيما يسمى بالمنطق الاستقرائي.

(٣) وهو القياس المنطقي.

(٤) لأنّ الحكم الكلّي ينطبق على جميع جزئيّاته كما بينّا لك ذلك في معنى القاعدة في قسم التصوّرات فارجع إليه. فطريقة الاستدلال أن يؤخذ القول الكليّ المقطوع به، وينظر إلى الفرد الذي يذكر لنا فإن كان من أفراد موضوع القضيّة الكلية فإن الحكم الثابت للكليّ يثبت للجزئيّ لأنه فرد من أفراده.

(٥) وهو قياس التمثيل.

(٦) القياس الفقهيّ من هذا النوع من القياس.

وأما الاستقراء والتمثيل، فلا يفيدانه[1]؛ لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يُستقرأ كالتمساح، وأنّ العلّة في الجزئيّ المحمول عليه[2]، غير العلّة في الجزئيّ المحمول[3].

---

(١) بل يمكن أن يفيده الاستقراء إذا كان تامّاً، والتمثيل في بعض صوره كقياس الأولى فتدبّر.

(٢) أي المقيس عليه وهو الخمر في المثال.

(٣) وهو النبيذ في المثال.

ثمّ قال:

أقسام الحجة

[وَحُجَّـةٌ نَـقْـلِيَّـةٌ عَـقْـلِيَّـة أَقْسـامُ هـذي خَمْـسَـةٌ جَـلِيَّـةْ
خِـطـابَةٌ شِـعْـرٌ وَبُرْهانٌ جَدَلْ وَخامِسٌ سَفْسَطَـةٌ نِلْتَ الأَمَـلْ]

أقول: المراد بالحجّة القياس، ولما كان الواجب على المنطقيّ أن ينظر في مادّة القياس وصورته ليعرف الخطأ في القياس، كما يأتي في قول المصنّف: (وخطأ البرهان..) البيت. احتاج لبيان مادّته، فذكر أن القياس قسمان:

نقلي: وهو ما كانت مادّته[1] مأخوذة من الكتاب والسنّة والإجماع.

وعقليّ: وأقسامه خمسة:

أولها: البرهان، وسيأتي في كلام المصنّف.

وثانيها: الجدَل، وهو ما تركّب من قضايا مشهورة، نحو العدل حسن، والظلم قبيح، أو مسلّمةٍ بين الخصمَين سواء كانت صادقة أم كاذبة، ليبنى عليها الكلام في دفع كلّ من الخصمين صاحبه، والمقصود منه قهر الخصم، وإقناع مَن لا قدرة له على فهم البرهان[2].

---

(١) أي مقدّماته.

(٢) المسلّمة قضيّة أعمّ من البديهيّة والضروريّة، لأنّ كلّ بديهيّة مسلّمة، وليس كلّ مسلّمة بديهيّة، فالمسلّمة قد تكون بديهية وقد تكون نظريّة، بل قد تكون قضيّة باطلة وليست صحيحة أصلاً، ولكنّ السبب في تسليمها أحد أمرين، إما أنك لا تعتقدها أصلاً ولكنك تسلّمها لضرورة البحث والمناظرة، بحيث تقول لخصمك: سلّمنا أن قولك هذا صحيح، ولكن يلزم على ذلك كذا وكذا وهو باطل، فلو كان قولك صحيحاً =

ثالثها: الخطابة وهو ما تركّب من مقدّمات مقبولة أو مظنونة، فالأولى كالصادرة من شخص تعتقد صلاحَه[1]؛ والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظنّ مع تجويز النقيض، نحو: هذا لا يخالط الناس، وكلّ من لا يخالط الناس متكبّر، فهذا متكبّر. والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى[2].

= لما لزم عنه قول باطل، وإذا كان اللازم باطلاً فالملزوم الذي هو قولك مثله باطل.
وقد تكون القضيّة معتقدة ممّن يسلّمها سواء كانت صحيحة في نفس الأمر كقضايا الإيمان عند المقلّد، أو باطلة في نفس الأمر، كقدم العالم عند الفلاسفة، فهم إذا ذكروها بينهم واستعملوها في أقيستهم اعتبرت مسلّمة أي مسلمة الصحّة بينهم لأنهم يعتقدون أن العالم قديم. وأما البديهية فهي صحيحة عند الجميع وتبده بها جميع العقول، وهي حقّ في نفس الأمر، وهي أخصّ مطلقاً من الضروريّة؛ لأنّ كلّ بديهيّة ضروريّة وليس كلّ ضروريّة بديهيّة. لأنّ الضرورية قد تكون في أوّل الأمر نظريّة ثمّ تتحوّل إلى ضرورية بعد الاستدلال عليها واعتيادها. وبذلك تكون البديهيّة قضيّة مطلقة بمعنى أنها بديهيّة عند الجميع، ولكنّ الضروريّة قضيّة نسبيّة إن كان أصلها نظرياً. فإذا استعمل في القياس قضايا مشهورة أو مسلّمة سمّي هذا القياس جدلاً هذه هي خلاصة المسألة.

(١) كالصالحين من الناس.

(٢) اعلم أن القضيّة إما مستيقنة إذا قطع العقل بالنسبة التي فيها وكان متأكداً منها مائة بالمائة كما يقولون، بحيث لا يشكّ فيها أدنى شكّ وهذا هو العلم والمعرفة في مصطلح الأصوليين ويسمى في المنطق اليقين أو المعرفة اليقينيّة، وإما مظنونة وهي التي يجوّزها العقل تجويزاً راجحاً ويجوّز نقيضها تجويزاً مرجوحاً، ودون ذلك يسمى الشكّ وهو أن يجوّز العقل النسبة ونقيضها دون أن يرجّح أحد الطرفين أو الاحتمالين، وإذا وجد أكثر من احتمالين كثلاثة احتمالات أو أربعة يتصوّر الشكّ بأن تكون جميع الاحتمالات متساوية بلا رجحان لأحدها على الآخر. ودون الشكّ الوهم وهو أن تجوّز نسبة مع تجويز نقيضها تجويزاً راجحاً. فإذا ركّبت قياسك من قضايا مقبولة كأقوال الصالحين التي لا تعرف عليها دليلاً، أو من قضايا مظنونة سمّي هذا القياس خطابة.

رابعها: الشِّعر، وهو ما تألّف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض، نحو: الخمر ياقوتة سيّالة، والعسل مُرّة مهوِّعة أو مقيِّئة[1]. والغرض منه انفعال النّفس لترغيبها في شيء أو تنفيرها عنه. ولا ينظر في الشعر لكي يسمّى شعراً إن كانت قضاياه حقاً أو باطلاً[2].

خامسها: السفسطة[3]، وهي ما تألَّف من مقدّمات باطلة، شبيهةٍ بالحقّ، كقولنا في صورة فرس في حائط: هذا فرَس، وكلّ فرَس صهّال، فهذا صهّال. والغرض منها الإيقاع في الشكوك والشّبه الكاذبة، ويقال لها مغالطة، ومشاغبة. واستعمالها حرام بجميع أنواعها.

---

(١) قوله (مرة) بكسر الميم وضمها وتشديد الراء، وضبطها البعض بكسر الميم وتشديد الدال. و(المهوّعة) بصيغة اسم المفعول أي هي قيء النحل، وبصيغة اسم الفاعل أي الباعث على القيء.

(٢) وللشعر أثرٌ كبير في النفس بحيث يمكن أن يستميلها إلى الخير أو إلى الشّر، فهو سلاح في غاية الخطورة. ثمّ يليه الخطابة، فلها أثر شديد في النفس وإقناع الناس.
فعلى من ملّكه الله تعالى شيئاً من هاتين الملكتين أن يتّقي الله سبحانه وتعالى ولا يضلّ الناس كما يفعل أهل الأهواء من الشعراء سواء الذين يكتبون بالفصحية أو بالعاميّة ومن يؤلّفون الأغاني التي تثير مشاعر الشباب وتعيّشهم في أوهام وخيالات وتبعدهم عن الواقع وتضيّع طاقاتهم وأوقاتهم فيما لا ينفع بل في ما يضرّ عقولهم ونفوسهم ويشغلهم بسفساف الأمور عن معاليها. وعلى من أعطاه الله تعالى ملكة التأثير في النفوس وإقناعها أن يستعملهما في استمالة الناس إلى الخير والحق، ودلالتهم على طريق الله سبحانه وتعالى، فذلك خير له وسيشكر الله تعالى له فعله وجهده، وإن استعملها في الشرّ فسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون والتاريخ شاهد أمثال هذا وأمثال ذاك والعاقل من اتعظ بغيره. وفقني الله تعالى وإياكم لما يحبّ ويرضى.

(٣) معربة من اليونانية، ويقال إنها مأخوذة من كلمتين في الأصل معناهما معاً الحكمة المموهة ذكره السعد في شرح العقايد النسفية.

ومن أقبح تلك الأنواع المغالطة الخارجيّة، وهي أن يَشْغَلَ المناظِرُ الذي لا فهمَ له ولا انقيادَ للحقّ فهمَ خصمه بما يشوّش عليه ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله، وهو كثير في زماننا[1]، بل هو الواقع، فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتّقى لا ليستعمل إلا لضرورة له، كدفع كافر معاند، كالسمّ لا يستعمل إلا في الأمراض الخبيثة.

ولم يرتّب المصنّف بين أقسام الحجّة العقليّة، بل ذكرها على ما سمح به النّظم، وترتيبها على ما ذكرتُه.

ثم قال:

أَجَلُّها الْبُرْهانُ ما أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّماتٍ بِاليَقينِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشاهَداتِ ... مُجَرَّباتٍ مُتَواتِراتِ
وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوساتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ

أقول: أعظم هذه الخمسة البُرهان، وهو ما تألّف من مقدِّمات يقينيّة بأن يكون اعتقادُها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغيّر. واليقينيّات على ما ذكر المصنّف ستّة:

الأولى: الأوليّات أي البديهيّات، جمع أوّليّ، وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقّف على تأمُّل كالسماء فوقنا، والأرض تحتَنا.

الثاني: المشاهدات وتسمّى الوجدانيّات، وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقّف على عقل، كجوع الإنسان وعطشه، ولذّاته وألمه.

---

(١) رحم الله الشيخ الدمنهوري كيف لو رأى زماننا ومن يقومون في المساجد والمحافل يشنّعون على أهل العلم والفضل، ويشوّشون عليهم، ويرفعون أصواتهم ويألّبون الخلق عليهم موهمين الناس أنهم علماء والعلم منهم براء، وما يفعلون ذلك إلا لستر جهلهم.

والثالث: المُجرَّبات وهي ما حكم به العقل والحسّ مع التكرّر، كقولنا: السقَمونيا مسهلة، والخمر مسكر[1].

الرابع: المتواترات وهي ما حكم بها العقل مع حاسّة السمع، كعِلمِنا بغزّة والشافعيّ، بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يُؤمن تواطؤهم على الكذب.

الخامس:الحدسيّات وهي ما حكم بها العقل والحسّ من غير توقّف على تكرّر، كالعِلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، أي الظنّ بذلك ظنّاً قوياً[2].

السادس: المَحسوسات وهي ما يُدرَك بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشمّ والذوق واللمس، وكلّها في الرأس خاصّة به إلا اللمس، فإنه يتعدّى إلى بقيّة البدن[3].

وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة، فعدّ اليقينيّات خمسة.

ووجه حصر اليقينيّات في الستّة أن المعنى إما أن يستقلّ العقل به فهو

---

(١) وهي العلوم القانونيّة العاديّة الثابتة بواسطة حكم العقل على ما تكرر وقوعه وثبوت وقوعه بالحس مما يدل على انضباطه واطراده وقانونيته، كالتجارب الكيميائية، والقوانين الفيزيائية، والكونية عموماً مما تبحث عنه وتكتشفه العلوم الطبيعية.

(٢) الحدس سرعة انتقال الذهن من المبادي إلى المطالب ويقابله الفكر. فلا يحدث شعور بترتيب للمقدّمات كما يحدث في الفكر، ولا يحدث شعور بترتيب لمقدّمات مأخوذة من الحس مع تكرار بحيث يجزم العقل بالقضية كما يحدث في التجربيّات. بل الحدسهو ما يجزم به العقل لترتيب غير مدرك التفاصيل. والبعض جعله من باب الظنون لا العلوم.

(٣) ومن أراد الوقوف على تعريف كلّ حسّ منها ومعرفة متعلّقاتها من المرئيّات، والمسموعات، والملموسات، والمشمومات، والمذوقات أي الطعوم، فليرجع إلى أول شرح العقايد النسفيّة لسعد الدين فإنه فصّل ذلك على أحسن وجه.

الأوليّات، أوْ لا يحتاج إليه فهو الوجدانيّات والمحسوسات، أو يحتاج له ولغيره فهو التجربيّات والمتواترات والحدسيّات.

والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخِّرة لا يقوم حجّة على الغير بسبب أنه قد لا تكون له تجربة، ولا تواتر، ولا حدس؛ لعدم مشاركته في ذلك للمستَدلِّ، قاله بعضهم [(١)].

ثمّ قال:

وَفــي دَلالَــةِ الْمُــقَــدِّماتِ عَـلى النَّـتـيـجَــةِ خِـلافٌ آتِ

عَقْلِـيٌّ اوْ عَـادِيٌّ اوْ تَـوَلُّــدُ أَوْ واجِـبٌ وَالأَوَّلُ الْمُـؤَيَّــدُ

أقول: في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب:

الأوّل: أن النتيجة لازمة للنظر لزوماً عقلياً لا تنفك عنه، بمعنى أنّ من علم المقدّمتين امتنع أن لا يعلم النتيجة.

فالعِلم بالنتيجة لازمٌ للمقدّمتين كلزوم الرؤية للمرئيّ، وهو مذهب إمام الحرمَين [(٢)].

---

(١) فالسبيل إلى تحصيل العلم بهذه الثلاثة الأخيرة للغير هو إيقافهم على التجربة، والتواتر والحدس، فإن وقفوا عليه حصلت لهم تلك العلوم.

(٢) معنى التلازم العقلّي هنا أنه لا يمكن انفكاك العلم بالمقدّمات عن العلم بالنتيجة تماماً كما لا يمكن فكّ الحركة عن المتحرّك والعرض عن الجوهر، والتحيّز عن الجسم... إلخ فهما أمران يوجدان معاً، يخلقهما الله معاً ولا يخلق أحدهما متخلّفاً عن الآخر أبداً، فلا يتصوّر الفصل بينهما في العقل. وهذا ما اختاره المصنّف بقوله: (والأوّل المؤيّد).

الثاني: أنّ العِلمَ بالنتيجة عاديّ يمكن تخلُّفه عن النظر؛ لأن النّظر مخلوقٌ لله تعالى، والعِلمُ بالنتيجة يوجد عنده لا به، وهذا مذهب الشيخ الأشعريّ[1].

الثالث: أنّ العِلم بالنتيجة متولّد عن النّظر، بجعل النّظر مقدوراً للناظر مباشرة، فالنتيجة متولّدة عنه كتولّد حركة الخاتم عن حركة الإصبع، وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم وهو أن العبدَ يخلق أفعال نفسِه[2].

الرّابع: أن النتيجة معلولٌ للنّظر، وهو علّة، وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلّة، وهو باطل؛ لأن العلّة لا تفارق معلولَها، والنّظر لا يجامع النتيجة، لأنه ضدّ العلم فلا يجامعه[3].

---

(١) المتّفق مع مذهبه في التوحيد هو أنّ النظرسبب عاديّ للعلم، والله تعالى يخلق العلم بالنتيجة عقيب خلق العلم بالمقدمات على مقتضى جري العادة، ولو شاء تعالى لخلق العلم بالمقدّمات فقط دون العلم بالنتيجة.

(٢) قالت المعتزلة قولها الباطل المشهور وهو أن الإنسان خالق لأفعاله، فإذا باشر فعلًا مِنَ الأفعال بيده مثلاً كرمي حجر، فحركة الحجر هذه مخلوقة لرامي الحجر عندهم، فلو اصطدم الحجر بزجاج فكسره أو بشيء فحرّكه، فانكسار الزجاج أو حركة ذلك الشيء، هذان فعلان فمن خالقهما؟ لم تقل المعتزلة إن رامي الحجر خلقهما لعدم مباشرته ذلك، فابتدعوا قولهم بالتولّد، وهو أن ينشأ فعل عن فعل آخر وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى خالق لذلك الفعل. فالفعل الذي باشره الفاعل مخلوق للفاعل، وكلّ واحد من الأفعال التي لم يباشرها متولّدة عن الفعل المتسبب فيها. ولما كان النظرُ ـ أي الفكر المؤدي إلى علم أو ظنّ ـ فعلَ الفاعل قالوا إنه مخلوق للناظر. ولما كان لا يباشر النتيجة بل تنشأ النتيجة عن فعل النظر، قالوا إن النتيجة متولّدة عن فعل النظر. وهذه هي المسألة.

(٣) مذهب الفلاسفة هو أنّ النظر علّة والنتيجة معلوله، بنوه على أصلهم الفاسد بالعلّة والمعلول. والعلّة عندهم هي تمام ما يتوقّف عليه وجود الشيء، حتى إذا =

= وجدت العلّة وجد المعلول بلا تخلّف. والعلّة هي التي توجد المعلول فمجرّد وجودها كافٍ في وجوده. فقالوا النظر أوجد النتيجة لأنه علّة فيها. وقولهم باطل لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلل في إيجاد شيء من العالم، وأنّ كلّ ما يقع في الوجود هو بخلق الله تعالى. وقول الشارح في الردّ على مذهب الفلاسفة: (لأن العلّة لا تفارق معلولَها، والنّظر لا يجامع النتيجة، لأنه ضدّ العلم فلا يجامعه) ليس بقويّ، لأنهم يمكنهم أن ينفكوا عنه بقولهم: إنّ النظر الذي هو العلّة التامّة لإيجاد النتيجة هو تمام النظر، وهذا مجامع للنتيجة ولا ينفك عنها. فإذا تمّ النظر فقد وقعت العلّة التامة ووقع معها معلولها الذي هو النتيجة ولم تتخلّف النتيجة التي هي المعلول عن علّتها. فتأمّل.

ثمّ قال:

خاتمة

وَخَطَأُ الْبُرْهانِ حَيْثُ وُجِدَا ... في مادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالـمُبْتَدا
في اللَّفْظِ كَاشْتِراكٍ اوْ كَجَعْلِ ذا ... تَبايُنٍ مِثْلَ الرَّديفِ مَأْخَذا
وَفيْ المَعاني كَالْتِباسِ الكاذِبَهْ ... بِذاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخاطَبَهْ
كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذّاتِيْ ... أَوْ لازِمٍ إِحْدى الـمُقَدِّماتِ
وَالـحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ
وَالثّانِ كَالـخُرُوجِ عَنْ أَشْكالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمالِهِ[1]

أقول: الواجب في صحّة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس.

والخطأ تارة يكون من جهة مادّة القياس، وتارة من جهة صورته.

والأوّل إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

أمّا من جهة اللفظ، فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس، فيشبِّه المراد بغيره، كقولك: هذه عين، أي شمس، وكلّ عين -أي: تنبع الماء- سيّالة، ينتج هذه سيالة. وهو باطل لعدم تكرار الحدّ الوسط، إذ محمول الصّغرى غير موضوع الكبرى[2].

---

(١) قوله: (من إكماله) أي من إكمال أسباب الخطأ في الصورة. وفيه حسن اختتام، وهو أن يذكر المؤلّف ما يشعر بانقضاء مقصوده وانتهائه مما أراد قوله.

(٢) الأحسن أن يقول: إن استعمال اللفظ المشترك تسبب في عدم تكرر الحدّ الوسط مما أفسد نظم القياس وأبطله.

أو استعمال المباين كالمرادف، كقولك: هذا سيف، وكلّ سيف صارم، ينتج هذا صارم، وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السّيف بقيد كونه قاطعاً مرادفاً للسيف الذي هو الآلة المعلومة لا بهذا القيد، وهو مباين له.

وأمّا من جهة المعنى فبأن تلتبس قضيّة كاذبة بقضيّة صادقة كقولنا: (الجالس في السّفينة يتحرّك، وكلّ متحرّك لا يثبت في موضع، ينتج: الجالس في السّفينة لا يثبت في موضع).

والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرَضيّة هي محمول القضيّة الأولى، كالحركة الذاتيّة التي هي موضوع الثانية[1].

أو من جهة جعل النتيجة إحدى المقدّمتين بتغييرها، كقولنا: هذه نُقلة، وكلّ نُقلة حركة، ينتج هذه حركة[2]. وهذه النتيجة إحدى المقدّمتين، ويسمّى ذلك

---

(١) الحركة مفهوم نسبيّ، فالجالس في السفينة ثابت بالنسبة للسفينة، ومتحرّك بالنسبة للمراقب له على الشاطئ. فقوله في القضيّة الصغرى: (الجالس في السفينة يتحرّك) إذا أخذ بالنسبة للجالس على الشاطئ كان صحيحاً وأما إذا أخذ بالنسبة للسفينة فيكون خطأ. وقوله في الكبرى: (وكلّ متحرّك لا يثبت في موضع) إذا أخذ بالنسبة للجالس على الشاطئ كان صحيحاً وأما إذا أخذ بالنسبة للسفينة فيكون خطأ. ويجري على النتيجة ما جرى على المقدّمتين. فلا يجوز استعمال اللفظ مرّة بمعناه الذاتي، ومرّة بمعناه العرضيّ. لأنه ينشأ عن ذلك استعمال اللفظ في معنيين مختلفين، وهو عين استعمال اللفظ المشترك في معنييه مما يؤدي إلى عدم تكرر الحد الوسط.

(٢) المقصود بالحركة هنا الحركة في الأين وهي الحركة الانتقاليّة، وهي كون الشيء في المكان الثاني في الزمان الثاني بعد كونه في المكان الأوّل في الزمان الأوّل. وهذه هي عين النقلة الحركة. فإذا استعمل في القياس المقدمة القائلة: هذه نقلة، وكان مطلوبه إثبات أنها حركة، فقد جعل النتيجة إحدى مقدمات وهو نوع من أنواع ما يسمى بالمصادرة عن المطلوب.

مصادرةً عن المطلوب. وهو مردودٌ من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدّمتين، فلم يحصل علمٌ زائد عليها[1].

أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النّوع، كقولنا: الفرس حيوان، وكلّ حيوان ناطق، ينتج: الفرس ناطق. وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الإنسان الذي هو نوع.

أو من جهة جعل الأمر الوهميّ غير القطعيّ كالقطعيّ، كقولك في رجُل يخبط في البحث وهو بعيد عن الفهم: هذا يتكلّم بألفاظ العِلم، وكلّ من يتكلّم بألفاظ العلم عالم، ينتج: هذا عالم، وبطلان النتيجة من جهة جعل توهّم عالميّته كالمقطوع بها.

وأما الخطأ في القياس من جهة صورته، فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكلّ حجر جماد، وقد تقدّم التنبيه على أنّ هذا تكرار لزيادة الإيضاح للمبتدي. أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدّمة للأشكال الأربعة، كأن تكون صغرى الشكل الأوّل المشترط إيجابها سالبة، أو تكون كبراه المشترط كليّتها جزئيّة.

كقولنا في الأولى: لا شيء من الإنسان بحجر، وكلّ حَجَر جِسم، ينتج: لا شيء من الإنسان بجسم. وهو باطل لفقد الشرط وهو إيجاب الصغرى.

وفي الثانية: كلّ إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، ينتج بعض الإنسان فرس. وهو باطل، لفقد الشرط وهو كليّة الكبرى، وقِس على ذلك فقدَ أيّ شرط من شروط الأشكال الباقية[2].

---

(١) هكذا في النسخ، ولعلّها عليهما أي على المقدّمتين.

(٢) من فهم ما تقدّم من المسائل في الشرح وما نبّهنا عليه في الحواشي فلن يجد شيئاً مما قرأه في هذا المبحث صعباً إن شاء الله تعالى.

ثمّ قال:

هَذا تَمامُ الغَـرَضِ الـمَقْصودِ مِنْ أُمَّهاتِ الـمَنْطِقِ الـمَحْمودِ

قَدِ انْتَـهى بِحَمْدِ رَبِّ الفَـلَـقِ ما رُمْـتُـهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّليلُ المُـفْـتَـقِرْ لِرَحْمَةِ المَوْلى العَظيْمِ المُقْـتَـدِرْ

الأَخْـضَـرِيُّ عـابِـدُ الـرَّحْـمنِ المُـرْتَجـي مِـنْ رَبِّـهِ المَـنَّـانِ

مَـغْـفِـرَةً تُحـيـطُ بـالـذُّنـوبِ وَتَكْشِفُ الغِطا عَنِ القُـلـوبِ

وَأَنْ يُثِـيْـبَـنا بِجَـنَّـةِ العُـلـى فَـإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَضَّلا

أقول: (**الأمهات**): جمع أم، وأمّ كلّ شيء أصله، وتقدّم مرادفة الأصل للقاعدة.

و(**المَحمود**): الخالص من كلام الفلاسفة، والعقائد المنابِذة للشريعة.

و(**الفلق**): الصبح.

و(**نظَمَه**): من النّظم، هو الكلام المقفّى الموزون قصداً، وهذا النّظم من بحر الرّجَز، وأجزاؤه: مستفعلن ستّ مرات.

و(**العبد**): المتّصف بالعبوديّة، وهي غاية التّذلُّل والخضوع، وليس للعبد وصف أشرف منها، ولهذا قدّم موصوفها على غيره.

و(**رحمة الله**): إحسانه، أو إرادة إحسانه، فهي من صفات الأفعال على الأوّل، ومن صفات المعاني على الثّاني.

و(**المرتجي**): المؤمّل.

و(**المنّان**): فعّال من المنّ، وهو تعداد النّعم، وهو محمود من الله، مذموم من الخلق.

و(المغفرة):السّتر، ومعنى إحاطتها بالذّنوب ستر جميعها. وكشف الغطاء عن القلوب عبارة عن زوال الرّان عنها، والثواب جزاء العمل، والعمل لأجل الثواب غير مذموم، وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيماً له أكمل منه.

وقوله: (فإنه أكرم) إلخ، علّة لقوله: **(المرتجي من ربّه)** إلى هنا، أي: إنما أمّلت منه هذه الأمور؛ لأنه أكرم من تفضّل بها، وأفعل التفضيل ليس على بابه، إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه[1] ولا يخفى ما في طلب المغفرة أوّلًا وطلب الثواب ثانياً من التخلية والتّحلية.

(١) الكرم إفادة ما ينبغي لغير غرض، وهل يفيد شيئاً من لا يملك شيئاً! فكلّ من أعطى فبإعطاء الله تعالى له أعطى، جلّ شأنه هو المالك الحقيقيّ؛ لأنه خالق كلّ شيء وهو على كلّ شيء وكيل، وكل حركة وسكنة في الوجود فبخلقه، ما ألطفه وما أعظمه وما أكرمه.

ثم قال:

وَكُنْ أَخي لِلْمُبْتَدي مُسامِحا   وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسادِ ناصِحا
وَأَصْلِحِ الفَسادَ بِالتَّأَمُّلِ   وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ
إِذْ قيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحيحاً   لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبيحا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ   العُذْرُ حَقٌّ واجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
وَلِبَني إِحْدى وَعِشْرينَ سَنَةْ   مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةْ
لا سِيَّما في عاشِرِ القُرونِ   ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسادِ وَالفُتونِ

أقول: طلب المصّنف متعطّفاً ممن نظر في كتابه أن يسامِحَه من زلل وقع فيه، وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمّل في ذلك ولا يعجل؛ لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة، وتزييف الصحيح لقُبح فهمه، إذ لو كان فهمُه حسناً لما استعجل[1].

ثمّ إن المصنّف أمر أن يُقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من كلامه: العُذرُ حقّ للمبتدي متأكّد ينبغي أن يُلتمس له، فإنه ابن إحدى وعشرين سنة،

---

(١) قول المصنف: (وإن بديهة فلا تبدّل) أي وإن كان ظهور الفساد ببادئ الرأي فلا تبدّله؛ كما قدره الملوّي وذكر غير هذا المعنى. والفساد الذي يظهر ببادئ الرأي لا يضرّ وجوده خاصة في متون المبتدئين، وقد رأينا في المتون أقوالاً ضعيفة أو مخالفة للقول الجمهور حتى ظنّنا أنّهم يتعمّدون ذكرها لتبنّه إليها الطلاّب فيعترضون، فيكثر السؤال والجواب والأخذ والرد فتكثر الفائدة، والله أعلم، وقوله: (إذ قيل كم مزيّف صحيحاً...) البيت، كم هنا التكثير، أي ما أكثر من يعيب قولاً صحيحاً...إلخ، والبيت توليد من قول الشاعر: وكم من عائب قولاً صحيحاً–وآفته من الفهم السقيم).

ومَن هذا سنّه معذرتُه مستحسن قَبولها خصوصاً وهو في القرن العاشر المشتمل أهلُه على الجهل والفساد والفتَن[1].

والقرن مائة سنة، وقيل غير ذلك[2].

فإن قلت: (وكن لإصلاح الفساد..) إلخ يُغني عن قوله: (وأصلِح الفساد) فما فائدة ذِكره بعدُ؟

قلتُ: إنه لا يُغني عنه؛ لأن الأوّل أمرٌ بإصلاح الفساد، والثاني أمر بإصلاحه مع التأمّل لا مع السّرعة، فمفاد الأوّل غير مفاد الثاني.

ثمّ قال:

وَكَـــانَ فِيْ أَوَائِـــلِ الْمُـحَـرَّمِ	تأليفُ هذا الرَّجَزِ الْمُـنَـظَّـمِ
مِـنْ سَــنَـةِ إِحْـدى وَأَرْبَـعِـينْ	مِـنْ بَـعْـدِ تِسْعَةٍ مِـنَ الْمَئِـيْنْ
ثُمَّ الصَّـلَاةُ وَالسَّـــلامُ سَــرْمَدا	عَـلى رَسُـولِ اللهِ خَـيْرِ مَـنْ هَدى
وَآلِـــهِ وَصَــحْـبِـهِ الثِّـقاتِ	الـسَّـالِـكِـينَ سُـبُـلَ الـنَّـجـاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهارِ أَبْرُجا	وَطَلَعَ البَدْرُ الْمُنيرُ في الدُّجى

(١) رحم الله المصنف كيف لو رأى أهل زماننا! اللهمّ ردنا والمسلمين إلى دينك ردّاً جميلًا وجنبنا وإياهم الجهل والفتن ما ظهر منها وما بطن آمين!

(٢) ذكر الملّوي في شرحه على السلّم أنّ الأقوال في القرن بلغت أحد عشر قولًا. فقيل تطلق على كلّ عقدٍ من العشرة إلى الثمانين فهذه ثمانية أقوال. وقيل القرن مائة وقيل مائة وعشرون فهذان قولان. وقيل من العشرة إلى المائة والعشرين فهذا قول، فبلغت الأقوال أحد عشر قولاً.

أقول: أخبر المصنِّف أن تأليف هذا الرّجَز كان في أوّل المحرَّم سنةَ إحدى وأربعين وتسعِمائة من الهجرة النبويّة، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وتقدّم معنى الصلاة.

و(**السلام**): الأمان من النقائص. و(**السرمد**):الدائم، وتقدّم معنى الآل والصّحب،وتقدّم وجه تقديم الآل على الصّحب.

وقوله: (ما قطعت شمس النهار..) إلخ، المقصود منه التعميم في جميع الأوقات،كما أنّ قوله فيما تقدّم: **(ما دام الحجا..) إلخ**[1]. و(**الأبرُج**):جمع بُرج، وهو: اسم لجزء من اثني عشر جُزءاً من الفلَك الثامن، وهو مقسوم ثلاثين جزءاً، كلّ جزء يسمّى درجة، والشّمس تقطع في كلّ يوم درجة، فتقطع الفلَك في ثلاثمائة وستين يوماً، وهي عدد السنّة الشمسية[2].

و(**البَدرُ**): اسم للقمَر ليلة أربعة عشر يوماً من الشهر العربيّ. و(**الدُّجى**):جمع دُجْيَةٍ، وهي الظلمة.

وهذا آخر ما أردنا كتابتَه، ونسأل مَن وفّقنا له أن ينفع به إنّه على ذلك قدير، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم[3].

---

(١) أي كما أنّ قوله في أوّل الكتاب: (ما دام الحجا يخوض من بحر المعاني لجحا) المقصود منه التعميم في جميع الأوقات لا تخصيص الصلاة في في وقت ذلك.

(٢) والأبراج المذكورة هنا هي نفسها التي نعرفها وكانوا يعرفونها بأسمائها التي نعرفها اليوم وهي اثنا عشر برجاً من الحمل إلى الحوت.

(٣) وهذا أيضاً آخر ما أردنا كتابته، وأسأل الله تعالى الذي وفّقني لهذا العمل، وأقدرني على كتابته وإتمامه، ومنّ عليّ بما لا يحصى من المنن، وأن يعصمني والمسلمين من كلّ أنواع الزلل، وأن يوفقنا إلى ما يحبّ ويرضى، وأن ينفع بهذا الكتاب المسلمين، وأن يكون سبباً في إرشادهم لطلب العلوم وهدايتهم إلى الحقّ، وأن لون سبباً في ضلال إنسان، وأن يختم لي ولمشايخي وإخواني وأهل بيتي وأرحامي =

= وجميع المسلمين بخاتمة خير، وأن يشفيني وإياهم من كلّ داء، وأن يحفظني وإياهم من كلّ سوء، وأن يغفر لي ولهم، ويعفو عنّي وعنهم، ويلطف بي وبهم لطفاً يليق به جل جلاله، إنه تعالى أرحم الراحمين، وأكرم الأكرمين. وجزى الله تعالى من ساعد على إنجاز هذا العمل وطبعه ونشره خير الجزاء، وجزى الله ولدي كريماً خيراً ووفقه لما يحب ويرضى، فهو الذي عمل أكثر الأشكال والرسوم في هذا الكتاب، وصلّى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين. آمين آمين آمين.

الفهرس